جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية

(1979-2017)

The Impact of the of welayat Al- faqih in the Iranian foreign policy (1979-2017)

إعداد الطالب

"محمد إسلام" احمد مصطفى العجلوني

إشراف

الدكتور أمين علي العزام

قدمت هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

العام الدراسي

2019/2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **"محمد إسلام" احمد مصطفى العجلوني** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :.....

التاريخ : / /2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : "محمدإسلام" احمد مصطفى العجلوني الرقم الجامعي :

التخصص علوم سياسية الكلية : معهد بيت الحكمة

أعلن أنني ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2017

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة أعلامية ، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن ، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب ..... التاريخ : / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذهِ الرسالة بعنوان : " **أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2017**" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت. نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2018 م.

إعداد الطالب

"محمد إسلام" احمد مصطفى العجلوني

إشراف

الدكتور أمين علي العزام

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور أمين علي العزام . . . . . (مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور. محمد عوض الهزايمة . . . . . (عضواً)	
الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان. . . . . (عضواً)	
الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة . . . . . (عضواً خارجياً)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

اهدي جهدي هذا إلى والدي الحبيب الذي لم يتوانى لحظة واحده في تشجيعي عن

مواصلة درب العلماء والبحث والدراسة وكذلك إلى والدتي رمز الحب والحنان

والعطاء

والى إخواني وأخوتي شموع مضيئة في ملكة الليل

إلى أصدقائي الذين ووقفوا إلى جانبي في السراء والضراء

لهم مني جميعا كل محبة وتقدير واحترام

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني إلا أن أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور **أمين علي العزام** الذي أشرف على رسالتي هذه ووقف إلى جانبي موقفا مشرفا وجنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا رعايته واهتمامه، و كذلك شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين كانت لملاحظاتهم أطيب الأثر والفائدة والى مدرسي معهد الحكمة وجامعة آل البيت الذين عشنا معهم أفضل أيامنا الدراسية.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتزام	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
فهرس الموضوعات	ز
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الانجليزية	ل
مقدمة	1
أهمية الدراسة	2
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
فرضيات الدراسة	3
حدود الدراسة	4
محددات الدراسة	4
المفاهيم الأساسية للدراسة	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
منهج الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
الفصل الأول **صنع السياسة الخارجية الإيرانية**	**12**
المبحث الأول : بيئة النظام السياسي الإيراني	**13**
المطلب الأول : محددات صناعة القرار السياسي الإيراني.	15
المطلب الثاني : مؤسسات صناعة القرار السياسي الإيراني.	19
المطلب الثالث: أبعاد صناعة القرار السياسي الإيراني	29
المبحث الثاني : صناعة القرار السياسي الإيراني	**32**
المطلب الأول : أدوات صنع القرار السياسي الإيراني.	33
المطلب الثاني:دور رئيس الجمهورية الإيرانية في صنع القرار السياسي الإيراني 2003- 2017.	43
الفصل الثاني **نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في إيران**	62
المبحث الأول : نشأة ولاية الفقيه في الحكم وولاية النظرية	**63**
المطلب الأول : الاجتهادات الأساسية في موضوع الولاية.	64
المطلب الثاني : العناصر الأركان الرئيسية في ولاية الفقيه.	69

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني : التطبيق العلمي لنظرية ولاية الفقيه في إيران	**75**
المطلب الأول : دستور نظام ولاية الفقيه.	76
المطلب الثاني : سلطات الفقيه داخل الدولة الإيرانية وخارجها.	80
المبحث الثالث : ممارسة السياسة في ظل ولاية الفقيه	**83**
المطلب الأول : ولاية الفقيه في عهد الإمام الخميني.	84
المطلب الثاني : ولاية الفقيه بعد الإمام الخميني.	88
المطلب الثالث : انتقادات نظرية ولاية الفقيه.	93
الفصل الثالث **أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية**	**97**
المبحث الأول : وصية الخميني السياسية	**98**
المطلب الأول : شخصية الخميني السياسية.	99
المطلب الثاني : ركائز وصية الخميني السياسية.	103
المبحث الثاني : السياسة الخارجية لولاية الفقيه تجاه المنطقة العربية	**106**
المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية لولاية الفقيه.	107
المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية العربية وموقفها من أزمات المنطقة بعد 2011	114
المبحث الثالث : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب	**119**
المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية تجاه الغرب.	120

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني : وجهة النظر الإيرانية حول برنامجها النووي	130
النتائج والتوصيات	**132**
المصادر والمراجع	**135**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

أثر مفهوم ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2017

إعداد

"محمد إسلام" احمد مصطفى العجلوني

إشراف

الدكتور أمين علي العزام

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظرية ولاية الفقيه ودورها في السياسة الخارجية الإيرانية، وتوضيح مراحل تطور ولاية الفقيه في الدولة الإيرانية ، وكذلك بيان طبيعة العلاقة الخارجية الإيرانية من خلال مفهوم ولاية الفقيه وإظهار توظيف إيران للعامل المذهبي في سياستها الخارجية.

كان السؤال المحوري للدراسة هو : **ما أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية؟** وقد استخدم الباحث في دراسته عدة مناهج للوصول إلى نتائج أكثر واقعية لدراسته وهي المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن لولاية الفقيه التأثير الكبير في السياسة الخارجية الإيرانية وكل تفاصيل الحياة السياسية الداخلية والخارجية، فإيران تقيم حكم ميثيولوجي ثيوقراطي بناء على نظرية ولاية الفقيه التي جاء بها آية الله روح الله الخميني. وسياسة إيران الداخلية والخارجية ما هي إلا نتاج أيديولوجيا ثورية بدأت عام 1979 مبنية على المذهب الشيعي ألاثني عشري ولاية الفقيه، وقد اباحت إيران لنفسها بناء على تلك الأيديولوجية والنظرية محاولات التمدد داخل بعض البلدان العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Impact of the of welayat Al- faqih in the Iranian foreign policy (1979-2017)

Preparation

"Mohammed Islam" Ahmed Mustafa Ajlouni

supervision

Dr. Amin Ali Al Azzam

This study aims to identify the theory of the mandate of the jurist and its role in the Iranian foreign policy, clarify the stages of development of the mandate of the jurist in the Iranian state, as well as a statement of the nature of the Iranian external relationship through the concept of mandate of the jurist and show Iran's employment of the sectarian factor in its foreign policy.

The central question of the study was: What is the impact of the concept of the mandate of the jurist in Iranian foreign policy? In his study, the researcher used several approaches to reach more realistic results for his study: the historical approach, the descriptive approach and the findings of the study: that the Wilayat al-Faqih has a great influence on Iranian foreign policy and all the details of internal and external political life. Iran maintains a theocratic, Al-Faqih's mandate, which was given by Ayatollah Ruhollah Khomeini. Iran's internal and external policy is the product of a revolutionary ideology that began in 1979 based on the Shiite doctrine of the Twentieth Century of the Faqih, and Iran has allowed itself based on that ideology and theory attempts to expand within some Arab countries.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة :

يلعب الدين دورا هاما وأساسيا في حياة البشر السياسية والثقافية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية ، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في الدولة الإيرانية الذي بنيت أصلا على خلفية دينية عام 1979م، بعد الانتصار في الثورة الإيرانية ، وإسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، ولا شك في أن قيام دولة دينية على أساس مذهبي وفق نظرية ولاية الفقيه يدل على تكريس الدين كفاعل أساس في السياسة والمجتمع والثقافة الإيرانية.

وقد استخدم الإيرانيون الدين كفاعل أساس في الحياة السياسية الإيرانية وذلك لسببين وهما : الأول بسبب البدء في تطبيق الشريعة في الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها عام 1979م، وثانيا :بسبب البدء بربط إيران برابط ديني مقدس وذلك من خلال اعتبار الدولة متصلة بالإمام المعصوم الغائب(*)، من خلال قيادة الولي الفقيه ، والذي يعتبر نائب الإمام المهدي في فترة الغيبة، واعتبار قيام الدولة تجسيدا وتمهيدا لظهور مهدي آخر الزمان كي يملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت ظلما وجورا وكذبا.(شريعتي، 2002: 119-120).

برر الإمام الخميني بعد الانتصار في الثورة الإيرانية 1979م نظرية ولاية الفقيه تبريرا عقليا بالحاجة الشديدة إلى إمام أو مريد أو صالح يدبر أمر الأمة الإيرانية ويحفظ نظام البلاد في عصر الغيبة للإمام الثاني عشر للشيعة، وهو يعتقد ان الولاية والحكومة وان لم تجعلا لشخص خاص ، فيجب بحسب العقل والنقل ان يتجها نحو اخر لأن المجتمع الإسلامي يحتاج إليهما . (الخميني 1418هـ: 472-473)

(*) الإمام المعصوم (الغائب): وهو محمد بن الحسن بن علي المهدي، شخصية يعتقد الشيعة الاثني عشرية، انه المتمم لسلسلة الأئمة فهو الإمام الثاني عشر الذي سيأتي يملا الأرض قسطا وعدلا بعدما ان ملئت ظلما وجورا، (الطوسي: 230).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤمن الخميني ان ولاية الفقيه ولاية دينية إلهية لها نفس الصلاحيات التي أعطيت للنبي (صلى الله عليه وسلم) والأئمة المعصومين ، وان ولاية الفقهاء المطلقة هي الولاية نفسها التي أعطاها الله إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهي من أهم الأحكام الإلهية ، ومتقدمة على كل الأحكام الإلهية ، (الخميني، 2001: 43).

أولا : أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال ناحيتين مهمتين:

1) الأهمية العلمية النظرية :

تحاول هذه الأهمية الكشف عن استخدام الدين وتوظيفه في صنع القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وهي محاولة لإرساء مفاهيمي ونظري لولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية، كما ان هذه الدراسة تحاول دراسة أثر العامل الديني على النظام السياسي وبنيته الفكرية ورؤاه السياسية، وهذه الدراسة قد توفر للباحثين والدارسين للشأن الإيراني إعداد دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع.

2) الأهمية العملية التطبيقية :

تبين لنا هذ الدراسة عملية ترجمة المبادئ النظرية للثورة الإيرانية عام 1979م في سياسة إيران الخارجية، وخاصة التطبيق العملي التطبيقي، لنظرية ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية ودور مذهب التشيع عمليا في التعامل مع الدول السنية في منطقة الشرق الأوسط خاصة.

ثانيا: مشكلة الدراسة

بناء على موضوع الدراسة وحيثياته ، فلقد أمكن صياغة السؤال المحوري لهذه الدراسة وذلك على النحو التالي: **ما أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية؟**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية :

1) ما مفهوم ولاية الفقيه؟

2) ما أثر ولاية الفقيه في صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني؟

3) ما تأثير العامل الديني على النظام السياسي الإيراني وبنيته الفكرية؟

4) ما الأسباب التي تدعو إيران لتطبيق نظرية ولاية الفقيه في إيران؟

ثالثا : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على نظرية ولاية الفقيه ودورها في السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية.

2) توضيح مراحل ولاية الفقيه في الدولة الإيرانية.

3) بيان طبيعة العلاقة في مفهوم ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية .

4) بيان توظيف العامل الديني في إيران وخاصة في السياسة الخارجية للدولة الإيرانية.

5) توضيح تأثير العامل المذهبي على النظام السياسي وبنية الفكرية والآراء السياسية للقيادة الإيرانية.

رابعا : فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من اعتبار إيران دولة ذات مذهب شيعي اثني عشري باعتبار ان المذهب ألاثني عشري يشكل هوية الجمهورية الإيرانية من الناحيتين الدينية والثقافية وله دور مهم وفاعل في تاريخ إيران السياسي والثقافي . ولذا فان فرضية الدراسة تنطلق من تلك المبادئ الثابتة لإيران، وعليه أمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو الأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوجد علاقات ارتباط بين نظرية ولاية الفقيهوبين صنع القرارات في السياسة الخارجية الإيرانية.

وعليه فان الفرضيات الفرعية المشتقة عن الفرضية الرئيسة كما يلي:

- يوجد علاقة ارتباطية سياسية بين نظرية ولاية الفقيه والدور الإيراني الخارجي.
- يوجد علاقة ارتباطية دينية بين نظرية ولاية الفقيه ودور إيران الخارجي.
- يوجد علاقة ارتباطية اقتصادية بين نظرية ولاية الفقيه ودور إيران الخارجي.

خامسا: حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : تشير الفترة من (1979-2017) إلى قيام الثورة الإيرانية وهي السنة التي استطاعت إيران فيها لعب دور سياسي وديني واقتصادي في المنطقة والعالم واثبات وجودها.

الحدود المكانية: إيران

الحدود الموضوعية: ستقتصر هذه الدراسة على دراسة موضوع: " **أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2017م**".

سابعا متغيرات الدراسة :

يبرز لنا في هذا الدراسة متغيران هما:

المتغير المستقل : مفهوم ولاية الفقيه .

المتغير التابع: السياسة الخارجية الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : المفاهيم الأساسية للدراسة :

1) ولاية الفقيه (اسميا): هي (نيابة الفقيه الجامع الشروط التقليد والمرجعية الدينية عن الإمام المهدي في ما للإمام من صلاحيات والاختيارات المفوضة إليه من قبل الله عز وجل عبر نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) في إدارة شؤون الأمة والقيام بمهام الحكومة الإسلامية في فترة غياب الإمام المنتظر). (القمي، 1991: 94-95)

- ولاية الفقيه (إجرائيا): وهي النيابة العامة لفقيه الجامع للشرائط عن الإمام المعصوم في زمان الغيبة لقيادة الأمة وتدبير شؤونها في جميع ما كان للإمام المعصوم عليه، وهي الآن أسلوب الحكم السياسي الرئيس في إيران، وهي لا تسري فقط في الداخل الإيراني، إنما تعرض وصايتها من خلال اذرعها الحركية الدينية على المجتمعات التي تمثل الحركات قوة صاعدة فيها ، وهي المرتكز الرئيس في صنع القرار السياسي الإيراني.

2) السياسة الخارجية الإيرانية (اسميا): برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقا لذلك فان السياسة الخارجية الإيرانية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الإبعاد الوحدوية والرسمية والعلنية والاختبارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.(سليم، 1998: 7)

- السياسة الخارجية الإيرانية (اجرائيا): برنامج العمل السياسي اليومي في التعامل مع الأنظمة السياسية الأخرى خارج الحدود الإيرانية اعتمادا على نظرية ولاية الفقيه التي تعتبر الأساس في أي عمل سياسي إيراني داخلي وخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : منهج الدراسة

استنادا إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها فضلا عن الأهداف والفروض التي سيتم اختيارها. فقد تم استخدام المناهج الآتية:

- المنهج التاريخي .
- منهج صنع القرار.

المنهج التاريخي

أ) مفهوم المنهج التاريخي: هو عبارة عن عمليّة إحياء للماضي، وذلك عن طريق جمع الأدلّة والتعديل عليها وتقويمها، بحيث يتمّ بعدها تمحيص تلك الأدلّة، وفي النهاية تبدأ مرحلة تأليفها في عمليّة عرضٍ للحقائق بشكلٍ دقيق وصحيحٍ في المدلولات وفي عمليّة التأليف، وذلك في سبيل استنتاج عددٍ من البراهين التي تظهر نتائج علميّة واضحة.(بوحوش، 2001: 3)

ب) رواده: من رواد المنهج التاريخي هانت بيفا، وتين واندريه دوشيسون.

ج) مقومات:

- الحوادث السياسية والاجتماعية والتاريخية وسيلة لتفسير الادب وتعليل الظواهر.
- ان التركيز على تحقيق النصوص وتوثيقها وسيلة للوصول إلى الحقيقة.

د) توظيف المنهج : يمكن توظيف المنهج التاريخي من خلال دراسة تاريخ الثورة الايرانية ومنجزاتها وربطها بولاية الفقيه ودور الثورة الإيرانية وولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهج صنع القرار

أ) مفهوم منهج صنع القرار : وهو منهج لدراسة النظم السياسية وينظر إلى النظام السياسي باعتباره ميكانيزم لصنع القرارات لأن عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كل النظم السياسية سواء كانت بسيطة أو مركبة وتقليدية حديثة أو ديمقراطية أو غير ديمقراطية . (Robinson, snyder,1966:437)

ب) رواده : من رواده منهج صنع القرار ريشارد سنايدر، وغراهام اليسون.

ج) مقومات المنهج:

- يركز المنهج على جمع المعلومات وتقويمها من اجل عملية صنع القرار.
- صنع القرار يعتمد على تحديد المعيار الرئيس والمتغيرات المرتبطة بالموضوع، وقياس المتغيرات، واختيار الهدف المناسب.
- ان سلوك الدول وكيفية عملها يعتمد على منهج صنع القرار من خلال كيفية تفاعلها مع الدول الاخرى.

سابعا : الدراسات السابقة:

1) دراسة مزاحم ، هيثم(2017) بعنوان: (الدين والدولة في إيران أثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية)، مجلة الدراسات الإيرانية ، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية السنة الثانية، العدد الخامس ، كانون أول/ ديسمبر.

هدفت هذه الدراسة إلى دارسة أثر الدين في الدولة الإيرانية من خلال معرفة نظرية ولاية الفقيه في السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية، وكذلك بيان دور رجال الدين الذين يطبقون إيديولوجية الدولة الإسلامية الثورية ، تلك الدولة التي تجمع بين أسس الإمامة المثالية المعصومة ومبادئ الثورة الخمينية عام 1979.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستخدم الباحث منهجي صنع القرار، والوصفي التحليلي، وذلك للوصول إلى نتائج أكثر واقعية.

ومن النتائج التي توصل اليها الباحث : ان المذهب ألاثني عشري بما يحتويه من أفكار ونظريات وخاصة نظرية ولاية الفقيه كان موجها للسياسة الإيرانية داخليا وخارجيا عن طريق التوظيف والاستخدام والتسييس والتثوير، مما احدث فجوات كبيرة بين النظرية والواقع، والتنظير والتطبيق، ومما اغضب الكثير من المراجع ورجال الدين والفقهاء.

2) **دراسة نصار، ميرنا وليد محمد (2016) بعنوان: (المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003-2015) المركز الديمقراطي العربي، أبو ظبي.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المذهب الاثني عشري في السياسة الخارجية في إيران في سياستها تجاه الشرق الأوسط خاصة في الفترة 2003-2015 وخاصة تجاه العراق واليمن ولبنان، ودراسة تحويل النظام السياسي الإيراني إلى نظام مذهبي ، وكيف عززت التحولات الإقليمية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 من ظهور أثر المذهبية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المنطقة.

استخدم الباحث نهج اقتراب تحليل النظم، وذلك من اجل تحقيق أهداف الدراسة وحل المشكلة البحثية .

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الباحثة ان إيران ما قبل الثورة 1979م ليست ايران ما بعد الثورة في كثير من المجالات وخاصة المجالات السياسية، فقد صاغت الدولة الإيرانية الجديدة أهدافا ودوافع يعد المذهب الشيعي جزءا فيها. وكان من النتائج كذلك أن لتلك الثورة أثر كبير على مضمار سير القيادة السياسية ما أدى إلى قدرٍ من الثبات أو على الأقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حداً أدنى من القواعد التي سار عليها الرؤساء وصانعى القرار خاصة في ظل وجود المُرشد الأعلى ومؤسسات الحكم.

3) **دراسة العمري، حسن احمد 2013، بعنوان : (القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة) ، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة ، قطر ، 16نيسان/ ابريل2013.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات صناعة القرار السياسي في إيران ما بين فترة الثورة 1979م وتأسيس الدولة في إيران ومصادر مشروعية الجمهورية الإيرانية حسب الدستور الإيراني، وإبراز الازدواجية بين مفهومي الثورة والدولة وأثرهما في صناعة القرار السياسي في إيران.

وقد استخدام الباحث كمنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار في دراسته ، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث : ان هناك مبادئ أساسية تطبق من ولاية الفقيه والمذهب الاثني عشري أصبحت تلك المبادئ أسس رئيسة في السياسة الإيرانية.

4) **دراسة ساشيدنيا، عبد العزيز(2018) بعنوان: " طبيعة حكم الفقيه في إيران.**

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم ولاية الفقيه ، ومنصب ولاية الفقيه الحاكم، وق ركزت هذه الدراسة على السياق السياسي الذي م التعبير من خلاله عن العقيدة وتطويرها في ايران منذ الثورة في العامين 1978و1979، والتبعات السياسية والقانونية المترتبة عليها.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم للوصول إلى نتائج اكثر اهمية.ومن نتائج هذه الدراسة ان التجربة الدينية لشيعة ايران اثارت الاضطراب نتيجة للظلم الواقع ممن يتولون السلطة ، وذلك من سياق تطلعات الشيعة العاديين إلى الخلاص وحكم العدالة والانصاف في الارض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) **دراسة الراوي، عبد الستار(2018)، بعنوان: " التجربة الإيرانية الواقع والمسالات نقد نظرية الفقيه.**

هدف هذه الدراسة إلى نقد نظرية ولاية الفقيه التي أوجدها الخميني عندما أعلن ان الولاية التي تسعى إليها لم تعد ولاية خاصة أو حسبية ، ولا محدودة أو جزئية مقيدة،وان لا مكان لوعاظ السلاطين القاتلين على مفارقة الدين للسياسة.

استخدم الباحث المنهج التاريخي ومنهج صنع القرار والوصفي التحليلي للوصوص إلى النتائج الموجودة.

ومن نتائج هذه الدراسة عدم وجود دليل قطعي يستفاد من اثا ولاية الفقيه ودورها في تطوير علاقة ايران الخارجية وان عصمة العقل السياسي لا مكان له، وان الغلو رافق تطبيق هذه النظرية.

ما يميز هذه الدراسة:

انها من الدراسات القليلة التي ركزت على موضوع هام حول ولاية الفقيه واثرها في سياسة ايران الخارجية، وان هذه الدراسة ستصبح مرجعا مهما لطلاب السياسة المهتمين بمثل هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

صنع السياسة الخارجية الإيرانية

إن من ابرز أهداف السياسة الخارجية الأردنية التي تمثل الإستراتيجية الوطنية الإيرانية التي يجب أن تكون فوق كل الأهداف التي لا تتغير بتغير السياسيين وهي حقوق الإنسان، كما أشار لاريجاني [*](المستشار الأعلى الإيراني) حيث تقوم الإستراتيجية الإيرانية في صنع السياسة الخارجية على ثلاث قواعد هامة ورئيسة وهي : (لاريجاني، 1995 : 50-65)

الأولى : موقع إيران في العالم الإسلامي.

الثانية : الأمن القومي الإيراني (الدفاع المؤثر).

الثالثة : التنمية التعمير لإيران.

وقد اعتمدت إيران بعد الثورة الإيرانية 1979 على معايير مطلقة وشاملة، وبينت دورها في خدمة الإسلام ووحدة المسلمين كما نادى بها الخيمين، متجاوزا الحدود السياسية القائمة إلى جانب إعلان سياسة الحياد(لا شرقية ولا غربية) والاعتماد على الذات، ورفض الأحلاف العسكرية، بالإضافة إلى دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي وعلى رأسها تحرير الأراضي الفلسطينية من الصهيانية (محافظة ، 2013 : 237).

يتناول الباحث في هذا الفصل المحبثين الآتيين :

المبحث الأول : بيئة النظام السياسي الإيراني.

المبحث الثاني : صناعة القرار السياسي الإيراني.

(*) لارجاني: سياسي إيراني مواليد 3حزيران / يونيو 1958، وهو رئيس مجلس الشورى الإيراني، وكان سابقا كبير المفاوضين الإيرانيين فس المسائل المتعلقة بالأمن القومي الإيراني كالبرنامج النووي الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

بنية النظام السياسي الإيراني

تعد إيران من الدول الهامة بحكم تاريخها وموقعها الجيوسياسية كما أن لمساحتها دور كبير وفعال وهنالك أيضا الثقل السكاني(*) وقوتها العسكرية، كما أن لها موارد، وثروات نفطية، وهي رأس المذهب الشيعي في العام، وهذه المعطيات تعمل على أن يكون لها مكانة إقليمية ودولية ومؤثرة في العالم الإسلامي، لكن بسبب سياسات إيران الداخلية والخارجية فقد لعبت أدوارا فعالة في إنشاء نزاعات وصراعات عديدة من دول العالم ودول الجوار، وهذا أدى الى أن تكون المنطقة لت توتر واضطرابات وعدم استقرار، وكذلك فان موقع إيران الجغرافي يلعب دورا هام، حيث أن إيران تقع في جنوب غرب آسيا وتعتبر إحدى أهم حلقات الوصل بين أوروبا والشرق الأقصى (النعيمي، 2012 : 11).

لقد توارث الحكم في إيران عقودا طويلة مما أدى إلى أن تعيش إيران في مرحلة من الاستبداد وآخرها كانت (عائلة البهلوي) التي حكمت قرابة ستين عاما (1925– 1979) وخلال تلك الفترة قامت حكومات وحاولت تغيير طبيعة الحكم ولكن كتب لها الفشل وكان يعود الوضع إلى ما كان عليه (السعيد، 2014 : 448).

أما في فبراير / شباط 1979 حدث في إيران انتصار كبير للثورة التي أخذت الطابع الشعبي في جميع المرحل ومن أسباب نجاح هذه الثورة القيادة الكارزمية للإمام الخميني الذي عمل على أن تبقى الثورة ذات طباع شعبي.

(*) ايران : يلغ مساحة ايران (1.648.145) كم2، وعدد سكانها (81.000000) نسبة ونظام الحكم جمهوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا سوف نقوم على دراسة محددات ومؤسسات وابعاد صناعة القرار السياسي الإيراني في هذا المطلب ومعرفة البيئة الداخلية والخارجية له.

يتناول هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول : محددات صناعة القرار السياسي الإيراني.

المطلب الثاني : مؤسسات صناعة القرار السياسي الإيراني.

المطلب الثالث: أبعاد صناعة القرار السياسي الإيراني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

محددات صناعة القرار السياسي الإيراني

لمعرفة عملية صنع القرار لا بد من معرفة البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي الإيراني كما أن النظام السياسي الإيراني مثل أي نظام سياسي لا يستطيع أن يدور في إطار لوحده وان يعيش وحيدا في البيئة الداخلية أو الخارجية ولذلك هناك مجموعة من المتغيرات التي تعمل على التأثير في مضمون العملية وتؤثر في الأطراف الفاعلة ولذلك تعتبر البيئة الداخلية من العوامل التي لها تأثير كبير في عملية صنع القرار في إيران وهنالك عوامل منها : (نيفين، 2002: 15-31)

1- الحدود الجغرافية :

إن إيران لها حدود برية مع العراق والعراق واقع في العالم العربي وهذا يجعل لها تماس مباشر ووجود في الصراع الواقع في المنطقة، وان حدودها البحرية في الخليج وبحر قزوين لها تأثير وان حدودها مع الباكستان وأفغانستان ومع ما هو موجود في هذه البلدان من حركات إسلامية تجعل من صانع القرار الإيراني يأخذ هذه المعطيات في الحسبان.

2- السياق التاريخي :

إن للفرس والعرب تفاعل حضاري سواء أكان هذا التفاعل ايجابي أم سلبي، ولكن هناك مصلحة كبرى يجب أن تتحقق لإيران مهما كانت الظروف المغايرة للواقع لها .

3- وجود قوميات واديان وطوائف مختلفة داخل المجتمع الإيراني فهنالك الأقليات منها البهائية والزردستيين ، واليهود والمسيحيين، والأكراد، والعرب والارمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- المشاكل الاقتصادية :

إن إيران تواجه مشاكل عدة بسبب تعدد أجهزة صنع سياسية الاقتصادية والتأثير في مكوناتها وتعتمد في الأساس على صادرات النفط.

5- البيئة الخارجية :

هنا نرى دور البيئة الخارجية في الوقت الذي تعلب فيه دورا بارزا في التأثير على عملية صنع القرار السياسي في إيران وتنقسم البيئة الخارجية إلى قسمين :

❖ البيئة الإقليمية : (السيلمي ، 2013: 66-68)

ان في وجود الحركات المتطرفة في الجوار الإيراني في باكستان وأفغانستان والوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق 2003- 2011 في المنطقة يجعل من الممكن لإيران أن تكون دولة مصدرة للفكر المغاير ، الامر الذي يزيد من حدة التوتر بين الأطراف المتصارعة داخل إيران، كما أن مسارات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي وموقف إيران الثابت من الصراع العربي الاسرائيلي، وعلاقتها بلبنان عن طريق حزب الله، وكذلك علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية العلاقة الوطيدة مع سوريا ووجود حزب العمال الكردستاني على الحدود الأمر يزعج القيادة الإيرانية خاصة مع وجود الأقليات الكردية في تلك المنطقة وان هذه القوى والدول جميعها أثر بطريقة او بأخرى في عملية صنع القرار السياسي والضغط على ايران سياسيا.

❖ البيئة الدولية : (كانزمان ، 2013 : 27- 29)

إن علاقة إيران في الدول الكبرى والقوى العظمى تساهم في رؤية صانع القرار الإيراني لطريقة إدارة الشؤون الداخلية والخارجية وذلك من خلال :

- علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام الثورة الإيرانية والعداء الشديد للولايات المتحدة الأمريكية كان واضحا في السياسة الإيرانية، وأيضا علاقة إيران مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها منهم مثلما حدث قطع في العلاقات مع مصر، وقد تطورت العلاقات الأمريكية الإيرانية وخاصة في عهد (خاتمي)[*]، حيث تكرر وجود فكرة الحوار الإيراني الأمريكي المشروط لكن كانت هنالك قوى معارضة إيرانية كانت أنشط الامر الذي افشل هذه فكرة التواصل بين إيران والولايات المتحدة؛ كما أن العلاقات الإيرانية مع الاتحاد السوفيتي سابقا روسيا حاليا تطورت ما بين علاقة متوازنة ومتشددة في بعض الاحيان حتى استقرت على علاقات وثيقة حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتبقى روسيا هي الحليف الأكبر لإيران وخاصة في مجلس الأمن وفي سوريا حاليا 2018 أما العلاقات الأوروبية الإيرانية مثلها مثل غيرها من سابقتها تطورت تدريجيا وفي عهد خاتمي كانت مستقرة من استئناف العلاقات الدبلوماسية التي كانت قد قطعت في وجود (الخميني) وأخيرا فإن العلاقات الإيرانية الإفريقية كانت هنالك علاقة وطيدة لزيادة النفوذ الإيراني في القارة السمراء (نيفين، 2001 : 40-45).

الايدولوجيا والمذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية :

- لقد كان تأثير الأيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية قويا بعد ثورة 1979 حيث انتهجت إيران سياسة دعت فيها إلى تصدير ثورتها من خلال إطلاق طاقات الشعوب الإسلامية وتبنت خطا واضحا في سياساتها بان تقوم الحكومة الإسلامية ليس فقط للمؤمنين في إيران بل في كل الدول الإسلامية الأخرى وذلك من خلال نشر الفكر السياسي الشيعي الاثني عشرية.

(*) محمد خاتمي:ولد محمد خاتمي في اقليم يرد في ايران، وهو الرئيس الخامس للجمهورية الايرانية ، ترشح لانتخابات الرئاسة عامة 1997 حيث حقق 70% من الاصوات وهو رئيس اصلاحي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر المعتقد الإيماني (عند شيعة الاثني عشرية) إن معارضة الطغيان الاستبدادي تمثل العنصر الجوهر للخصائص السياسية في المذهب الشيعي لأنها الجزء الأساسي من تعريفهم للإمامة نظرا لان الاثني عشرية تؤمن تماما بان كامل الحكم الشرعي يعود للإمام وحده الذي يتمتع بالحماية الإلهية من الخطأ والخطيئة (مجيد، 1995 : 136).

واعتمدت ايران تعاليم الشيعة على ما يعرف بالتقية أي إخفاء أسرار الموقف السياسي للطائفة ضد الأنظمة الحاكمة واعتمد الفكر السياسي الشيعي على التقليد الواجب على الإتباع، وقد أكد مبدأ التقليد على دور المرجعية الفقهية أي الرجوع لأحد الفقهاء المعترف بهم كمراجع دينية (عتريسي، 2012: 16-18) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

مؤسسات صناعة القرار السياسي الإيراني

تعد عملية صناعة القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نتاج تفاعل عدة مؤسسات ووثائق رسمية ويتم تناولها في هذا المطلب وهي : الدستور، المرشد (مؤسسة الولي أو الفقيه) .مجلس الشورى، مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية وذلك على النحو الاتي:

الجدول رقم (1) يبين المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

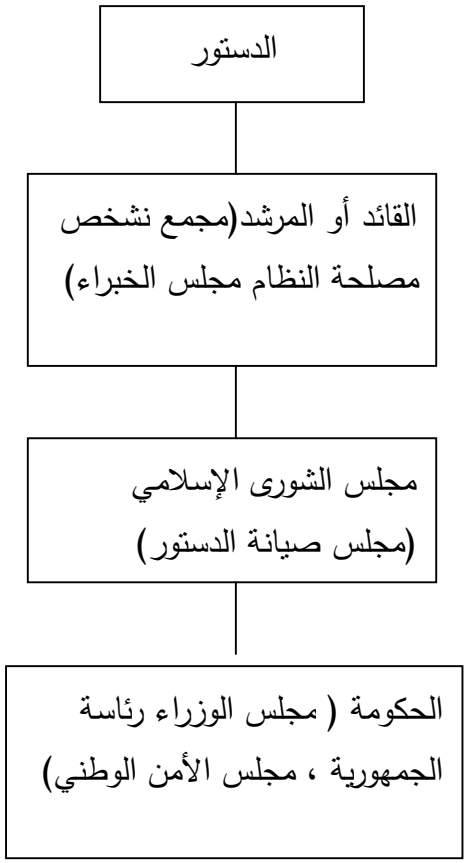

الجدول : من إعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الدستور :

يعد الدستور في كافة الأنظمة السياسية والحكومية في العالم أعلى مصدر رسمي وسياسي لها كما تحدد فيه اطر وعموميات وحدود السياسية الخارجية لكل دولة وذلك الأمر بالنسبة لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي وضع في شهر كانون الأول من عام 1979 بعد اندلاع الثورة. (الدستور الإيراني، 1979: 1-40)

ودستور 1979 يتكون من (175) مادة موزعة على (12) فصل وتتناول المواضيع التالية بالترتيب : مبادئ عامة، واللغة والكتابة، والتاريخ والعلم الرسمي للبلاد وحقوق الشعب الاقتصاد والشؤون المالية وسيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها والسلطة التشريعية ومجالس الشورى والقائد أو مجلس القيادة والسلطة التنفيذية والسياسية الخارجية والسلطة القضائية ووسائل الإعلام العامة (الدستور الايراني، 1979 : 1- 40).

والدستور هو طريقة التي يتناول بها الموضوعات وطريقة الترتيب وبمعنى انه يختلف عن الدساتير الدارجة بشكل عام والذي ينتقل في العادة من الديباجة إلى الأحكام العامة إلى تحديد وضع السلطات الثلاثة التنفيذية أولا ثم التشريعية والقضائية ويعدها المؤسسة العسكرية ويليها حقوق المواطن والواجبات وفي الخاتمة مبادئ السياسة الخارجية للدولة.

أما طريقة وضع موضوعات الدستور الإيراني عام 1979 والذي وقع تم تغييره عام 1989، ويفتقد إلى التسلسل المتعارف عليه ، وذلك لأن الأحكام الخاصة بالسلطة القضائية ووسائل الإعلام تأتي لاحقا على المواد الخاصة بالسياسة الخارجية، كما يفترض التدرج من الخاص للعام ومن الداخل إلى الخارج، كما أن الجيش وقوات الحرس الثوري الإسلامي تدخل في الفصل المخصص للسلطة التنفيذية (نيفين، 2001 : 68-69).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما فيما يتعلق بآلية تعديل دستور 1979 فقدأرسل الخميني[*] رسالة إلى الرئيس خامنئي[**] في 1988 يفيد فيها بأنه قام بتشكيل لجنة لتعديل الدستور تطويرا للايجابيات وتصحيح السلبيات التي عانى منها بعد التجربة العملية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.(الحسيني، 1996 : ص15).

اما مواد الدستور المعجل فتتكون من (177) مادة تتوزع على (14) فصل وعناوين الفصول من الأول إلى الثاني عشر منها تكرار لنظيرها في دستور 1979 أما الفصل الثالث خصص للمجلس الأعلى للأمن القومي وهو مؤسسة جديدة في عام 1989 أما ما أتي في الفصل الرابع عشر هو إعادة النظر في الدستور بواسطة مجلس مجمل الاسم نفسه أي (مجلس إعادة النظر في الدستور) وهو مؤسسة جديدة وبذلك فان المواد المعدلة في دستور 1989 هي بحسب ترتيب الفصول الأربعة عشر :

70-85-88-89-99(خاصة بالسلطة التشريعية) و5-57-107-109-101-111-112(الخاصة بالمرشد) و60-122-124-126-127-130-133-134-135-136-138(الخاصة بالسلطة التنفيذية) و158-160-162-164(الخاصة بالسلطة القضائية) وعلى عكس مادتي 177-178 (الخاصتان بمجلس الأمن القومي وإعادة النظر الدستور المستحدثين) (نيفين، 2001 : 72) .

(*) الخميني: آية الله روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي الخميني، رجل دين ومرجع ديني وفيلسوف وكاتب وساسي شيعي ايراني وقائد الثورة الاسلامية 1979، الذي اطاح بالملكية الايرانية توفيفي 3 حزيران/ يونيو 1989.

(**) خامنئي: على الحسيني الخامنئي ، هو المرشد الاعلى للثورة الاسلامية ، ومن مرجعيات الدينية الشيعية في ايران وهو الئيس الثالث بعد ابو الحسن بني صدد ومحمد علي رجائي من 1981-1989 وهو الان المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في ايران الذي يعد قمة الهرم السياسي والديني في ايران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المادة 12 من الدستور تبين (الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشر وهذا الأصل يبقى إلى الأبد غير قابل للتغير) (علي ، 1997: 104).

إن الدساتير في العالم الإسلامي تشير في الديباجة إلى أن الدين الإسلامي للدولة هو الإسلام ولا توجد إشارة للمذهب الاجتماعي للدولة لأنه إذا ما تم الإشارة إلى المذهب، وهذا يعني ان تجديد بقية المذاهب عن الدولة وتهميشها من الحياة السياسية، ولكن مادة المذهب الاجتماعي تأتي في المادة (13) وتساوي ما بين المذاهب الأخرى من الإسلام وبين الأقليات الدينية غير الإسلامية من (زرادشتية) ويهودية ومسيحية، وتؤكد المادة (115) أن رئيس الدولة إيراني الأصل ومؤمنا ومعتقدا بمبادئ الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي للدولة وتدل هذه المادة صراحة على انه لا يجوز ترشح الآخرين لرئاسة الدولة وأنها تحرم على أهل المذاهب الإسلامية الأخرى القيام بترشيح أنفسهم للرئاسة(النعيمي، 2012 : 172).

ثانيا: القائد أو المرشد (مؤسسة الولي) :

إن المادة 5-57-112 من الدستور الإيراني تؤكد على أن المرشد هو المصدر الأعلى للمؤسسات الدستورية الثلاثة : التشريعية والتنفيذية والقضائية وان القائد الأعلى للجيش والمسؤول الوحيد عن بقية الضباط وعزلهم وهو القادر على إلغاء أي سلطة وتغيير كل قرار حكم قضائي وهو الذي يقوم بالموافقة على ترشيح رئيس الجمهورية وإقالته أو تقديمه للمحاكمة باعتبار أن الأحكام تابعة له وليس العكس صحيح وفق القانون .(الحسيني، 1999 : 93).

وعلى هذا فان الفقيه هو المصدر الأول وصاحب الكلمة في الدولة على كافة المستويات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حـددت المـادة (111) مـن الدسـتور الإيرانـي مـسؤوليات الفقـه : (الدسـتور الإيرانـي، 1979: مادة 111)

1- تعيين الفقهاء في مجلس الوصاية.

2- تعيين السلطة القضائية العليا للدولة.

3- تعيين القيادة العليا الدولة.

4- تعيين القائد الأعلى لكل من الأفرع للقوات المسلحة.

5- إعلان الحرب والسلم.

إن الولي الفقيه على رأس النظام السياسي في إيران من خلال توليه أمور وشؤون الدولة الأفراد بوصفه المدبر والعالم بأمور زمانه والجامع لشروط الجمع بين السيف والزماني والديني (الحسيني، 1999 : 93).

(أما المسالة القيادية في الأمة فلا بد أن تترك بشكل واضح إلى ولي الأمر الفعلي القائم بتنظيم شؤون المسلمين ولا معنى لتصور قيادتين فعليتين في الأمة الواحدة الواحدة فضلا عن تصور أن كل فقيه ولي مطلقا على كل النفوس والأعراض والأموال في آية في العالم وان النظرية السياسية الإسلامية والواقع وكل بناء العقلاء ومجمل النصوص الآتية في الولاية تأبى ذلك (مونشيبوري، 2013 : 15).

وعلى صعيد العلاقات غير المباشرة بالشعب والسلطة هنالك مؤسسات قريبة من مؤسسة الولي الفقيه ومنها :

1- مجلس الخبراء.

يعد مجلس الخبراء مؤسسة سياسية أنشئت بعد قيام الثورة ويتولى هذا المجلس تعيين الولي الفقه ويشرف على أدائه كما يعد فقهاء مجلس الخبراء مجموعة من نخبة المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي خبراء الشريعة الإسلامية وهم يتولون مهمات فريدة في النظام ويتم انتخابهم مباشرة من قبل الشعب وعلى أن يكونوا ممن بلغوا مرحلة الاجتهاد وحددت مواصفاتهم في القانون بالتالي : مخلصا وامنيا وحصد الخلق ملما بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد الأعلى متمتعا بمهارات اجتماعية وسياسية وعارفة بالأوضاع العامة معروفا بولائه لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية (قبيسي،2006: 107).

2- مجمع تشخيص مصلحة النظام :

تشكل هذا المجمع بأمر من الإمام الخميني في 1988/12/12 أي قبل تعديل الدستور ومهمة هذا المجلس النظر في حل الخلافات التي تنشا بين مجلس الشورى مجلس صيانة الدستور (المادة 112) من الدستور ويعمل كهيئة استشارية لرئيس البلاد (عتريسي، 2006 : 108).

ثالثا: مجلس الشورى الإسلامي :

بعد ثورة عام 1979 تم تسمية البرلمان باسم مجلس الشورى الإسلامي أو الجمعية الاستشارية الإسلامية بديلا عن الوطن كما كان سمي في عهد الشاه وقد جاء هذا المقترح من قبل المرشد الاعلى للثورة الاسلامية اية الله الخميني (نيفين، 2001 : 109).

وترى بموجب المادة 58 من الدستور أن السلطة التشريعية تمارس من خلال مجلس البرلمان (مجلس الشورى) الذي يتكون من النواب الذين تم اختيارهم من قبل الشعب أما بموجب المادة 71 من الدستور فانه يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور وذلك تباعا للمادة 76من الدستور يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في شؤون البلاد كافة وبموجب المادة 78 والتي تنص يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح ويشرط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تم التغيرات بصورة متقابلة وان لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد وان يصادق عليها أربع أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي. (خزار، 2002 : 52-53)

إن مهمة المؤسسة التشريعية في إيران هي تفسير الأحكام واتخاذ القرارات اللازمة لإدخالها إلى حيز الواقع العلمي وهي تتباين وتختلف مع بقية الأنظمة السياسية المعاصرة (ريزدي، 2000: 16).

وأرى أن المواد من (62) إلى (90) من الدستور الإيراني لعام 1979 والمسؤولة عن (المؤسسة التشريعية وضعت الإطار العام الذي يحدد عمل المجلس في الموضوعات المتعلقة بالانتخابات وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات.

رابعا: مجلس الوزراء : (الحكومة)

السلطة التنفيذية :

من خلال الدستور وطبيعة نظام الحكم في إيران فان صلاحيات السلطة التنفيذية لا تتعدى عملية تسيير الإجراءات الإدارية ولا تقوم في عملية رسم السياسات العامة للدولة.

1- رئيس الجمهورية :

أ- أن رئيس الجمهورية ينتخب من خلال الاقتراع المباشر وتكون وفترة رئاسته أربع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متعاقبتين .

ب-الرئيس هو الرجل الثاني في هيكل النظام السياسي بعد المرشد العام من خلال الصلاحيات الممنوحة من الدستور ولكن الحقائق تدل على عكس ذلك وان صلاحياته لا تتعدى صلاحيات رئيس الوزراء بالنظام الديمقراطي المتعارف عليه كما انه يقع تحت مسائلة مجلس الشورى وسلطة المرشد العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج–وهو المسؤول عن تطبيق الدستور وكما انه يقوم بتسميته الوزراء ويقوم مجلس الشورى بالمصادقة عليهم إلا وزير الدفاع والخارجية الذي يقوم بوصفهم المرشد الأعلى . (ريزدي، 2000: 16–17)

د– وهو أيضا المسؤول عن بعض المؤسسات الرئاسية مثل منظمة الطاقة الذرية ومنظمة التخطيط والميزانية ومنظمة الحفاظ على البيئة ومنظمة الشؤون الإدارية. (صديقان،2013 : 3)

2– الحكومة الإيرانية :

تتكون من 22 وزارة ويتم اختيارهم من خلال التوازن بين القوى السياسية الإيرانية المحافظين الإصلاحيين يقوم المرشد بتسمية وزارة الدفاع والخارجية.

وزارة الخارجية :

تهدف وزارة الخارجية إلى الهيكلة السياسية وإعادة الهيكلة بعد الثورة، حيث تم من خلالها التخلص من سفراء الشاه والعاملين في الوزارة وإيجاد مسؤولون ملتزمون بمبادئ الثورة ويطلب منهم مراجعة المعاهدات السرية ومشروعات التعاون الدولي وتعاونها وكما حدث أيضا زيادة عدد الكادر الإداري للوزارة وزيادة عدد العاملين مما أدى ذلك إلى ازدواجية في المسؤولية التي أثارت نقد مجلس الشورى وقام الوزير خلال تلك الفترة إلى المثول إمام المجلس الدفاع عن هذه الخطوة التي عملت على زيادة عدد الكادر لوزارته، كما أن الوزارة تنقسم إلى محورين : موضوعي وجغرافي وجغرافيا يتوزع الاهتمام بالوطن العربي إلى وحدتين من إجمالي ثلاث وحدات معاونيه شؤون الدول العربية والإفريقية وتشمل : دوائر الخليج، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا وإفريقيا والفرع الآخر معاونيه شؤون آسيا والاقياونوسية وتتضمن : دوائر شرق آسيا الأقصى واسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنوبية والشرقية واستراليا واسيا الوسطى والعربية أما الفرع الثالث هو مختص بشؤون أوروبا والولايات المتحدة (نيفين، 2001 : 104).

ولقد تعاقب على منصب وزير الخارجية من الثورة عدد من الوزراء هم كريم سنجانبي إبراهيم يزوي صادق قطب زاده، ومحمد كريم خدانياه، محمد علي رجائي مير حسين موسوي، علي اكبرولاتي، و كمال خرازي، و منوشهر متكي، و علي اكبر صالحي، و محمد جواد ظريف.

ولايتي كمال خرازي، البعض منهم اختلف مع الخميني في توجهاته العملية الناقضة للحياد المعلن مثل (إبراهيم يزدوي، لكن ولاءه حال دون تصعيد الخلاف أما صادق قطب زاده ذهب بعيدا في خلافه مع الخيمي وبدا في إعادة بعض الدبلوماسيين والموظفين الذين تم إبعادهم بعد الثورة إلى مناصبهم وانتهى تبدير محاولة لقلب نظام الحكم وكان مصيره الإعدام والبعض الآخر اظهر اتفاقا كبيرا مع الخطوط العامة التي وضعها الخميني (ايزدي، 2000 : 97-98).

الجدول رقم (2) يبين وزراء خارجية إيران من 1979-2017

الترتيب	اسم وزير الخارجية	بداية الفترة	نهاية الفترة
.1	كريم سنجاني	11 شباط1979	1 نيسان1979
.2	مهدي بازركان	1 نيسان 1979	12 نيسان1979
.3	ابراهيم اليزدي	3 نيسان 1979	12 تشرين الثاني 1979
.4	ابو الحسن بني صدر	12 تشرين الثاني 1979	29 تشرين الثاني 1979
.5	صادق قطب زاده	29 تشرين ثاني1979	3 اب 1989
.6	محمد كريم خدانياه	3- اب 1981	11 اذار 1981
.7	محمد علي رجائي	11 اذار 1981	15 اب 1981

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترتيب	اسم وزير الخارجية	بداية الفترة	نهاية الفترة
.8	مير حسين موسوي	15- اب 1981	15 كانون اول 1981
.9	علي اكبر ولاياتي	15 كانون اول 1981	20 اب 1997
.10	كمال خرازي	20 اب 1997	24 اب
.11	منوشهر متكي	24 اب 2005	13 كانون اول 2010
.12	علي اكبر صالحي	13 كانون اول 2010	15 اب 2013
.13	محمد جواد ظريف	15 اب 2013	إلى الان

المصدر :من اعداد الباحث بناء على معلومات وزارة الخارجية الايرانية2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

أبعاد وصناعة القرار السياسي الإيراني

تستمد إيران مشروعيتها من الدستور الإيراني من مصدرين وهما :

1- البعد الثوري : تنص مقدمة الدستور الإيراني على أن الدستور يعكس إرادة الأمة الإسلامية وهو تجل لماهية الثورة الإسلامية الإيرانية وان الثورة الإسلامية خطوة على طريق تحقيق النقد النهائي على المستكبرين والدستور يهيئ الظروف لاستمرار الثورة في الداخل الخارج (الدستور الإيراني، 2013).

2- البعد الديني : وقد تبنى الدستور الإيراني لولاية الفقيه المطلقة وقد المادة 5 على ما يلي : في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر القادر على الإدارة والتدبير ، (الدستور، الإيراني، 2003، المادة 5)

ويرى علي خامنئي في تفسيره لولاية الفقيه في الدستور الإيراني أن على جميع المسلمين العالم إطاعة الولي الفقيه الالتزام بالأوامر الصادرة عنه والالتزام بالإسلام وولاية الأمة المعصومين (خامنئي، 2012 :1) .

وهذا يعني أن على العراقيين إتباع أوامر الولي الفقيه وإطاعته ويعني كذلك أن ما حصل في العراق منذ بدايات الثورة الإسلامية 1979 وحتى 2017 من قبل إيران إنما حدث بسبب محاولات تطبيق ولاية الفقيه في العراق منذ بدايات ثورة إيران عام 1979 إلى عام 2013 ودور إيران الرئيس في ذلك الاحتلال من باب مصلحة إيران التي كانت تستعين عليها دائما بنظام التقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساعدت إيران الولايات المتحدة على الإحاطة بنظام صدام حسين عام 2003 فقد استغلت إيران حدودها الطويلة مع العراق التي يسهل اختراقها وكذلك علاقاتها مع بعض السياسيين العراقيين من رؤساء أحزاب جماعات مسلحة عراقية فضلا عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الاقتصادية والدينية والإعلامية لتوسيع نفوذها وترسيخ مكانتها.

ومن جهة أخرى يعتبر احتلال العراق عام 2003 وما تبعه من وضع عدم الاستقرار الأمني اكبر هدية إستراتيجية قدمت لإيران للمضي قدما في أحكام السيطرة على العراق لما لهذا المشروع من دوافع وأهداف وأدوات تأثيرية، ومن ابرز أهدافه : (نصر، 2007 : 1-4)

البحث عن متنفس إقليمي لإيران : وذلك بسبب الوضع الداخلي الإيراني سواء كانت الاقتصادية ام الاجتماعية.

3- البعد العقائدي المذهبي : حيث استند الدور الإيراني في العراق إلى البعد المذهبي العقائدي وذلك من خلال تدخله إلى جانب الحكومة العراقية في حربها ضد تنظيم الدولة داعش بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق والحجاج الإيرانيين الوافدين إليها.

4- توظيف الحرب على الإرهاب : قامت إيران باستغلال الحرب الدولية على السنة وجماعاتهم المسلحة لترسيخ نفوذها في العراق وتغيير صورتها من مهتمة بالإرهاب إلى شريك في الحرب على الإرهاب.

5- منصة انطلاق استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط وذلك من الخليج توغلها في دول المنطقة كما هو دورها في سوريا واليمن والعراق.

6- تصعيد التحدي الأمني للحكومة العراقية في ظل عدم قدرة الحكومة العراقية على محاربة داعش وتأخر حكومة الولايات المتحدة والدول العربية في مساعدة الحكومة العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استغلال حاجه العراق لإيران فقدمت لها السلاح والذخيرة والقوى المقاتلة وذلك من اجل تعزيز دورها في العراق.

7-طبيعة السياسة الأمريكية تجاه العراق : حيث شجعت سياسة الولايات المتحدة دور إيران في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 وممارسة التوازنات الداخلية السنية الشيعية الكردية في العراق حيث أننا نلاحظ أن الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر لإيران في العراق.

8-البيئة السياسة الاجتماعية الاقتصادية الأمنية العراقية التي أغرت النفوذ الإيراني للعب دور أساس في إيران ذات الارتباط الأيديولوجي تنفيذ سياساتها في العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

صناعة القرار السياسي الإيراني

كانت صناعة القرار السياسي الإيراني تجاه العراق في الفترة 1979–2017 من أصعب الفترات التي مرت بها إيران من حيث اتخاذ قرار تجاه دولة مهمة استراتيجيا لإيران لا سيما حين يواجه المتابع للشأن الإيراني تصريحات متضاربة وإشارات متغايرة وسياسات متناقضه تصدر عن مسؤولين إيرانيين فمرة حيث يسود الاعتقاد أن إيران تدار من شخص القائد الأعلى للثورة الولي الفقيه ومرة أخرى تتفاعل وتتشاءم النخب وصناع القرار في المنطقة والعالم بقدوم رئيس أو ذهاب آخر ثم لم يلبثوا أن يحتاروا في قراءة هذا المشهد المعقد (صادق، 2013 : 1).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أدوات صنع القرار السياسي الإيراني.

المطلب الثاني : دور رئيس الجمهورية الإيرانية في صنع القرار السياسي الايراني2003–2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أدوات صنع القرار السياسي الإيراني

ان المرشد الأعلى (الولي الفقيه قائد الثورة الإسلامية) شكلت نظرية ولاية الفقيه النقلة النوعية في الفكر السياسي الشيعي، وجاءت على موج الثورة لتصل إلى مرحلة التطبيق العملي كمحور أساس في التركيبة السياسية الشيعية، وترتكز على النص المقدس الذي اوجد آلية لخلافة المعصوم في غيابه، وتقوم على أساس تعيين الشخص الأكثر قربا منه لناحية المواصفات، ويرتكز هذا التعيين على أساس رأي أهل الخبرة الذين لا يحق لهم وضع المعايير والمواصفات بل فقط يقومون بتحديد الشخص الأفضل والأكثر قربا من المعصوم وفق شروط النص وقد شرح أسس تلك النظرية السياسية الإمام الخميني. (قبيسي، 2006: 97)

يمثل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية وشعبية يعبر عنها بمؤسسة القيادة ومن خلال دراسة مهام السياسات الموكلة إلى مؤسسة القيادة وتعيينها وفق الدستور التي خولها دستور إيراني عام 1979 وتعديلاته لعام 1989 وفق نظرية ولاية الفقيه التي اقرها الإمام الخميني في بداية الثورة الإسلامية كنظام سياسي إسلامي يؤمن بهذا الإطار الفقهي(الدستور الإيراني، 1989: المادة110)

نص الدستور بشكل صريح على منح القائد، مسؤولية تعيين السياسات العامة كوحدة من المهام ألاثنتي عشرة التي أوكلها إليه، وجاء فيه ما نصه (تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام) المادة 110 فقرة 1 ، وقد جاء ذلك كجزء من تعديلات الدستور إذ لم يحو صلاحيات واسعة للقائد في هذا المورد.

بالإضافة إلى ذلك أن مؤسسة القيادة تحوي العديد من المؤسسات والممثليات التي تعمل كمقياس لبيان واقع الشعب واحتياجاته ورغباته ومنها مثلا (ممثليات ولي الفقيه)، الموجودة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسات الدولة وتشكيلاتها جميعها والقوات المسلحة والمساجد وكبريات الصحف الممولة من الدولة حتى الملحقيات الثقافية خارج البلاد. (البدارين، 2014: 161-162)

فقد تم في ديباجة الدستور الإيراني المعدل لعام 1989 التأكيد على مسالة ولاية الفقيه باعتبارها أعلى سلطة لإيران، كما تم ترسيخ هذه الفكرة في متن الدستور وتحديدا في المادة 57 التي أعطت التأكيد الشرعي الدستوري لهذا المبدأ ولقد منح المرشد الأعلى السيادة السياسية والدينية فضلا عن جعل الإيمان بولاية الفقيه من الركائز السياسية للجمهورية الإيرانية الإسلامية وذلك بالقول (إن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية القضائية وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور. (الدستور الإيراني، 1989)

وكذلك يجب الانتباه إلى أن المرشد ينتخبه مجلس الخبراء ومجلس الخبراء منتخب الذي ينتخبه بدوره الشعب انتخابا مباشرا من قبل الشعب وقد حددت المواد من 107-112 صلاحيات المرشد الأعلى للثورة أو الولي الفقيه وتفصل المادة 110 تحديدا مسؤولياته بما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تتمثل في : (الدستور الإيراني، 1989: المواد112-117)

أ) تعيين السياسات العامة للجمهورية والإشراف على حسن إجرائها بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ب) القيادة العامة للقوات المسلحة.

ج) إعلان الحرب والسلام والنفير العام وتعبئة القوى.

د) تنصيب وعزل وقبول استقالة رئيس أركان القيادة المشتركة والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة وفقهاء مجلس صيانة الدستور، واعلي منصب قضائي ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ) التوقيع على قرار تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب وعزله إذا اقتضت مصالح البلاد.

و) حل الاختلافات وكذلك تنظيم العلاقة بين القوى الثلاث.

ز) حل معضلات النظام التي ليس لها حل من خلال الطرق العادية وذلك عن طريق مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ح) إصدار العفو أو تخفيف الأحكام بحق المحكومين في حدود موازين الشرع الإسلامي بعد اقتراح يقدم من رئيس القضاء الأعلى.

ولفهم سلطات المرشد الأعلى يقول الإمام الخميني بهذا الصدد في تعريفه لنظرية ولاية الفقيه (إن قضية ولاية الفقيه ليست من صنع مجلس الخبراء، أن ولاية الفقيه أمر أعده الله لنا تبارك تعالى، ولا ينبغي لكم أن تخافوا من عنوان ولاية الفقيه، فالفقيه لا يمكنه التحكم بالناس عنوة والفقيه الذي يريد ممارسة هذا الفعل ليسه له ولاية على الناس(الحسيني، 1996: 13-13).

ومن جملة هذه المهام يتضح عمق الدور الذي يمارسه المرشد الأعلى في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني لكونه يحتل منصب القائد العام للقوات المسلحة ويمتلك سلطة إعلان الحرب، وقرار إيقافها، وكلنا نعلم أن مسالة الحرب هي من المسائل الوثيقة الصلة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية فضلا عن أن قائد الثورة قد امتلك دستوريا سلطة الإشراف على السياسات العامة للدولة ومن ضمنها السياسة الخارجية، وتحديدها الأمر الذي يعطيه تفضيلا في هذا المجال حتى على رئيس الدولة ووزير الخارجية وان كان الدستور قد اشترط التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام قبل إقرار هذه السياسات وهكذا يؤدي المرشد أو الولي الفقيه دورا محوريا تتأثر به السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى هرم صلاحيات القائد والمؤسسات المرتبطة به، فإن الدستور الذي قرر الفصل بين السلطات منحه عمليا سلطة التعيين والإشراف على المفاصل الحساسة والمؤثرة في الدولة كالجيش والإعلام والقضاء ولكنه لم يعطه صلاحيات تنفيذية في المسائل المرتبطة مباشرة بحياة الشعوب، كالاقتصاد والشؤون الخارجية رغم ارتباطها بالأمن القومي أو التدخل في تكوين مجلس الشورى رغم صلاحياته في تعيين نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور وكونه قائدا فإنه يحل الاختلافات وينظم العلاقات بين السلطات في المسائل التي تمس انسجام عمل هذه السلطات. (آبادي، 2013: 434)

يمثل الوالي الفقيه أعلى سلطة في إيران، ووفقا لولاية الفقيه المطلقة فإن جزءا هاما من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد في المادة (110) التي تنص على (أن المرشد هو الذي يعين السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام) ولعل السياسة الخارجية تعد جزءا من هذه السياسات التي يجب أن تحصل على موافقة المرشد ويعد هذا المنصب أقوى مؤسسة في إيران إلى حد بعيد، لكونه يرتبط بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية الله روح الخميني التي هي ولاية الفقيه. (بوختا، 2003: 69)

وثمة مقاربة يطرحها الدبلوماسي والسفير الإيراني في بيروت غضنفر ركن أبادي حول صلاحيات القائد بين دستوري عام 1979–1989 حيث يرى أن هذا التعديل قد اقر بعد عشر سنوات من الثورة، بهدف إفساح المجال العام إمام مرحلة جديدة لما بعد الإمام الخميني الذي وضع الدستور ليكون مطابقا لشخصيته ومكانته وإمكانياته الواسعة، لذلك كان لا بد من تعديل للصلاحيات بحيث تتناسب مع شخصيات اقل من شخصيته، فعلى سبيل المثال اشترطت المادة الخامسة من الدستور الإيراني السابق أن يكون الولي الفقيه عادلا مثقفا بصيرا بأمور العصر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شجاعا قادرا على الإدارة والتدبير، ممن اقرب له أكثرية الأمة وقبلته قائدا لها وجرى التعديل بان يكون متمتعا بشروط العدل والتقوى، والعلم بظروف العصر ثم جاءت المادة 109 من الدستور لتسقط شرطا أساسيا هو مرجعية التقليد فقد اشترطت هذه المادة في دستور عام 1979 أن يتحلى القائد بالصلاحية العملية والتقوى اللازمين للإفتاء والمرجعية والكفاءة السياسية والاجتماعية، والشجاعة والقدرة والكفاءة والإدارة الكافية للقيادة أما دستور 1979 فقد خلا من الإشارة إلى ممارسة المرجعية واقتصر على الكفاءة العلمية اللازمة في مختلف أبواب الفقه. (آبادي، 2013: 448-449)

بخصوص شخصية آية الله السيد الخميني(هويدي، 1991: 19-21) فإن له الأثر البالغ في قيادته لتاريخ إيران المعاصر، منذ قيادته لحركة المعارضة ضد الشاه في طهران في حزيران / يونيو 1963م وذلك حينما وقف ضد لائحة مجالس الاقليم والولايات، وتم اعتقاله في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 1964 ثم نفيه لتركيا ، وبعد ثمانية أيام نقل من أنقرة إلى مدينة بورصة الواقعة على بحر مرمره، وبعد أحد عشر شهرا تم نقله بناء على أمر من الشاه إلى النجف الأشرف في العراق وذلك في 4 نيسان/ ابريل 1965 (انصاري، 1999: 1-4) وكانت هناك عوامل عديدة في اتخاذ هذا القرار من بينها: ضغوطات الرأي العام، واحتجاجات العلماء، ومعضلات الحكومة التركية في حراسته ومنعه من القيام بنشاطات سياسية وذلك بسبب التقارب في أوجه النظامين(كتاني، 2001: 2).

وكانت هناك محاولات وبالتحديد في حزيران / يونيو 1967 لإعادة نفي آية الله الخميني من النجف إلى الهند، إلا أن هذه المحاولات أخفقت وأخيرا تم إبعاد آية اله الخميني إلى باريس وذلك في 5 تشرين الأول / أكتوبر 1978 وقد تم اختياره لباريس بعد التشاور مع ولده احمد بسبب عدم سماح الدول الإسلامية له بالمكوث فيها، وقد جاء ذلك نتيجة تأثير الشاه في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدول، بينما لم يكن هذا الاحتمال واردا في فرنسا والتي أكدت بعد وصوله منعه من ممارسة أي نوع من النشاط السياسي، وقد استقر آية الله الخميني في ضاحية نوفل لوشاتو الواقعة على بعد 25 كيلو مترا من باريس، وكان موقف الإدارة الأمريكية وعلى لسان جيمي كارتر في مذكراته : "كنت انظر إلى شاه إيران وشاني من ذلك شان جميع الرؤساء الذين سبقوني على انه حليف من حلفاء مع المصريين ومع السعوديين ، كنت اقدر له أيضا قراراه مواصلة بيع النفط إلى الكيان الإسرائيلي، على الرغم من نواهي المقاطعة من الدول العربية ، وقاد الثورة عبر البيانات من باريس، وعندما تأكد عزم آية الله الخميني على العودة إلى إيران، أمر باختيار بالتعاون مع الجنرال هايزر بإغلاق مدارج المطار بوجه الطائرات، بحجة المحافظة على حياة آية الله الخميني، إلا أن قطاعات من الجيش أعلنت عدم رغبتها في النزول إلى الشوارع لإخماد المظاهرات مما حدا باختيار إلى الرجوع عن قراره في نهاية الأمر وصل السيد الخميني في الأول من شهر شباط / فبراير 1979 إلى إيران بعد مرور أربع عشرة سنة من تركه إياها، ومعه حشد كبير من معاونيه فاستقبلوا من قبل الحشد الهائل من البشر الذين تجمعوا في مطار مهر أباد متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية". (كارتر، 1985: 111) .

من المطار توجه آية الله الخميني وجماعته يرافقهم جمهور غفير من المستقبلين إلى مقبرة الشهداء حيث أدى الجميع الصلاة على أرواح الذين استشهدوا في مختلف المراحل التي مرت بها الثورة، بعد ذلك توجه آية الله الخميني يرافقه جمهور كبير إلى مدرسة دينية صغيرة في الطرف الجنوبي من طهران أعدت لتكون مسكنا له ولعائلته، وفي 11 من شباط / فبراير من السنة نفسها، أصبح آية الله الخميني زعيما للبلاد، وأعلنت الجمهورية الإسلامية لاحقا. (الخامنئي، 1990: 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثمة اعتقاد أن الشخصية الأساس في السياسة الخارجية الإيرانية ليست الرئيس وإنما المرشد الأعلى، حاليا هو آية الله السيد علي الخامنئي، لكون الدستور الإيراني يمنح المرشد الأعلى السلطة على جميع مؤسسات الدولة الرئيسة وقد تسلم هذا المنصب منذ عام 1989 وبالتالي فإن آراءه هي التي ستشكل في النهاية السياسة الإيرانية. (والبرج، 2013: 321)

وبالعودة إلى شخصية القائد الحالي للثورة الإسلامية وفهم إطاره الفكري تجاه الفكر والحضارة العربية نجد أن السيد علي الخامنئي واسع الاطلاع في مختلف العلوم بما فيها العلوم الدينية وليس صحيحا أن الانغلاق سمة دائمة عند طلبة العلوم الدينية، ولعل ذلك يشكل الاختلاف الواضح مع بقية المراكز العلمية ، وقد أكد ذلك في اجتماع له مع طلبة العلوم الدينية في عام 2012 بقوله : شاركت في الأوساط الثقافية قبل الثورة وكانت لدي علاقات وثيقة مع الجماعات السياسية وكنت اعرفهم جميعا وشاركت في مناقشات ومناظرات مع كثير منهم. (جانجي، 2013: 1-2).

وبالعودة إلى الجانب السياسي فقد : أدت علاقات السيد علي الخامنئي الواسعة مع المثقفين في إيران إلى حدة آرائه بشان الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لان هذه الأوساط كانت معارضة للولايات المتحدة بشدة بعد انقلاب عام 1953 ،وبعد تأييد الولايات المتحدة للشاه وقمعه التالي للمعارضين، وكما قال صديق السيد علي الخامنئي الشاعر مهدي إخوان ثالث في احد الأبيات : لن أنسى أننا كنا شعلة، وهم اطفاؤنا بالماء، كما تحدث السيد علي الخامنئي عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في انقلاب عام 1953 عدة مرات. (جانجي، 2013: 2).

ومن المثير للاهتمام أن ندرك أن أمريكا أطاحت بحكومة مصدق حتى على الرغم من أنه لم يظهر عداء تجاهها، لقد تصدى البريطانيين ووثق الأمريكان كان يرجو أن يساعده الأمريكان، وكانت له علاقات ودية معهم، وأعرب عن اهتمامه بهم، لعله أبدى خضوعا. ولكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطاح الأمريكيون بهذه الحكومة لم تكن الحكومة القائمة في طهران حينها معارضة لأمريكا، بل كانت صديقة لها ولكن مصالح الغطرسة استلزمت تحالف الأمريكيين مع البريطانيين جمعوا الأموال وجلبوها إلى هنا وقاموا بمهمتهم ثم عندما تحقق انقلابهم أعادوا الشاه الذي كان قد هرب وتمكنوا من السيطرة على البلاد. (صحيفة جمهوري اسلامي، 1980: 27-28)

ووفق الرؤية الإيرانية الرافضة للمهيمنة والسيطرة المنفردة على مقدرات الشعوب، ووفق متبينات الفكر والثقافة السياسية الإسلامية وهذا واضح خلال حديث له بالقول : لماذا ينبغي علينا الهروب من الثقافة الغربية والأوروبية والأمريكية ولماذا يجب إغلاق أذهاننا دونها؟ ومع أن هذا سؤال موضوعي فقد أدرك الناس جوابه إلى حد ما بعد الثورة لكنني أقول باختصار في هذا الصدد إن الثقافة الغربية هي مشروع لإفساد الإنسان، يعملون جميعا ومنذ عقود طويلة على إدخال هذا الفساد بأنواعه المختلفة إلى الدول الإسلامية وهذا سبب العداء البغيض الذي تحمله أمريكا ومن لف لفها للجمهورية الإسلامية.

كما تفاعل السيد علي الخامنئي مع الأوساط الإسلامية على مستوى العالم العربي، كما تفاعل بهذا الصدد مع سيد قطب، المنظر الرئيس لجماعة الإخوان المسلمين، وقد نشر قطب، الذياعدمه نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عام 1966 فكرة الدولة الإسلامية حيث يؤمن : إذا أريد للإسلام أن يعمل فلا بد أن يحكم فما جاء هذا الدين لينزوي في الصوامع والمعابد أو يستكن في القلوب والضمائر، إنما جاء ليحكم الحياة ويصرفها، ويصوغ المجتمع وفق فكرته الكاملة عن الحياة، ومما سبق عرضه من مشكلات اجتماعية وقومية وطريقة علاج الإسلام لها يتبين بما لبس فيه ضرورة الحكم للإسلام لا إسلام بلا حكم ولا مسلمين بلا إسلام، أعمدة الحكم الإسلامي التي تحدث عنها قطب هي العدالة والمساواة وإعادة توزيع الثروة، وكتب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيد قطب في العدالة الاجتماعية في الإسلام، إن الإسلام الحقيقي هو حركة تحرر وجدان الأفراد ثم المجتمعات الإنسانية من الخوف من عبودية الأقوياء. (خامة يار، 1997: 219)

وهذا البعد الثقافي الواضح والمستمد من الثورة الإسلامية وعمق الحضارة الفارسية كما يشير إلى ذلك الكاتب ولي نصر بقوله أن إيران تمثل الوجه الحديث للإسلام في العديد من النواحي، فاللغة الفارسية على سبيل المثال هي ثالث اكبر اللغات شعبية على شبكة الانترنت بعد الانجليزية والصينية والماندرينية، وغيرها من الأبعاد الثقافية الأخرى.

ويعلل السيد علي الخامنئي أسباب العداء بين الجهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة نقاط من أبرزها. (نصر، 2007: 211)

أولا : عدم فصل الدين عن السياسة، وتأسيس الجهورية الإسلامية على قاعدة إسلامية.

ثانيا : الاستقلال السياسي لهذا النظام، بمعنى عدم الاستسلام للغطرسة التي دأبت عليها القوى الكبرى.

ثالثا : التصريح بموقف الجمهورية الإسلامية الواضح حيال قضية فلسطين والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيوني وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم يعيش في ظلها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين.

رابعا : تقديم الدعم المعنوي والسياسي لكافة الحركات الإسلامية وشجب الضغوط التي تمارس ضد المسلمين في كافة بقاع العالم.

خامسا : الدفاع عن عزة الإسلام والقران وكرامة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم وكافة الأنبياء الإلهيين ومجابهة مؤامرة توسيع رقعة انتهاك حرمة المقدسات كما حدث بشان كاتب الآيات الشيطانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : رفض الثقافة الغربية التي تسعى حكومات الغرب إلى فرضها بتعنت وقصور نظر على شتى شعوب العالم، والتركيز على إحياء الثقافة الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي.

سابعا : مكافحة الفساد والانحلال الجنسي.

إن أي متغيرات تتعلق بالسياسة الخارجية، وبغض النظر عن التيارات السياسية التي تصل إلى الرئاسة في إيران، فإن للمرشد الأعلى وقائد الثورة الدور الأبرز والحاسم في عملية صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية.

2- مجلس الخبراء : يعد من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، من حيث كونه هو الذي يحدد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس، وهذا حسب ما جاء في المادة 107 من الدستور الإيراني، كما نص المبدأ 11 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء وهي انه في حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في الدستور أو علم بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنه يعزل من منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء وهكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين هما : (الدستور الإيراني، 1989: المادة 107)

أ) تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة ومتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية.

ب) عزل القائد إذا ما رأى المجلس انه انحرف عن مساره الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

دور رئيس الجمهورية الإيرانية في صنع القرار السياسي الايراني

رئيس الجمهورية : نص دستور إيران لعام 1989 أساسا على تشكيل هيئة تنفيذية يأتي على قمتها رئيس الجمهورية، ويتولى رئيس الجهورية حسب الدستور الإيراني، رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء، والإشراف على أداء الوزراء التنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، كما يقر السياسة العامة لأداء الحكومة منهجها، وعليه مسؤولية التخطيط للميزانية ، ويشكل مجلس الوزراء حسب رغبته بشرط تصويب البرلمان مجلس الشورى مع منح الثقة لهذه الوزارة ويتم اقتراع عام لانتخاب رئيس الجهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات مع إمكانية إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، ولا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة. (الدستور الإيراني، 1989: المادة 115)

ويستمد هذا المجلس هذه الأهمية في عملية صنع القرار من كونه يتعلق باختيار المرشد ويتم انتخاب أعضائه عبر صندوق الاقتراع الشعبي ويشرف مجلس صيانة الدستور على العملية الانتخابية مثلما نصت المادة السابعة بعد المئة، التي قدمت مبررات واضحة لانتخاب هذا المجلس بالقول : " بعد المرجع العظيم والقائد الكبير للثورة الإسلامية، الإمام الخميني، الذي اعترفت أكثرية الناس بمرجعيته وقيادتهن توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب، وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشان كلا الفقهاء، الجامعين للشرائط. (شومان، 2004: 52-53)

يحدد الدستور خمسة شروط في الرئيس الإيراني هي : (الدستور الإيراني، 1989: المادة 113)

- أن يكون إيراني الأصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يحمل الجنسية الإيرانية.
- قديرا في مجال الإدارة والتدريب.
- حسن السيرة وتتوافر فيه الأمانة والتقوى.
- معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

وطبقا للدستور الإيراني فإن الرئاسة هي أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد الأعلى، وهي مسؤولة عن تطبيق الدستور ويخضع رئيس الجهورية دستوريا لمساءلة مجلس الشورى لكنه يبقى هو المسؤول دستوريا إمام الأمة (الشعب) لرعاية تطبيق مواد الدستور.

ورئيس الجمهورية هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو الذي يتولى وفقا للمادة 113 من الدستور مسؤولية تنفيذ الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، إضافة إلى رئاسته للسلطة التنفيذية ، وفي المادة 113 يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما انه يرأس السلطة التنفيذية إلا في لمجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة" ، ويتولى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيرانيرئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء والإشراف على أداء الوزراء والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويقر السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، ومسؤولية التخطيط للميزانية ويشكل مجلس الوزراء بعد تصويت البرلمان مجلس الشورى، كما يتولى رئيس الجمهورية الإيرانية التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات بعد مصادقة مجلس الشورى، وذلك وفق الدستور الإيراني المادة 125، كما يرأس رئيس الجمهورية مجلس الأمن القومي الذي يتكون من رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العادة للقوات المسلحة ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن وفضلا عن مندوبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعينهما المرشد الأعلى وهدفه تامين المصالح الوطنية العليا للبلاد وفق الدستور الإيراني المادة 76. (الدستور الإيراني، 1989: المادة 76، 125)

لرئيس الجهورية دورا مؤثرا في عملية صنع القرار من خلال المساهمة في تعيين الوزراء ومن ضمنهم بالطبع وزير الخارجية، وكذلك يقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة والدول الأخرى بعد المصادقة عليها في المجلس سواء عن طريق رئيس الجهورية نفسه أو عن طريق ممثله القانوني، وكذلك يقوم بتعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية ،وفق الصلاحيات الدستورية، ومن ثم بالتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذلك تسلم أوراق اعتماد السفراء الدول الأخرى في البعثات الدبلوماسية. (الدستور الإيراني، 1989: المادة 128)

وفي النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجهورية نائبه الأول، الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك ومنذ تشكيل المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية زادت صلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الخارجية ووضع بعض معالمها التي بلا شك تكون وفق رؤى وتصورات المرشد الأعلى. (اللباد، 2013: 1-2)

وعموما إن التميز والانفراد الواضح في طبيعة هياكل صنع القرار لجمهورية إيران الإسلامية عن بقية الدول في العالم مهما كان نظامها، من حيث " الإطار الحقوقي والحدود الدستورية يجعلها جمهورية فريدة من نوعها حيث تجمع الدولة الإيرانية في هيكلها المتميز بين المؤسسات المنتخبة من الشعب مباشرة مثل رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، وبين المؤسسات المنتخبة من هيئات علماء الدين مثل موقع الجمهورية أعلى موقع دستوري في إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من تحديد الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية وتبويبها من خلال مسؤوليته القانونية الواضحة في توقيعه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعن التخطيط القومي والتوظيف في جهاز الدولة فضلا عن تعيين الوزراء والسفراء إلا أن كل هذه التعيينات تحتاج إلى موافقة البرلمان.

وعلى خلاف الجمهوريات الأخرى لا يتحكم رئيس الجمهورية وحده في إيران بالسياسة الخارجية، أو القوات المسلحة، أو الملف النووي فهذه الأمور الأساسية كلها تدخل في نطاق صلاحيات المرشد الأعلى .

كما يتوجب على المرشحين إلى منصب رئيس الجمهورية اجتياز اختبار الصلاحية الذي يجريه مجلس صيانة الدستور المكون من 12 عضوا نصفهم من الفقهاء الذين يعينهم مرشد الجمهورية بغرض حماية قيم الجمهورية وبهدف التثبت من مطابقة القوانين الصادرة عن البرلمان مع القيم الإسلامية وينتخب الرئيس لأربع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر ولا يحق له أن يحتفظ بمنصب الرئاسة لأكثر من فترتين انتخابيتين على التوالي وهو ما حدث سابقا مع علي اكبر هاشمي رفنسجاني في العام 1997 ومحمد خاتمي في العام 2005 ومحمود احمدي نجاد 2009. (اللباد، 2013: 1-2)

ويحدد مراحل الترشيح ودخول الرئاسة حيز التنفيذ حيث : تدخل الفترة الرئاسية حيز التنفيذ بعد موافقة مجلس صيانة الدستور خطيا على نتيجة الانتخابات ثم يرفع المجلس هذه الموافقة الخطية إلى مقام المرشد لتوقيعها المادة الأولى من قانون انتخابات رئاسة الجهورية وفي حال عدم إقرار مجلس صيانة الدستور صحة الانتخاب لأي سبب كان تقوم وزارة الداخلية بتنظيم الانتخابات مرة أخرى في مهلة أسبوع (المادة الخامسة من قانون الانتخابات الرئاسية في إيران) ويقوم الرئيس في إيران بوظائف كثيرة من التي يقوم بها رأس الدولة في الجمهوريات الأخرى مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبول اعتماد السفراء ومع تغيير الدستور في العام 1989 فقد الغي منصب رئيس الوزراء وأضيفت صلاحياته إلى صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يعتبر مسؤولا إمام الناخبين من ناحية وإمام مرشد الجمهورية من ناحية أخرى، هنا يبدو وأضحت أن صلاحيات رئيس الجمهورية تجعله قادرا على المشاركة في سير السياسات العامة والخارجية والداخلية بحيث يطبعها جميعا بطابعه المميز. (وكالة اسيا، 2013: 1-3)

ووفق الصلاحيات الممنوحة له يقوم رئيس الجمهورية بتعيين سكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني، الذي يقوم بعملية التنسيق بين صياغة السياسة الخارجية في مجلس الأمن القومي، بتوجيهات مرشد الجمهورية ورئاسة الجمهورية التي تنفذ السياسة الخارجية وينتخب رئيس الجمهورية بالغالبية البسيطة للأصوات 50 في المئة زائدا وحدا وفي حال الدخول في جولة للإعادة بين اثنين من المرشحين حازا أعلى الأصوات يفوز من يحقق هذه الغالبية وطبقا لدستور جمهورية إيران يحل مجلس رئاسي محل الرئيس في حالة الوفاة، أو عدم القدرة الصحية حتى يمكن إجراء انتخابات رئاسية جديدة، وينص الدستور الإيراني على طريقتين لإقالة رئيس الجمهورية من منصبه : (آبادي، 2013: 490)

الأولى : إذا صدر حكم قضائي بحقه في دعوى جنائية ويستطيع المرشد في هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائي وهي حالة لم تحدث في تاريخ إيران حتى الآن الطريقة الثانية : تحدث إذا ما قرر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته وهذه الطريقة حدثت في حالة واحدة فقط أعفى فيها الرئيس من منصبه، وكانت بقرار من البرلمان الإيراني حيث ثم سحي الثقة من أول رئيس للجمهورية في إيران، وهو أبو الحسن بني صدر من منصبه والطلب من مرشد الجمهورية وقتذاك الإمام الخميني ، أن يعفيه من منصبه وهو ما فعله الإمام الراحل فعلا. (آبادي، 2013: 490- 491)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3) يبين رؤساء الجمهورية الايرانية من الثورة 1979 لغاية 2017

الترتيب	اسم الرئيس	الفترة الزمنية
.1	أبو الحسن بني صدر	4 شباط1980–22 حزيران1981
.2	محمد رجائي	2 اب1981– 30 اب1981
.3	علي خامنئي	13 تشرين اول1981–16 اب1985
		16 اب 1985– 2 اب 1989
.4	علي اكبر هاشمي رفسنجاني(بهرماني)	3 اب1989–2 اب 1993
		3 اب 1993– 2 اب 1997
.5	محمد خاتمي	2 اب 1997– 8 اب 2001
		8 اب 2001– 3 اب 2005
.6	محمود احمد نجاد	3 اب 2005– 3 اب 2009
		5 اب 2009– 4 اب 2013
.7	حسن روحاني	4 اب 2013– 4 اب 2017
		4 اب 2017– حتى الان

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مصادر متعدد ة منها موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية ، طهران، إيران، 22 كانون اول 2018

ولا يمكننا فهم طبيعة حملة الانتخابات الرئاسية 2013 التي كانت تمثل المحطة الحادية عشرة للانتخابات الإيرانية، إلا إذا وضعناها في سياق تطور تاريخي مرت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد قطعت إيران شوطا طويلا انتقلت بموجبه من ثورة العام 1979 إلى قوة إقليمية مستقرة العام 2013 ولم يتحقق هذا الانتقال والتحول بين عشية وضحاها ، بل تطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر حوالي أربع وثلاثين سنة لتستقر التوازنات السياسية في إيران على شكلها الحالي حيث جرت الانتخابات الرئاسية لأول مرة في جمهورية إيران الإسلامية في العام 1980 وفاز بها أبو الحسن بني صدر الذي لم يمكث في السلطة أكثر من سنة ونصف السنة بعدما تطور موقفه من مؤيد قوي للإمام الخميني في منفاه في فرنسا، إلى متحالف مع المعارضين لخط الإمام وقد دخل بني صدر في معركة مكشوفة مع النواة الصلبة للثورة، هرب بني صدر إلى خارج إيران مع حليفه مسعود رجوي زعيم منظمة مجاهدي خلق في العام 1981. (سنغلون، ب.ت: 11)

وبعد تلك الأحداث أجريت مباشرة انتخابات رئاسة الجمهورية للمرة الثانية التي ترشح لها أول رئيس لإيران بعد الثورة الإسلامية وهو محمد علي رجائي، ويعد رجائي من المقربين لخط مؤسس الثورة، وسبق له أن شغل منصب رئيس الوزراء عندما كان بني صدر رئيسا للجمهورية بعد انتخابه رئيسا لم يمكث محمد علي رجائي في منصبه أكثر من شهر واحد، حيث أودى انفجار إرهابي كبير في مقر الحزب الإسلامي الجمهوري حزب جمهوري إسلامي الذي انتمى إليه غالبية المقربين لمؤسس الجهورية بحياة احد مفكري الثورة الكبار آية الله مطهري والرئيس رجائي، وقد اتهمت طهران منظمة (مجاهدي خلق) التي تنعتهم منذ ذلك الوقت باسم المنافقين بتدبير الاغتيالات وأعمال العنف تلك. (وزارة الخارجية الإيرانية، 1999: 1-2)

وكان السيد علي الخامنئي يشغل منصب رئيس البرلمان في وقت أجريت الانتخابات الرئاسية الثالثة عقب اغتيال الرئيس رجائي والعمل الإرهابي الذي وقع وأودى بحياة قادة الثورة، والسيد الخامنئي كان ينتمي إلى الحزب الجمهوري الإسلامي حتى إصدار قرار حل الحزب في عام 1978 وقد فاز السيد الخامنئي بالانتخابات التي أجريت في العام 1981 ليصبح ثالث رئيس في تاريخ جمهورية إيران الإسلامية ثم عاد السيد الخامنئي وترشح لمدة رئاسة ثانية في العام 1985 عن جمعية روحانيت مبارز التي أسسها عدد من علماء الدين المؤيدين للإمام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخميني عام 1978 وبتوجيهات من القائد ودعم من آية الله مرتضى مطهري وضمت في صفوفها عددا من الشخصيات المعروفة مثل هاشمي رفسنجانبي ومهدي كروبي وآخرين،وفاز بالانتخابات لمدة رئاسة ثانية امتدت حتى عام 1989 . (الصمادي، 2012: 82)

وفي عام 1989 توفي مؤسس الجهورية وقائد الثورة الإمام الخميني فتم انتخاب المرشد الأعلى من طرف مجلس الخبراء المنتخب من الشعب وكان الإمام الخميني أول من انيطت به ولاية الفقيه إلى أن توفي فإنتخب السيد علي الخامنئي مرشدا لجمهورية إيران الإسلامية. (الصمادي، 2012: 82)

بعد الانتخابات الرئاسية الخامسة أصبح الشيخ علي اكبر هاشمي رفنسجاني رئيسا لجمهورية إيران الإسلامية التي جرت في العام 1989 وظل رفنسجاني رئيسا للجمهورية حتى عام 1993 ثم ترشح لفترة رئاسة ثانية فاز بها أيضا ليستمر في منصبه حتى العام 1997 وقد أطلق على فترة رئاسة رفنسجاني فترة إعادة البناء، لأنها شهدت أعمار إيران بعد الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وقد وصفت شخصية رفنسجاني بالاعتدال والدبلوماسية وإقامة علاقات مع الدول الإقليمية كافة إذ صرح في عام 1989 أن بلاده تولي قضية البناء الداخلي اهتماما وإنها في الوقت الذي تتهيأ فيه لإقامة علاقتها بدول الخليج على أساس حسن الجوار فإنها على أتم الاستعداد لتحسين علاقاتها مع الغرب شريطة تخليه عن معاداته للثورة الإسلامية وقد عرفت إيران منذ التسعينات إصلاحات دستورية هامة بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وعقب وفاة الخميني في عام 1989 وقد عرفت هذه الفترة التي أعقبت وفاة الإمام الخميني برئاسة رفنسجاني بفترة إعادة البناء، حيث توجه رفنسجاني إلى إعادة بناء البلاد المهدمة جراء الحرب العراقية الإيرانية، التي دامت ثماني سنوات وقد اعتبرت من أطوال حروب القرن الحالي، وهدفت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رفنسجاني إلى تحقيق التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية في الداخل، في محاولة التنمية التجارة والاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب الإيرانية العراقية ، وحصل الشيخ رفنسجاني على موافقة قائد الثورة ودعمه لصالح برنامجه الذي ركز فيه على إصلاح الاقتصاد الإيراني، على الرغم من معارضة البعض لفكرة تحرير التجارة الخارجية. (نيفين ، 2002: 201)

بعد استكمال الفترتين الانتخابيتين قام مرشد الجمهورية السيد علي الخامنئي بتعيينه رئيسا لمجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو إحدى مؤسسات الدولة الإيرانية المهمة، ولديه موقف صريح وواضح في موضوع الملف النووي الإيراني وموضوع الحوار في حكومة روحاني، حيث اعتبر المزاعم الأمريكية المتناقضة بشان إعطاء المزيد من الضمانات في بناء الثقة حول طبيعة النووي الإيراني نوعا من الذرائع المكررة مؤكدا " أن فتوى قائد الثورة الإسلامية بشان حرمة إنتاج السلاح النووي تعد واضحة تماما وان الحكومة مستعدة للرد على الأسئلة كافة في إطار قوانين الوكالة، ويعتقد رفنسجاني إذا كان الأمريكيون صادقين وذوي نظرة واقعية فإن التوصل إلى اتفاق شامل وناجح خلال فترة قصيرة الأمد سيكون ممكنا معربا عن استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمزيد من تعزيز العلاقات والتعاون مع بلدان العالم كافة وفقا لمبدأ الاحترام والمصالح المتبادلة للشعوب. (هوليس، 2002: 174)

وفي الانتخابات الرئاسية السابعة التي جرت في العام 1997 ترشح وزير الثقافة السابق محمد خاتمي مقابل رئيس البرلمان علي اكبر ناطق نوري وفاز بها محمد خاتمي رئيسا والمنتمي إلى جامعة علماء الدين المناضلين مجمع روحانيون مبارز ليصيح الرئيس الخامس لإيران.

واندفعت سياسات محمد خاتمي الإصلاحية في مختلف المجالات، ولم تقتصر على الجانب الداخلي فقط، بل اتسعت على المستوى الإقليمي والدولي وساهم خاتمي في ترميم علاقات بلاده مع دول الجوار وشملت السعودية وترشح خاتمي لفترة رئاسية ثانية عام 2001 فاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها أيضا ليستمر في موقعه حتى العام 2005 وفي فترة رئاسته الثانية انفتح خاتمي على أوروبا وأطلق مبادرة حوار الحضارات التي حسنت كثيرا من صورة إيران في العالم آنذاك ولقيت رواجا كبيرا في الأوساط الدولية الإقليمية، ويبقى السؤال هل كان الرئيس محمد خاتمي يعتمد المنهج نفسه الذي اعتمده رفنسجاني في السياسة وتحسين علاقات إيران الخارجية كعنصر أساس في سياسة إيران الخارجية وهذا ما نعتقد به من امتداد الرؤية ذاتها لكن بشكل واسع وخصوصا في جانب النظرة إلى العلاقات الإيرانية الدولية. (هنتر، 2001: 43)

وهذه التصورات مبينة على أسس فكرية انطلق منها تخص الداخل الإيراني والثاني يغطي العلاقة مع الآخر ضمن بوابة حوار الحضارات حدد خاتمي ثلاثة أهداف لحوار الحضارات أولها خل المعضلة المتمثلة في تناقض الأسس الفلسفية والفكرية التي تقوم عليها كل حضارة والذي يغلب الصراع كنمط للتفاعل والهدف الثاني وقف محاولات الغرب الهيمنة والسيطرة على الشعوب والحضارات الأخرى، وسعيه لتسييد نمط حضاري واحد، فقيام الغرب بالحوار مع الحضارات الأخرى يعني ضمنا اعتراف الغرب بوجود هذه الحضارات فضلا عن أن الحوار هو حالة اتساع للمعنى، وتكرار مختلف لتفسير الظاهرة نفسها، أي تأسيس لحق الاختلاف وينظر خاتمي بان الحوار بين طرفين مختلفين يجعلهما متساويين إذا أحسنت إدارة الحوار بالتالي ينطوي الحوار على فرصة لأصحاب الحضارات المتراجعة كالمسلمين هي مساواة الغرب في غرض الرؤى والتصورات، وكسر استعلاء النموذج الغربي في إدراكه وتعاملاته مع الشعوب خارج منظومته المعرفية والهدف الثالث هو أن الحوار كما عناه خاتمي سيسهل استيعاب المنجزات الغربية، فخاتمي يؤكد أن للحوار معنى حقيقيا وآخر مجازيا أما الحقيقي فهو التعاون وتبادل الخبرة في مجالات الفن والثقافة والعلوم والاقتصاد والسياسة والآداب، وأما المجازي الذي يسميه أحيانا فلسفيا أو نظريا فهو ينصرف إلى تنظيم الاجتماعات من اجل تبادل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجهات النظر حول موضوعات مختلفة ولو كان قصد خاتمي أن الحوار هو تبادل للآراء لأطلق عليه حوار الثقافات وقد خصص خاتمي جزءا من خطابه لمناقشة حوارات فرعية على هامش دعوته الأساسية لحوار الحضارات كحوار الأديان وحوار الثقافات بحيث يظل مفهوم حوار الحضارات أوسع من تلك الحوارات الفرعية. (آباد، 2013: 47- 51)

وتبقى حقبة محمد خاتمي محاولة هامة لإجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي لتعزيز دولة القانون فقد وجه وركزت سياسته الخارجية على الانفراج وبناء الثقة والتنمية الشاملة منذ عام 1997 حيث أكد منذ اليوم الأول لتوليه السلطة أن إيران إذا ما أرادت أن تطور سياستها الخارجية فعليها أولا أن تدرك محيطها وإلا فإن البلد لن يكون قادرا على التعرف على خصومه وأصدقائه على المستويين الداخلي والدولي. (هوليس، 2002: 123- 136)

وقد ترشح هاشمي رفسنجاني من جديد لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة التي جرت في العام 2005 في مقابل المرشح محافظ طهران محمود احمدي نجاد ، تمثلت المفاجأة في عدم قدرة رفنسجاني ذي الباع الطويل والخبرة العريضة على حسم السباق لصالحه ليدخل في دورة إعادة إمام احمدي نجاد الذي فجر المفاجأة الكبيرة في دورة الإعادة وفاز على هاشمي رفنسجاني، مدشنا بعدها سياسة خارجية هجومية قلبت التوازنات الإقليمية لمصلحة إيران، سدد احمدي نجاد ضرباته الإعلامية لمعارضي البرنامج النووي الإيراني ، ذلك الذي قطع أشواطا كبيرة وسط صخب دولي وإقليمي نتيجة الورطة الأمريكية في العراق وفشل العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2006 ترشح نجاد لفترة رئاسية ثانية في الانتخابات العاشرة التي جرت في العام 2009 وسط جدل دولي وإقليمي كبير آثاره الأداء الذي تميز به وهو الميال إلى الصدام الإعلامي والمواجهة واجه احمدي نجاد في الدورة العاشرة الانتخابات رئاسة الجمهورية معركة صعبة بسبب التحديات الاقتصادية في الوقت الذي قدرت فيه إيرادات إيران من النفط والغاز بما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يراوح بين 250 إلى 300 دولار في سنوات ولايته الأولى الأربع، وحدثت بعض الاضطرابات في انتخابات عام 2009 مع إعلان نتيجة الانتخابات بفوز نجاد، سببها بعض أنصار التيار الإصلاحي التي تحدث فيها البعض عن مؤامرة كبيرة كانت تعد من اجل القضاء على النظام في إيران من قبل القوى الغربية مستغلين فيها انشغال السلطات بأحداث الانتخابات بينما اتهم التيار الإصلاحي المعنيين بوجود تزوير في الانتخابات على حد وصفه. (آباد، 2013: 47- -51)

أما احمدي نجاد الرئيس السابق فكانت له آراء خاصة ومميزة في معالجة قضايا السياسة الخارجية ومنذ أن تولى رئاسة الجمهورية واجهت إيران عقوبات شديدة مفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي وكان له مواقف في القضايا الخلافية الأخرى كالتسوية السلمية القضية الفلسطينية وما ساعد الرئيس السابق نجاد هو الأغلبية البرلمانية في مجلس الشورى الإيراني فقد ربح المحافظون اغلب المقاعد في انتخابات المجلس.(مركز الجزيرة للدراسات، 2009: 1-2)

وهناك نقطة مهمة يجب إيضاحها حول سياسة الإصلاحيين أو المحافظين في إيران واتفق معها فحسب الدكتور رضا موالي زادة سفير إيران بالجزائر، من خلال لقاء صحفي أجرته معه جريدة الخبر قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2001 صرح بان طبيعة التيارات الموجودة في إيران لا تحسب بصيغة وجود تيار محافظ تيار إصلاحي، فلكل تيار منهما وجهة نظره وآراؤه ومعتقداته ولكنهما يشتركان في قضايا هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي وكلاهما متفق على طريق الإسلام ونهج ولاية الفقيه. (مركز دراسات الجزيرة، 2009: 2)

منذ أن تولى احمد نجاد رئاسة الجمهورية في عام 2005 وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى فمن الواضح انه خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة الجمهورية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران خطت إيران خطوات كبيرة في طريق المواجهة مع العالم الخارجي وتحديدا مع القوى الغربية وعلى المستوى الداخلي كان من المتوقع أن احمدي نجاد الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين من الشباب والفقراء سوف يوجه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية، وعلى الرغم من الحصار الدولي إلا انه حقق الكثير من الانجازات في الداخل الإيراني. (اللباد، 2013: 1-2)

ومن هنا نستطيع القول :

تفيد التجربة التاريخية لانتخابات رئاسة الجمهورية في إيران تفيد أن كل الرؤساء الذين أكملوا فترتهم الرئاسية الأولى قد نجحوا في ضمان الفوز لفترة انتخابية ثانية أمثال هامشي رفنسجاني ومحمد خاتمي ومحمود احمدي نجاد ، لذلك فإن انتخابات 2013 ، كان جميع المرشحين فيما يمتلكون فرصا متساوية إذ لا يتمتع أي منهم بفرصة الترشح من داخل الإدارة وأي منهم لم يكن رئيسا في السابق.

ويؤشر شخص الرئيس في إيران إلى اتجاهات السياسة دوره في هذا السياق لا ينكر ولكنه لا يصنع هذه السياسة بمفرده، المثال هنا رفنسجاني ومشروع إعادة الأعمار الذي أعاد بناء ما هدمته حرب الثماني سنوات ورممت الوضع الاقتصادي للبلاد أما محمد خاتمي فهو المثال الساطع على هذا الدرس، إذ أن (حوار الحضارات) استطاع أني يفكك عزلة إيران الدولية ويخفف من الانتقادات الغربية للبرنامج لنووي الإيراني، ويعطي إيران الفرصة كي تظهر قوتها الناعمة، في السياق ذاته يمكن رؤية الولاية الأولى للرئيس السابق احمدي نجاد، إذ إن التوازنات الإقليمية المحيطة بإيران اختلفت في العام 2005 عما كانت عليه عند انتخاب خاتمي في العام 2001، فقد كان الفشل الأمريكي الواضح في العراق بعد احتلاله في العام 2003، يشكل فرصة لإيران كي تبرز دورها المؤثر في الساحتين الإقليمية والدولية، وتطلق النجاحات النووية واحدا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الآخر، وتواجه بضراوة سياسية وإعلامية إدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل عدل كثيرا من موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران.

وربما تمثل ولاية احمد نجاد الثانية 2009–2013 استثناء لمؤشر اتجاهات السياسة، إذ إن إيران أصبحت في وضع إقليمي أفضل مما كانت عليه سابقا، ما هيا الأرضية للدخول في مفاوضات مع الغرب على قاعدة الندية، وبما يحفظ حقوق إيران النووية ويقنن دوليا حضورها الإقليمي الكبير، ولكن تلك المهمة فائقة الأهمية والحساسية تطلبت انسجاما مؤسسيا في إيران، لذلك سعت قوى النظام السياسي في إيران إلى تجاوز خلاف الانتخابات الذي حصل على 2009 لأنها تواجه شرسة تحاول زعزعة أركان النظام السياسي الذي عبر عنه محمد حسنين هيكل بأنه طلقة انطلقت من القرن السابع عشر واستقرت في قلب القرن العشرين. (الحسيني، 1999: 94)

وتتميز إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها بوجود أجنحة سياسية تتنافس في ما بينها ولكنها تلتزم بثوابت النظام وثوابته القيمية، فيدور تنافسها في دائرة مصالحه، أما مواءمتها السياسية فتقرب كثيرا من مركز هذه الدائرة، ويعني ذلك أن محاولة تيار واحد احتكار السلطة وتهميش نفوذ الأجنحة السياسية الأخرى يخضع في العادة لعملية تاريخية تدريجية تراكم النقاط وتفضي إلى هذه النتيجة.

ولذلك نعتقد أن قضية دور الرئيس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، تعتمد بشكل أساس على درجة تفويض المرشد له، والقراءة العامة لتحديات المشهد الإقليمي الدولي الذي يواجه الجمهورية وهو ما يقرر درجات التصرف المسموح بها سواء كان على مستوى السياسة الداخلية أم الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مجلس صيانة الدستور : وهو المكون الثاني للسلطة التشريعية والذي بعد الامتداد لمجلس الحكماء المتأسس في عام 1906 والذي همش بعد الثورة البيضاء وهو أعلى سلطة دستورية في البلاد وتتحدد وظيفته وفقا لمواد الدستور (91-99) بالرقابة على تشريعات مجلس الشورى لضمان عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية والدستور، علاوة على مسؤوليته الإشرافية على الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخابات مجلس خبراء القيادة وعلى الاستفتاء كما أن تركيبة المجلس مؤلفة من 12 عضوا ستة منهم من الفقهاء العدول يختارهم المرشد مباشرة والستة الآخرون من مختلف التخصصات القانونية يرشحهم رئيس السلطة القضائية. (الدستور الإيراني، 1979: المادة 91)

وان أساس وجود مجلس دستوري، من ناحية الشكل هو تقليد ديمقراطي أما من حيث المضمون فيختلف في الدولة الإسلامية عن سواها من الدول بالأهداف والقوانين والمعايير، فالأهداف والدور (ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي الأحكام الإسلامية والدستور بحسب المادة 91 وهو مجلس فقهي قانوني.

ولذلك يعد مجلس صيانة الدستور أسمى مؤسسة دستورية في إيران ولا وجود لنظير لها في دساتير العالم فهو الذي يوافق على نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية والمصادقة عليها وينظر في صلاحيات المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية والنيابية ويعد المجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد ويتألف من 12 عضوا 6 من الفقهاء يعينهم المرشد و6 من الحقوقيين الذي يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح السلطة القضائية لهم، وللمجلس الحق في المنح أو المنع لحقوق المشاركة في المنافسة السياسية. (محافظة، 2013: 204)

4- مجلس الشورى الإسلامي : يمثل المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الإيراني إذ يمنح مجلس الشورى الإسلامي صلاحيات واسعة تطلق يده في مختلف المجالات في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد فيما يتعلق بالرقابة إذ ينص الدستور على انه : " يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد" (المادة 76) ذلك علاوة على صلاحياته في مناقشة مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة أو زيادة الإنفاق العام المادة 75. (الدستور الإيراني، 1979: المادة 75)

يزاد على ذلك ما سبقت الإشارة إليه حول مسؤولية رئيس الجمهورية إمام مجلس الشورى والشعب والقائد أيضا وما أكده الدستور في موضع آخر، من مسؤولية رئيس الجمهورية إمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء المادة 134.(الدستور الإيراني1979: المادة 134)

وعلى الرغم من أن المهام الرقابية الموكلة إلى المؤسسات الدستورية تتوزع بين عدد من المؤسسات لكن ثمة مستويين للرقابة يمكن الإشارة إليهما : (البدارين، 2014: 175-171)

- الرقابة الداخلية، التي تعني رقابة المؤسسة على فروعها وتشكيلاتها كما هو الحال بالنسبة لرئاسة الجمهورية التي تتوزع أدوراها الرقابية لمتابعة أداء الوزارات والهيئات التابعة ضمن أداء السياسات العامة.
- الرقابة بين المؤسسات، التي تمارسها مؤسسات على مؤسسات أخرى كما هو الحال مع مجلس الشورى الإسلامي والسلطة القضائية بمتابعة أداء الرئيس وسياساته مثلا وبقية المؤسسات ومع ذلك فإن مؤسسة القيادة تحظى بنص دستوري صريح لمراقبة أداء السياسات العامة، وإمكانية سياسية في تعطيل القرارات والعناية بها كما أن الصبغة الدينية للمؤسسة تفرض أبعادا شبه إلزامية بالمراقبة والمتابعة بوصفها معنية بسياسة أمور المسلمين والوقوف على أحوالهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما تمليه فلسفة ولاية الفقيه السياسية غير أن الجدير بالإشارة إليه أن أداء المراقبة لا يمكن الاضطلاع به عبر شخصية القيادة وحسب، بل ثمة أداء مؤسساتي قائم على وجود بعض المؤسسات التابعة لما يعرف بمكتب القائد ومؤسسات دستورية أخرى تخضع لسلطة القائد هي التي تقوم بهذه الأدوار .

هذا ويساهم مجلس الشورى في سياسة إيران الخارجية من خلال الصلاحيات التالية: (اللباد، 2000: 139)

أ) يجب مصادقته على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ب) يحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة وان لا تضر باستقلال البلاد ووحدة أراضيها، وان يصادق عليها أربعة أخماس نواب المجلس.

ج) التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبيا.

د) عمليات الاقتراض والإقراض داخل إيران وخارجها التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى بموافقة المجلس.

هـ) لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس.

و) يحق للمجلس أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- وزارة الخارجية : واحدة من أهم المؤسسات على مستوى تنفيذ القرار، وعادة ما يكون دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية وتعد الخطط لإدارة المسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة لان معظم القرارات في إيران يستوجب التنفيذ وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتخذي السياسات ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية أو القيام بزيارات إلى الخارج مع مراعاة الخط العام لسياسة إيران الخارجية.(ايزدي، 2000: 102)

وتمكن أهمية وزارة الخارجية الإيرانية في كونها وجه إيران، والسلطة المسؤولة عن تطبيق بنود الدستور في ما يخص السياسة الخارجية التي تولاها الفصل العاشر المادة 125-155 من الدستور الإيراني، حول شمولية عمل هذه الوزارة والتزامها الخطط الإسلامية التي أعدت في عهد الإمام آية الله الخميني 1979-1989 وقيادته للدولة التي نقلت إيران إلى خط المواجهة عمليا مع الأداة الأمريكية والكيان الإسرائيلي. (الدستور الإيراني، 1979: المواد 125- 155).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في إيران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في إيران

إن ولاية الفقيه التي وردت في أفكار الإمام الخميني هي فكرة واضحة لا تحتاج إلى برهان أي أن من عرف الإسلام ، أحكام وعقائد يرى طبيعتها وبداهتها.

أورد الإمام الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية أسانيد عدة وهي أسانيد شرعية وعقلية تؤكد ثبوت ما كان ضروريا أيام عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والإمام علي رضي الله عنه في العصر الحالي، ومن بين تلك الأسانيد الأحكام المالية، وأحكام العقوبات وغيرها في القران الكريم، والآيات التي تتصل بتمام الدين وشموليته وكماله وعدم جواز تعطيل الأحكام قبل عدم إجراء الحدود، وترك القصاص وتوقيف الجباية المالية وترك الدفاع اعتقادا أن الإسلام لزمان ومكان محدود. (الخميني، 1988 : 227-235) .

يتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : نشأة ولاية الفقيه وسلطاته في الحكم وولادة النظرية.

المبحث الثاني : التطبيق العملي لنظرية ولاية الفقيه في إيران.

المبحث الثالث : ممارسة السياسة في ظل ولاية الفقيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

نشأة ولاية الفقيه في الحكم وولاية النظرية

" ولادة نظرية ولاية الفقيه"

تأسست هذه النظرية أول ما تأسست على يد الشيخ احمد بن المولى التراقي (1765-1825) وهو مؤلف كتاب عوائد الأيام في أصول الفقيه وتطورت إلى طبقها الإمام الخميني 1902-1989) لأول مرة في عام 1979 أي بعد انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية، على حكم شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي، وقد نشر الخميني مبادئها في كتابه الحكومة الإسلامية.(عناد، 2017 : 1).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الاجتهادات الأساسية في موضوع الولاية.

المطلب الثاني : العناصر الأركان الرئيسية في ولاية الفقيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الاجتهادات الأساسية في موضوع الولاية

تقدم الفكرة الرئيسية في نظرية ولاية الفقيه على حكم الإمام الذي ينوب عن الإمام الغائب حتى عودته، والمعلوم انه حدث تحول الفكر السياسي الشيعي نحو مفهوم جديد يقوم أساسه على أن عودة الإمام الغائب ستكون تتويجا لسلسلة من الأعمال الايجابية التي يقوم بها المؤمنون لمقاومة الظلم الاستبداد ، الأمر الذي يستوجب دورا ايجابيا لمحاربة الظلم ومقاومته والعمل على إقامة أحكام الدين، وهذا الدور يقوم به الفقهاء نيابة عن الإمام الغائب، ويمهدون السبيل لظهوره من خلال إقامة العدل في الأرض، وعودة الإمام ستكون تتويجا لإقامة العدل في الأرض، (سليم، 2009 : 2).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : مفهوم نظرية ولاية الفقيه وأهميتها.

ثانيا : الأسس التي قامت عليها نظرية ولاية الفقيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : مفهوم نظرية ولاية الفقيه أهميتها

1- مفهوم نظرية ولاية الفقيه : تفويض الفقهاء العدول الولاية على المجتمع الإنساني في عصر غيبة الإمام إمام الزمان المهدي المنتظر، من قبل الشارع المقدس، وذلك بصورة مباشرة، وبلا وساطة من الناس، وان الشارع الجاعل للولاية يعتبر الفقهاء العدول منصوبين للولاية، كما يعتبر الناس مولى عليهم، وولاية الفقيه هي نفس الولية الله أعطاها الله إلى نبيه الكريم والأئمة، وهي من أهم الأحكام الإلهية ومتقدمة على جميع الأحكام الإلهية، لا تتقيد صلاحيتها في إطار هذه الأحكام، فالحكومة واحدة من الأحكام الأولية، وهي مقدمة على الأحكام الفرعية حتى الصلاة الصوم الحج، وتستطيع الحكومة أن تلغي من جانب واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الأمة إذا رأت أنها مخالفة لمصالح الإسلام أو الدولة، كما تستطيع أن تقف إمام أي تأمر عبادي أو غير عبادي يخالف المصالح العامة.(الخميني، 1410 : 247-260).

2- أهمية نظرية ولاية الفقيه : تنطلق أهمية نظرية ولاية الفقيه أنها تبرر فكرة المهدي المنتظر للمذهب ألاثني عشري، وتساعده على التماسك في وجه التحدي، الذي فرضه موت الإمام الحسن العسكري دون أن يترك وحيا ظاهرا، حيث أن الفترة التي أعقبت الحسن العسكري اتسمت بضياع الشيعة ، ولان الجمهور منهم (الشيعة) يقول الخلف : خلف الحسن العسكري، أين هو، ومن يكون هذا والى متى يغيب، وكم يعيش هذا، وله الآن نيف وثمانون سنة، فمنهم من يذهب إلى انه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد البعيد. (النعماني، 2006 : 103).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبرز أهمية نظرية ولاية الفقيه عند الشيعة من خلال استقرار فكرة المهدوية عند ألاثني عشرية، ولكن في المقابل فان فكرة غياب الإمام تتناقض مع فلسفة الإمامة التي تقوم بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة ووجوب كونه معصوما ووجوب التعيين في كل مكان وزمان.(الكاتب، 131 : 242).

إن نظرية ولاية الفقيه لها أبعادا سياسية ومذهبية واسعة، فقد أدت صنع نظام مطلق للحكم تتم ممارسته في إيران، حيث أن الخميني، وأثناء وجوده في العراق قبل الثورة الإسلامية 1979 طور هذه النظرية ولاية الفقيه والنيابة العامة للفقهاء عن الولي الفقيه لينقل هذه النظرية بعد ذلك إلى مرحلة جديدة حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة كاملة، وقد شكل ذلك القاعدة الفكرية التي قامت عليها الثورة الإيرانية، وقد أجاز الخميني إقامة الدولة بقيادة ممن تتوفر فيه خصائص الإمامة من العلم بالقانون والعدالة، كما وبناء على هذه النظرية اعتبر الفقهاء اوصياء للرسول صلى الله عليه وسلم من بعد الأئمة في حال غيابهم، وان ولاية الفقيه هي ولاية دينية إلهية، وقد حصر الحق في إقامة الدولة بالفقهاء فقط. (المجالي، 2017 : 2).

أخفى الإمام الخميني طابع القداسية على ولاية الفقيه عندما أعلن بان الولي الفقيه يستمد صلاحياته من الرسول الأعظم والأئمة المعصومين من بعده، وانه لا يجوز المساس بالولي الفقيه بل ، يجب طاعته طاعة مطلقة، ولا يحق للأمة أن تعارضه أو تنقده أو تعي أوامره . (الخميني 1988 : 229-235).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حل الإمام، الأمر الذي استوجب طاعة الولي الفقيه طاعة عمياء مطلقة، وبل يجب على الشيعة والأمة برمتها أن لا تعارض خطواته أو كلامه وأعماله وتصرفاته ويجب أن لا تنتقد ما يصدر عنه من أقوال وأفعال وتصرفات.

ثانيا : الأسس التي قامت عليها نظرية ولاية الفقيه :

من الأسس التي قامت عليها نظرية ولاية الفقيه ما يلي :

1) فكرة أو نظرية الإمامة، حيث أن الإمامة تقو على أن خلافة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وردت نصا للإمام علي بن أبي طالب من النبي صلى الله عليه وسلم، وهي مستمرة ومتواصلة من بعده عبر نسل الإمام الحسين، إلا أن المذهب الشيعي وقع في مشكلة وهي أن الإمام الحادي عشر وهو الحسن العسكري الذي توفي عام 260هـ دون الإعلان عن خلف له، وعلى أثر وفاته انقسم الشيعة إلى أربعة عشرة فرقة، واحدة من تلك الفرق هي التي تقول بوجود خليفة للإمام الحسن العسكري، وهذا الخلف هو المهدي ابن الحسن العسكري الذي تم إخفاءه خوفا من السلطات ، وهو الإمام الغائب في غيبته الصغرى والتي استمرت من 260 هـ-329هـ، وكان التواصل معه يتم عن طريق وسطاء من رعيته الذين هم نواب له، نيابة خاصة، إلا أن النيابة الخاصة قد انتهت بموت النائب الرابع علي بن محمد السمري، الذي مات سنة 329هـ لتبدأ الغيبة الكبرى للمهدي. (الخميني، 1988 : 229-242).

2) بعد غيبة الإمام الحسن العسكري يتم تفعيل نظرية التقية الانتظار، وبناء عليه علقت الكثير من الأمور مثل : الجهاد ، إمضاء الحدود، جباية الأموال، الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، حتى إقامة صلاة الجمعة، وأصبح المذهب الشيعي يقوم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ركيزتين هما : التقية والانتظار، وأصبحت كل الدول والحكومات غير شرعية في انتظار الإمام المهدي المنتظر الذي سيقيم العدالة وكافة الأحكام المعطلة.(عبدالناصر، 2009 : 15-17).

3) الفقيه هو المرجع الأساس والمفصل الرئيس في قضايا الحكم في إيران من الدستور الإيراني إلى اصغر تفريع قانوني.

4) القوانين الإسلامية تفيد أنها شرعت لأجل تكوين حكومة حيث يذكر الخميني أمثلة على ذلك منها : الخميني ، 1995 : ج1، 33-34).

- الأحكام المالية : كالزكاة والخمس الجزية، وغيرها خمس سوق بغداد يكفي لاحتياجات جميع السادة ونفقات المجامع العليمة الدينية، والجميع فقراء المسلمين فضلا عن أسواق طهران واسطنبول والقاهرة ، فميزانية بهذه الضخامة ، إنما تراد لتسير امة كبرى.
- لإشباع الحاجات الأساسية الضرورية للناس والقيام بالخدمات العامة الصحية الثقافية والتربوية الدفاعية العمرانية. (ناصر، 2016: 3)
- الأحكام الجزائية : مثل الحدود والديات القصاص، حيث لا يمكن بهذه الأحكام أن تقام بدون سلطات حكومية.
- أحكام الدفاع الوطني : أن تشريع هذه الأحكام من اجل الاستقلال وتحقيق كرامة الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأركان الرئيسة في ولاية الفقيه

ترتكز ولاية الفقيه التي أوجدها آية الله روح الله الخميني قائد الثورة الإيرانية الإسلامية، عام 1979 ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وقد أضحت هذه النظرية من العناصر الرئيسية في دولة إيران، وتنطلق هذه النظرية من عنصر أساس هي ثبات حق الفقيه في الحكم وإدارة شؤون البلاد العباد بل الأمة برمتها، وتستدل هذه النظرية على صدق ادعاءاتها من القران الكريم والأحاديث النبوية، وتأويل أحاديث أئمة الشيعة ، والروايات المنقولة عنهم براهين شرعية، وتقوم هذه النظرية على أركان أربعة هي : (الكيلين، 1992: 5-17

(1) الولاية : الولاية لله تعالى في الأصل، فالله هو من اختار النبي محمد صلى الله عليه وسلم ليكون عبدا ورسولا، والرسول محمد صلى الله عليه وسلم قد نص محل ولاية علي بن أبي طالب، وأصبحت الإمامية في نسل علي بن أبي طالب بالنص حتى الإمام الثاني عشر المعصوم، والإمام الثاني عشر هو الفقيه الجامع للشرائط مفوضا من الإمام المعصوم للقيام بأعمال الولاية، بحيث لا تحد صلاحياته بالأمور الحسية.(اللباد، 2008 : 106).

وولاية الأمة من مشتقة من ولاية الفقيه وركنا أساسيا فيه، وتعني ولاية الأمة أن الموكل بتطبيق المبادئ الشرعية والعدلية ليس شخص فرد فقيه بل هو عموم الأمة عبر قدرتها السياسية على التمييز وحقها في الاختيار دون تدخل أي مؤسسة دينية أو تسلك منها بان شكل من الأشكال، (اكديد، 2018 : 2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرد اغلب الفقهاء والشيعة أصول نظرية ولاية الأمة إلى الميرزا محمد حسين النائيسي، من خلال كتابه تنبيه الأمة وتنزيه الملة، والذي خطه في 1327هـ/1926م دعما لحركة المشروطة في إيران بعد استعانة الشاه محمد علي بعدد من العلماء من اجل تعطيل الدستور، مما سبب استياء كبيرا في اوساط العلماء العامة وقد استعان أنصار هذه الاطروحة بالانتقادات التي وجهها الشيخ مرتضى الأنصاري للمبادئ التي اعتمد عليها إتباع نظرية ولاية الفقيه خاصة في كتابه المكاسب حيث يرى بان الروايات المستدل بها على ولاية الفقيه وعلى فرض صحتها : لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدرها، أو ذيلها يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية، لا كونهم كالنبي الأئمة في كونهم أولى بالناس بأموالهم، فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف فلا دليل على وجوب الدفع إليه شرعا.(الخميني، 1990 : 230-233).

إن ولاية الفقيه كانت مقترحا فقهيا ذا دلالة سياسية حول سيطرة الفقيه على الحاكم، وذلك لان السلطة إبان الثورة الإيرانية، كانت تبحث عن موجبات طاعة داخلية لضمان بقائها، وان الخميني كان بحاجة إلى شرعية دينية لحماية مشروعة السياسي ، من هنا أتت ولاية الفقيه بوصفها نظرية فقهية، لتسويغ سلطة الفقيه الذي يملك الصلاحية المطلقة في الدولة، حتى عنت الثورة الإيرانية العلاقة بين المؤسسة الدينية والمجال السياسي، والتوسع السياسي لنظرية ولاية الفقيه خارج حدود الحدود الإيرانية أدى إلى أن يكون هنالك نوع من الاحراج لدى المكون الشيعي في العالم العربي، حيث انتجت ولاية الفقيه ثنائية لدى الفرد بين الولاء للفقيه أو الولاء للدولة التي ينتمي إليه.(فانصوة : 2017 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) النصابة : وهي تعني تعيين الشخص الصالح للحكم موكول للإمام الغائب، أو من ينوب عنه نيابة عامة وبالتالي فان تنصيب الولي الفقيه معقود للفقهاء، ولا يمكن أن يتم تعيين الولي لفقيه بناء على رغبة الشعب المباشرة وتستمد ولاية الفقيه المطلقة ، شرعيتها من الولاية التشريعية الإلهية، بل إن نظرية الولي الفقيه تذهب إلى انه لا شرعية أساسا لأي ولاية إلا بإذن وتنصيب الهي، كما أن أي اعتراف بشرعية أي حكومة، من طريق آخر غير هذا الطريق ، يعد نوعا من الشرك في الربوبية التشريعية الإلهية، وبعبارة أخرى، فان الله عز وجل قد منح مقام الحكومة والولاية على الناس للإمام المعصوم، الذين يعين الفقيه الجامع للشرائط، ويتم اعتماد هذا التعيين سواء في حضور الإمام الغائب أو زمن استمرار غيابه، وطاعة الفقيه إذن بموجب نظرية ولاية الفقيه هي طاعة للإمام المعصوم، أما المعار لذلك أو حتى المناقش يسمى " الرد على الفقيه " ولا خير مثل الرد على الله وينزل منزلة المنكر للولاية التشريعية الإلهية.(اللباد، 2008 : 104).

(3) الإطلاق : وتعني هنا الولاية المطلقة غير المقيدة، والولاية المطلقة تعني ما يلي:

الأول : المصطلح الذي أفاده الخميني في السنوات الأخيرة من عمره من أن الولاية المطلقة تعني أعمال الولاية وفقا للمصلحة التي لا تندرج في الأحكام لثانوية ، بل هي في زمرة الأحكام الأولية ومقدمة عليها.

الثاني : الولاية على جميع الأمور العامة، الأحكام السياسية والاجتماعية، على نحو ما ذهب إليه بعض علماء الشيعة مثل الشيخ معرفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالث : أن يكون المراد من الإطلاق الشمول الجميع الأبواب الداخلة في الأمور الحسية فان الإطلاق، من الأمور الإضافية، فلا بد من النظر إلى معناها بالقياس إلى ما يلحظه المتكلم، والمقصود من الإطلاق في كلام الشيخ الأنصاري المتقدم عدم الاختصاص بصورة التخاصم والقضاء ، إلا انه في الوقت ذاته لا يتجاوز دائرة الأمور الحسية منذ اليوم الأول بشان ولاية الفقيه في الأمور العائدة إلى إقامة النظام، ولا يجوز تعطيلها بأي حال من الأحوال، ومهما يكن من أمر ، فان الأمور الحسية التي يمكن لولاية الفقيه أن تكون فيها مطلقة هي الأمور السياسية والاجتماعية والتي لا يرضى الشارع يتركها.(الهاشمي، 2010 : 3-4).

(4) الفقاهة : وهي من أهم الشروط الواجب توفرها في الولي الفقيه ، حيث أن الفقه يؤدي دورا أساسيا في تشكيل المجتمع وأساليب إدارته، ويمتلك الفقيه حسب نظرية ولاية الفقيه، القدرة على إرشاد وهداية المجتمعات وقيادتها عن طريق الإيمان حيث تتسم الولاية هنا بمفهوم الفقاهة، حيث يتوجب في شخص الولي الفقيه قدرات وصفات خاصة، حيث من المفترض أن يكون ذا رؤية تمنحه القدرة على التصدر لكل المجالات السياسية الاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها.(اللباد، 2008 : 105-106).

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل فقاهة الولي المثبتة في الفقه السني هي نفسها ولاية الفقه الإمامي عن الفقاهة إلا بعد الفقه السني بأكثر من ألف عام، وإذا ما حصرنا الحديث في جانب اشترط الفقاهة في الخليفة، ذلك أن الإمامية كانوا يقولون بشروط هي أعظم بكثير من شروط الفقه السني، فكانوا يشترطون العصمة والاعلمية على أهل زمانه أجمعين، ويقولون بان ملهم من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الله ويجعلون له من الصفات ما هو مساو لصفات النبي صلى عليه وسلم الكمالية وان بدرجة اقل، وبما لا يصل إلى النبوة، فهم يجعلونه وحيا كالرسول صلى الله عليه وسلم وليا لله، ومن تبين مثل هذه المواصفات لا يتحدث في الاجتهاد والفقاهة والعدالة. (الشربيني، 2004 : 205).

وفقاهة الولي الخليفة هي شرط، اشترطه أهل السنة في الخليفة أو الإمام الأعظم، حيث ذكر النووي أن من شروط الخليفة : أن يكون ذكرا بالغا عاقلا مسلما عدلا عالما في الفقه ما يخرجه أن يكون مقلدا" (النووي ، 2005 : 192) .

أما الماوردي : فيقول : " وأما الإمامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة، احدها العدالة على شروطها الجامعة، والثاني العلم الذي يؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، وتنبيه فان العدالة هنا لا تعني العدل، بل هي درجة من الموائمة السلوكية مع الدين، وهي متفاوتة الدرجات، واقلها أن لا يرتكب الكبائر ولا يصر على الصغائر(الماوردي،1989: 6) .

أما البغدادي فانه يقول انه من شروط الإمامة : العلم والعدالة والسياسة وأوصوا في العلم ما يصير به أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية (البغدادي، 1977 : 349).

والملاحظ على ولاية الفقيه كنظرية يعمل بها الشيعة وخاصة في إيران أن لا تعارض بينها وبين تيارات الإسلام السياسي، سواء السنية منها كانت أم الشيعية، وتتفق معها على أرضية مشتركة مفادها أن الإسلام دين شامل يغطي الجوانب الدنيوية، والأخروية والدينية، كما أن لا تعارض بين ولاية الفقيه كنظرية مع التيار العام للإسلام السياسي في أن للإسلام حق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاكمية في الأرض ، الأمر الذي يستلزم إقامة الحكومة الإسلامية، حيث ستضع هذه الحكومات التشريعات اللازمة لسيادة الحكومة الإسلامية، وبما لا يتناقض مع الأحكام الثابتة للشريعة الإسلامية، إلا أن الاختلاف يبرز لنا عندما نستعرض أدلة الاستدلال على وجوب حكم الإسلام، فنجد جل الأدلة شيعية، ويعود السبب في ذلك إلى أن نظرية ولاية الفقيه تعتمد على أداة وقيادة الولي الفقيه للحكومة، باعتبار أن قيادة الفقيه ومسؤولية هي حق من الله (الهي) مكفول له، وعلى أساس أن هذا الحق هو استمرار الحق النبي صلى الله عليه وسلم في قيادة الأمة، ومن بعده الأئمة المعصومين عند الشيعة، ومن هنا تبدأ الاختلافات بين النظرية التيارات الإسلامية الأخرى للإسلام السياسي، ثم ترجع هذه لتبني من ذلك الاختلاف استدلالات للوصول إلى إثبات حق الفقيه بوصفة نائيا نيابة عامة عن الإمام الثاني عشر، وهنا يترسخ الاختلاف بين أصحاب ا المشروع الإسلامي، وذلك لان ولاية الفقيه هي احد فروع الفقه الشيعي وانعكاس طبيعي لمراحل تطوره التاريخي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التطبيق العلمي لنظرية ولاية الفقيه في إيران

يقوم نظام الحكم في إيران على نظرية ولاية الفقيه والمتتبع للأصوات السياسية منذ عام 1988 يرى أن الخميني قد حول ولاية الفقيه من ولاية محدودة إلى ولاية مطلقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية العسكرية والثقافية ، حيث أن الكثير من القادة والمنكرين وعلماء الشيعة لم تروق لهم هذه النظرية، حيث تطور الفكر السياسي حول تطبيق هذه النظرية بما حملته من أفكار مخالفة لفطرة الشكوك حول تطبيق هذه النظرية بما حملته من أفكار مخالفة لفطرة الإنسان، وما الأحداث التي انطلقت في إيران في عام 1999، وما تبعها من مظاهرات متقطعة خلال الفترة من 1999–2018 إلا دليل عدم رضا وقبول الشعب الإيراني بفحوى تطبيق هذه النظرية، حيث أن أكثر مطالبات الطلبة في إيران بضرورة إلغاء نظام ولاية الفقيه الذي يقوم عليه نظام الحكم في إيران.

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين "

المطلب الأول : دستور نظام ولاية الفقيه.

المطلب الثاني : سلطات الفقيه داخل الدولة الإيرانية وخارجها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

دستور نظام ولاية الفقيه

في طرح الخميني لنظرية ولاية الفقيه اقر في دستورها أن ولاية الفقيه تتبع الخط النبوي والإمامي، الذي يرى أن الحكومة الإسلامية ليست مطلقة، إنما هي دستورية لكن الدستورية التي يقصدها الخميني ليست كتلك المتعارف عليها في الدول الحديثة، فالدستور في فكر آية الله الخميني لا تتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية، إنما هي دستورية بمعنى أن القائمين عليها المطبقين لأحكامها يتقيدون بمجموعة من الشروط والقواعد المبنية الواضحة في القران السنة، والتي تتمثل في وجوب مراعاة النظام وتطبيق أحكام الإسلام وقوانينه، ومن هنا كانت الحكومة الإسلامية، حكومة يحكمها القانون الإلهي ودستورها من القران، الأمر الذي أسس نظرية ولاية الفقيه فكريا في العصر الحديث، وجعل الخميني يحكم بموجبها بعد الثورة الإيرانية 1979.(سيري، 2017 : 1-2).

في عام 1979 وبعد الثورة الإيرانية نجح الخميني في إقامة نظام الجمهورية الإيرانية وتولي الحكم فيها بصفته وليا للفقيه، لكن لم يكن الشكل الدستوري للحكومة أو الولاية مبلورا بشكل واضح ومفصل بعد، فأوكل الخميني إلى مجلس من الخبراء تم انتخابه من قبل الشعب الإيراني أن يعد دستورا للجمهورية الإيرانية الإسلامية، وقام الدستور الجديد على نظام ولاية الفقيه وهذا الدستور يشابه دستور عام 1916م، ولكنه يستبدل الملك برئيس الجمهورية الذي ينتخب انتخابا مباشرا من قبل الشعب، فيما يمنح المرجع الديني الأعلى منصب الولي الفقيه وذلك كأعلى سلطة دستورية في إيران، ويحتم على رئيس الجمهورية أن يتم موافقة الإمام، وإلا فلن يصبح شرعيا ولن يستطيع مزاولة مهامه. (ركن آبادي، 2013 : 430-435).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد احتوى الدستور الإيراني المبني على ولاية الفقيه على مبادئ ولاية الفقيه من خلال كافة المواضيع التي احتواها الدستور ، وقد احتوى هذا الدستور الذي يعد مثل أي دستور ثوري، حيث يشير هذا الدستور إلى ثورة إيران في عام 1979، ورمزها، وقائدها الخميني، ويشير إلى هدف الثورة وهو إسقاط نظام الشاه، وشددت ديباجة الدستور على المحتوى الديني لكفاح الخميني كان له الأثر الأكبر سواء في أحداث الثورة أو بعد نجاحها حيث جاء في ديباجة دستور إيران ودستور الولي الفقيه : ومن هنا فان الضمير اليقظ للشعب بقيادة المرجع الديني الكبير آية الله روح الله العظمى الإمام الخميني قد أدرك ضرورة التزام مسار النهضة العقائدية الإسلامية الأصلية.(الدستور الإيراني، 2015 : 1-2).

وبعد أن استقرت الأوضاع في ثمانينات القرن الماضي مقارنة بالسابق، فلقد سمح هذا الوضع بان تستهدف ، تعديلات 1989 تعزيز وضع أسس الجمهورية نسبيا، بإلغاء منصب الرئيس الوزراء، ومن الأهداف الأخرى التي استهدفها التعديل تحديد شروط المرشد الأعلى في دستور ولاية الفقيه وصلاحياته استعدادا لمرحلة ما بعد الإمام المؤسس الخميني، وضم دستور إيران الذي يطلق عليه دستور ولاية الفقيه في 170 مادة تتوزع على 14 فصل، وهي مماثلة لدستور 1979، ولكن الفصل الثالث عشر هو الجديد في الدستور الذي أضيف على دستور ولاية الفقيه، والمتعلق بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وهي مؤسسة استحدثت عام 1989، وكذلك الفصل 14 ، وقد خصص لإعادة النظر بالدستور. (شمس، 2013 : 182).

وقد احتوى دستور ولاية الفقيه على مؤسسات التي وجدت في هذا الدستور التي تحتكم إلى نظام ولاية الفقيه : مؤسسة المرشد الأعلى الولي الفقيه قائد الثورة الإسلامية، حيث شكلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية ولاية الفقيه مركز النقلة النوعية في الفكر السياسي الشيعي الإيراني، وجاء على موج الثورة لتصل إلى مرحلة التطبيق العملي كمحور أساس في التركيبة السياسية الشيعية، وترتكز هذه النظرية في الدستور الإيراني على النص المقدس الذي اوجد إليه لخلافة المعصوم في غيابه هو الإمام الحسن العسكري الإمام الغائب الذي ينتظر خروجه، وتقوم هذه النظرية على أساس تعيين الشخص الأكثر قربا من الإمام المعصوم، وفق شروط النص المقدس، وكان الخميني قد شرح ووضع هذه النظرية السياسية الدينية.(قبيسي، 2006 : 97)،

نص الدستور بشكل صريح على منح القائد مسؤولية تعيين السياسات العامة ، كواحدة من المهام ألاثني عشرة التي أوكلها إليه وجاء فيه ما نصه تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجتمع تشخيص مصلحة النظام. (الدستور، الإيراني، 1979 : المادة 110).

نص الدستور ولاية الفقيه الإيراني إلى إشراك مؤسسة تشخيص النظام الواقعة تحت إشراف القائد في تعيين السياسات العامة بالتشاور مع القائد، وينص في موقع آخر على المشاركة في اقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو إكمال الدستور فيها، (الدستور الإيراني : 1979 : م177).

وفي الدستور الإيراني المعدل لعام 1989 تم التأكيد على مسالة ولاية الفقيه باعتبارها أعلى سلطة في إيران، كما تم ترسيخ هذه الفكرة في متن الدستور، وتحديد في المادة 57 التي أعطت التأكيد الشرعي الدستوري لهذا المبدأ. (الدستور الإيراني : 2015 : المادة55).

منح المرشد الأعلى السيادة الدينية والسياسية فضلا عن جعل الإيمان بولاية الفقيه من الأركان السياسية الجمهورية إيران الإسلامية وذلك بالقول (إن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وفقا للمواد اللاحقة لهذا الدستور، (الدستور الإيراني ، 2015 : المادة 57)

ويتم انتخاب المرشد الأعلى الولي الفقيه من قبل مجلس الخبراء انتخابا مباشرا وقد حددت المواد من 107-112) صلاحيات المرشد الأعلى للثورة أو الولي الفقيه، وتفصل المادة 115 تحديدا مسؤولياته بما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي.(الدستور الإيراني، 2015 : 115).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

سلطات الفقيه داخل الدولة الإيرانية وخارجها

بموجب ولاية الفقيه صارت المرجعية مصدر للإفتاء واصدار الأحكام ، وتطورت من مهمة الإرشاد الروحي إلى شكلها المعاصر المتمثل في المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الذي يهمين بسلطاته الجمة على مؤسسات الدولة الإيرانية كلها. (البدارين، 2014: 16)

ومن هنا فان للولي الفقيه المرشد الأعلى صلاحيات وسلطات داخل الدولة في إيران وخارجها:

أولا : سلطات الولي الفقيه داخل إيران، وهي على النحو التالي :

1- إدارة شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة 107 من دستور الجمهورية الإيرانية، ونصا المادة على تساوي المرشد مع عامة الشعب إمام القانون (الدستور الإيراني، 2015 : م107).

2- الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية.

3- إعلان الحرب، وتعيين وعزل الأفراد وهم :

- نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عددهم 12 عضوا .
- رئيس السلطة القضائية.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن.

4- تنصيب وعزل وقبول استقالة رئيس أركان القيادة المشتركة والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة ، وفقهاء مجلس صيانة الدستور ، وأعلى منصب قضائي ، ورئيس مؤسسة الإذاعة التلفزيون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- التوقيع على قرار تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، وعزله إذا اقتضت الحاجة ومصالح البلاد.

6- حل الاختلافات وكذلك تنظيم العلاقة بين القوى الثلاثية.

7- حل معضلات النظام التي ليس لها حل من خلال الطرق العادية، وذلك عن طريق مجمع تشخيص مصلحة النظام.

8- إصدار العفو أو تخفيف الأحكام بحق المحكومين في حدود موازين الشرع الإسلامي بعد اقتراح يقدم من رئيس القضاء الأعلى.

ثانيا : صلاحيات الولي الفقيه وسلطاته خارج إيران :

إن من صلاحيات وسلطات الولي الفقيه خارج دولة إيران ما يلي :

1. تعيين السياسات العامة للجمهورية الإيرانية والإشراف على حسن إجرائها بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني لكونه يحتل منصب القائد العام لقوات المسلحة.
3. سلطة وصلاحيات إعلان الحرب، وبيده قرار إيقافها، ذلك لان إعلان الحرب إيقافها من المسائل الوثيقة الصلة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، فضلا على أن قائد الثورة قد امتلك دستوريا سلطة الإشراف على السياسات العامة للدولة من ضمنها السياسة الخارجية، وتحدديها، الأمر الذي يعطيه تفضيلا في هذا المجال حتى على رئيس الدولة ووزير خارجيتها، وان كان الدستور قد حث على التشاور مع مجمع تشخيص النظام قبل إقرار هذه السياسات ، ،هكذا يؤدي المرشد الأعلى أو الولي الفقيه دورا محوريا تتأثر به السياسة الخارجية. _(الحسيني، 1996 : 12-13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى هرم الصلاحيات القائد والمؤسسات المرتبطة به، فان الدستور الذي قرر الفصل بين السلطات، منحه عمليا سلطة التعيين والإشراف على المفاصل الحساسة والمؤثرة في الدولة كالجيش والإعلام والقضاء ولكنه لم يمنحه صلاحيات تنفيذيه في المسائل المرتبطة مباشرة بحياة الشعوب، كالاقتصاد والشؤون الخارجية، رغم عد ارتباطها بالأمن القومي، أو التدخل في تكوين مجلس الشورى رغم عد صلاحياته في تعيين نصف أعضاء مجلس التدخل الدستور وكونه قائدا، فانه يحل الاختلافات وينظم العلاقات صيانة الدستور وكونه قائدا فانه يحل الاختلافات وينظم العلاقات بين السلطات في المسائل التي تمس انسجام عمل هذه السلطات.(ركن آبادي، 2013 : 343).

لكن هناك صراع بين الإصلاحيين والمحافظين، فمنذ فوز الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بانتخابات رئاسة الجمهورية عام 1997 تغيرت صورة الوضع والمشهد السياسي فظهر معسكرات محافظ، وإصلاحي، ويساند المرشد الولي الفقيه علي خامنئي بصلاحياته الدستورية الواسعة المعسكر المحافظ مما كرس الأزمة السياسية بين قطبي المشهد السياسي الاصلاحيون والمحافظون، خلال السنوات الماضيو ومع أن الإصلاحيين يؤمنون بالإطار النظري الدستور الجمهورية الإيرانية، والذي يعتبر أن الالتزام العملي بمقولة ولاية الفقيه، كما وضعها الإمام الخميني هو معيار أي عمل سياسي، فان قطاعات واسعة متفقين ، محسوبة على التيار الإصلاحي، حيث طالبت يمنح مزيد الصلاحيات الدستور لمنصب رئيس الجمهورية حتى تخفف قبضة الولي الفقيه على مقاليد الحكم. (مركز الدراسات الجزيرة، 2013 : 2-3).

والاصلاحيون يرون أن سلطة الولي الفقيه تتجاوز كثيرا للسلطات التي كان دستور أيام 1906 يمنحها لشاه إيران، وهم في مطالبتهم بإعادة النظر في ولاية الفقيه سيعون حسب المراقبين إلى مراجعة أسس تفويض من الشعب الإيراني للحكم باسمه أم على تفويض الهي باسم الإمام الغائب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

ممارسة السياسة في ظل ولاية الفقيه

ركزت نظرية ولاية الفقيه على فكرة النيابة العامة التي استدعتها غيبة الإمام الصغرى، وان كانت الأولى في عصر الغيبة الصغرى، عينه بإذن الإمام ونصه، فان الثانية في الغيبة الكبرى وجدت بتأويل الإمام والشارع أي بواسطة الاستنباط والاجتهاد، ولذا فان ممارسة ولاية الفقيه أحدثت جدلا واسعا حول تطبيقها في ممارسة السياسة الداخلية والخارجية لإيران، حيث خلقت فكرة غيبة الإمام المعصوم عند الشيعة أزمة كبرى في فكرهم السياسي، إذ غاب الولي على الأمة، فوقعوا في حيرة بين اعتزال السياسة بالكامل في انتظار عودته، وبين تطوير نظرية جديدة تسمح للفقهاء بتولي مهامه، ولكن ما يجب ملاحظته في ممارسة السياسة في ظل ولاية الفقيه أنهم بين استخدام التقية والانتظار وخيار الصلاحيات المحدودة للفقهاء والمحدثين وحملة العلم الدين الشرعي وخيار استخدام الصلاحيات المطلقة للولي الفقيه السيد علي خامنئي المرشد الأعلى .(البدران، 2014 : 161-163) .

يتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : ولاية الفقيه في عهد الإمام الخميني.

المطلب الثاني : ولاية الفقيه بعد الإمام الخميني.

المطلب الثالث : انتقادات نظرية ولاية الفقيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

ولاية الفقيه في عهد الإمام الخميني

في 4 تشرين الثاني، / نوفمبر 1964، تم اعتقال الخميني ونفيه إلى تركيا، وبعد ثمانية أيام نقل من أنقرة إلى مدينة بورصة الواقعة على بحر مرمره، وبعد انقضاء ثلاثة أشهر الحق به ابنه مصطفى وخلال وجوده هناك، دون كتابه تحرير الوسيلة، وبعد احد عشر شهرا تم نقله، بناء على أمر من الشاه، إلى النجف الاشرف في العراق وذلك في 4 نيسان / ابريل 1965م، وكانت هناك عوامل عديدة في اتخاذ هذا القرار من بينها : ضغوطات الرأي العام، واحتجاجات العلماء، ومعضلات الحكومة التركية في حراسته ومنعه من القيام بنشاطات سياسية (كتابي، 2006 : 33) .

وكانت هناك محاولات وبالتحديد في حزيران / يونيو 1967 إعادة نفي آية الله الخميني من النجف إلى الهند. (ساليفان، 1991 : 193) .

إلا أن تلك المحاولات أخفقت وأخيرا تم إبعاد آية الله الخميني إلى باريس وذلك في 5 تشرين الأول 1978، وقد تم اختياره لباريس بعد التشاور مع ولده احمد، بسبب عدم سماعة الدول الإسلامية له بالمكوث فيها، وقد جاء ذلك نتيجة تأثير الشاه في هذه الدول، بينما لم يكن هذا الاحتمال واردا في فرنسا التي أكدت بهد وصول منعه من ممارسة أي نوع من النشاط السياسي، وقد استقر آية الله الخميني في فرنسا كانت ساعات الثورة الإسلامية. (كتابي، 2006 : 34) .

بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 وسقوط نظام شاه إيران محمد رضا بهلوي، ومع قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، دخلت نظرية ولاية الفقيه في القانون الأساسي للدولة الإيرانية، وذلك في تطور تاريخي ملفت للعالم، وكان عدد الموارد في الدستور الإيراني التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناول ولاية الفقيه ستة عشر موردا، حيث ورد في مقدمة الدستور اعتبار القيادة بيد الفقيه، وذلك لأنهم اعتبروا ولاية الفقيه ضمانة لعدم انحراف الأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية في نظام الجمهورية الإيرانية ووظائفها الأساسية.(جمعية المعارف الإسلامية، 2009 : 7).

يقول الإمام آية الله روح الله الخميني ولاية الفقيه من المواضيع التي يوجب تصورها التصديق بها، فهي لا تحتاج لأية برهنة، وذلك بمعنى أن كل من أدرك العقائد والأحكام الإسلامية ولو إجمالا وبمجرد أن يصل على ولاية الفقيه ويتصورها فسيصدق بها فورا، وسيجدها ضرورة وبديهية. (الخميني 1988 : 17).

يعتبر الخميني أن ولاية الفقيه مطلقة ويلخصها بالاتي : إن الإمام الخميني أو من يخلفه في منصبه كمرشد للثورة الإيرانية في إيران، هو الولي على كافة المسلمين في العالم، وطاعته واجبة كطاعة الإمام المهدي المنتظر لأنه نائبه، والولي الفقيه لا يتم انتخابه بل يتم انتخابه من قبل نخبة من الفقهاء بدرجة آيات الله أي الخبراء ويرى الخميني على وجوب ولاية الفقيه وأنها من الأمور الاعتبارية العقلانية، كما ويعطي الصلاحيات واسعة للولي الفقيه، فيرى أن حكومة ولاية الفقيه هي شعبة من ولاية الرسول صلى الله عليه وسلم المطقلة، واحدة من أحكام الإسلام وأسسه، لذا نرى في إيران، ورغم وجود رئيس جمهوريه، ومجلس برلمان منتخبين من قبل الشعب،إلا أن هؤلاء ليسوا صناع القرارات السياسية المهمة، فأي قرار يتخذ، يجب أن يوافق عليه المرشد الأعلى وبطريقة أخرى فان الانتخابات البرلمانية والرئاسية وغيرها ما هي إلا إجراءات شكلية لا قيمة لها في ظل حكم الفقيه، (حسين، 2011 : 3-5).

ومما سبق، استطيع القول أن الديمقراطية في ظل وجود الولي الفقيه، وذلك لان هذه النظرية لا تؤمن بقدرة الشعب على حكم نفسه، إذ يعتبر الولي الفقيه هو وحده من يملك القرار السياسي والشيعي، أي هو من يملك ناحية الحقيقة، والعقل المعرفة العدالة هو الوصي على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعب أي تعارض ولاية الفقيه مع كل أنواع الديمقراطيات السياسية والشعبية، وذلك لان الولي الفقيه فوق الدستور، الديمقراطية .

وابتداء من الثورة الإيرانية عام 1979 التي قامت على الأسس التالية :

- عدم الفصل بين الدين والسياسة.
- لزوم السعي من اجل إقامة المحكومة الإسلامية.
- أصل ولاية الفقيه على انه السبيل الوحيد لمشروعية الحكومة في عصر الغيبة.

فقد قامت سياسته الخميني على تلك الأسس الثلاث في جميع مراحلها، كما كانت جهود الخميني في نشر الوعي الديني السياسي بين الناس قبل وإبان قيام الثورة الإيرانية عام 1979 حول مراحل جهاده السياسي، الأمر الذي جعل الخميني من خلال هذه الأسس من بلوغ أهداف جهاد السياسي في إسقاط النظام الملكي في إيران وإقامة النظام الإسلامي، وعلى هذا الأساس فان إيديولوجية الخميني السياسية تقوم على أسس لمست أحقيتها في ميدان العمل والتجربة الواقعية. وكذلك من الناحية النظرية واعتباره محي الشريعة والمجدد الكبير للدين والإيمان به، (مركز دراسات العربية، 2013 : 1-2).

والملاحظ الخميني قد برع في اختطاف ثمار الثورة وفرض نظام الولي الفقيه بالقوة، ومزجها بالحروب والايديولوجيا بدلا من تنفيذ أهداف الثورة الأسس التي قامت عليها، وقد بدا الخميني بعد 1979 وفي بداية حربه مع العراق 1981 بدا بفرض الإسلام السياسي الشيعي الذي ما زال يصر على وهمية الثورة العقائدية التوسعية، بدلا من الخوض لتفاصيل موضوعية لما حصل للشعب الإيراني.

والباحث في نظام ولاية الفقيه وممارستها السياسية والدينية في علاقات الخميني الداخلية والخارجية يرى أن النموذج الخميني فريد من نوعه الإسلام السياسي، في تاريخ الإسلام فهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام لم يكن موجودا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا الأمويين ولا العباسيين ولا حتى في العهد العثماني، ورغم كل الشعارات التي تم إطلاقها عن الولي الفقيه إلا أن هذا النظام بقي مجردا من شعاراته بل انه نظام توسعي والدليل حرب إيران مع العراق التي طالت، ثماني سنوات لأهداف توسعية. (ساشيرينا، 2018: 2-3)

إلا أن هناك ارتباط بين رؤية الخميني للسياسة الخارجية والأساس القانوني الدستوري للسياسة الخارجية في تعاملها ذلك أن المواد الدستورية المتعلقة بالسياسة الخارجية في الدستور الإيراني إنما هي نوع من التوثيق لنظرية الخميني في السياسة الخارجية، وان وضعها في الدستور جاء على اعتبار أن الدستور هو روح النظام وهو الوثيقة الأعلى بين كل الوثائق الوضعية التي تضمنت حتمية التنفيذ فلا يكتفي بان تكون رؤى الخميني آراء يعتنقها مؤيدوه ويسعون إلى تنفيذها بل تتحول إلى مواد دستورية ليست موضعا للاختلاف وعدم التنفيذ (ياسين، 2006 : 164).

وعند مراجعة السياسة الخارجية الخميني نرى انه أسهم في التحذير من السوفياتي لدخول أفغانستان، وانه أطلق على الاتحاد السوفيتي الشيطان الأصغر، وكان يتفاوض سرا مع الولايات المتحدة الأمريكية عدو الاتحاد السوفيتي التقليدي، وقد كشفت وثائق المخابرات الأمريكية التي رفعت عنها السرية، أن هناك تبادل رسائل ولقاءات بين الإدارة الأمريكية والخميني، قبل وصوله إلى السلطة وأشارت تلك الوثائق إلى عهد الخميني بالحفاظ على مصالح واشنطن في الخليج وهذا ما أثبتته حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة من عدم مساس أي مصلحة أمريكية في الخليج العربي لأي ضرر.(الخلف، 2018 : 2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

ولاية الفقيه بعد الإمام الخميني

كان الاعتقاد السائد بعد وفاة، الخميني أن الشخصية الأساس بعده خو آية الله السيد علي خامنئي، في التعاطي في السياسة الخارجية الإيرانية وليس الرئيس، وإنما شخصية المرشد الأعلى، لكون الدستور الإيراني الذي ادخل فيه الخميني نظرية ولاية الفقيه يمنح المرشد الأعلى السلطة على جميع مؤسسات الدولة الرئيسية، وقد تسلم هذا المنصب منذ وفاة الخميني عام 1989 وبالتالي فان أرائه واعتقاداته ستشكل في النهاية السياسة الإيرانية. (Ganj, 2013 : 24) .

وعند البحث في شخصية السيد على خامنئي كشخصية إيرانية للثورة الإسلامية نيابة عن الخميني وكقائد للثورة الإسلامية، ومحاولة فهم إطاره الفكري تجاه الفكر والحضارة العربية نجد أن السيد علي خامنئي واسع الثقافة والاطلاع، في مختلف العلوم، بما فيها العلوم الدينية، ولعل ذلك يشكل الاختلاف الواضح مع المراكز العلمية.(والبرج، 2013 : 321).

وقد أكد أن السيد علي خامنئي مطلع ومثقف وتبين ذلك من خلال اجتماعه مع طلبة العلوم الدينية عام 2012 بقوله : :" شاركت في الأوساط السياسية، وقد كان لي علاقات وثيقة مع الجماعات السياسية، وشاركت في مناقشات ومناظرات مع كثير منهم، وعرف عن السيد علي خامنئي انه كان محبا للشعر الروايات بالإضافة إلى التعليم الديني، وجدير بالذكر انه لا يوجد مرجع ديني أو فقيه بارزيملك مثل هذا الماضي الشامل.(جاني، 2013 : 1-2).

أما في المسار السياسي، فقد كان للسيد علي خامنئي علاقات وطيدة مع المثقفين والسياسيين بشكل واسع في إيران، حيث أدت تلك العلاقات إلى حدة آرائه بشان الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لان هذه الأوساط، كانت معارضة للولايات المتحدة بشدة بعد انقلاب عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1953م، وبعد تأييد الولايات المتحدة للشاه وقمعه التالي للمعارضين، وكما قال صديق السيد علي الخامنئي الشاعر مهدي إخوان ثالث، في احد الأبيات : لن أنسى أننا كنا شعلة، وهم اطفاؤنا بالماء" كما تحدث السيد علي الخامنئي عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في انقلاب عام 1953 عدة مرات. (خامنئي، 2018: 1)

وجاء في تعليق له حول الموضوع : من المثير للاهتمام أن ندرك أن أمريكا أطاحت بحكومة مصدق حتى علم الرغم من انه لم يظهر عداء تجاهها، لقد تصدى للبريطانيين ووثق بالأمريكان، كان يرجو أن يساعده الأمريكان، وكانت له علاقات ودية معهم وأعرب عن اهتمامه بهم، لعله أبدى لهم خضوعا .

ولكن أطاح الأمريكيون بهذه الحكومة، لم تكن الحكومة القائمة في طهران حينها معارضة لأمريكا، بل كانت صديقة لها، ولكن مصالح الغطرسة، استلزمت تحالف الأمريكيين مع البريطانيين، جمعوا الأموال وجلبوها إلى هنا وقاموا بمهمتهم ، ثم عندما تحقق انقلابهم أعادوا الشاه الذي كان قد هرب، وتمكنوا من السيطرة على البلاد . (جاني، 2013 : 2-3).

اعتقد انهوفق الرؤية الإيرانية الرافضة للهيمنة السيطرة المنفردة على مقدرات الشعوب، ووفق مبينات الفكر والثقافة السياسية والإسلامية، وهذا واضح خلال حديث له بالقول: لماذا ينبغي علينا الهروب من الثقافة الغربية والأوروبية والأمريكية ، ولماذا يجب إغلاق أذهاننا دونها؟ ومع أن هذا سؤال موضوعي فقد أدرك الناس جوابه إلى حد ما بعد الثورة لكنني أقول باختصار في هذا الصدد، إن الثقافة الغربية هي مشروع لإفساد الإنسان، يعلمون جميعا، ومنذ عقود طويلة على إدخال هذا الفساد بأنواعه المختلفة إلى الدول الإسلامية هذا سبب العداء البغيض الذي تحمله أمريكا ومن لفها للجمهورية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تفاعل السيد علي الخامنئي مع الأوساط الإسلامية على مستوى العالم العربي تفاعل بهذا الصدد، مع سيد قطب، المنظر الرئيس لجماعة الإخوان، وقد نشر قطب، الذي اعدمه نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر، في عام 1966، فكرة الدولة الإسلامية.

وعرض مشكلات اجتماعية وفق فكرته الكاملة عن الحياة، وطريقة الكاملة عن الحياة، ومما سبق عرضه عن مشكلات اجتماعية وقومية وطريقة علاج الإسلام لها يتبين بما لا لبس فيه ضرورة الحكم للإسلام، لا إسلام بلا حكم ولا مسلمين بلا إسلام، أعمدة الحكم الإسلامي التي تحدث عنها قطب هي العدالة والمساواة إعادة توزيع الثروة، وكتب سيد قطب في (العدالة الاجتماعية في الإسلام) : (إن الإسلام الحقيقي هي حركة تحرر وجدان الأفراد ثم المجتمعات الإنسانية من الخوف من عبودية الأقوياء) (خامة يار، 1997 : 219).

فقد تعززت هوية إيران الإسلامية على الصعيد الدولي، بما أن الشيعة هم أقلية في العالم الإسلامي، بقيت إيران لفترة طويلة على هامش مناقشات وديناميات العالم الإسلامي، الخاضع في القرن التاسع عشر لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، ولسيادة الخليفة، ولسلطة العالم الإسلامي، وبخاصة مصرن في القرن العشرين حيث ظهر الإخوان المسلمون الذين وضعوا أسسا للإسلام السياسي المعاصر، في عام 1969، كانت إيران احد الأعضاء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في حين كان آخر شاه لا يزال يصر على معتقداته الدينية، إلا أن هوية البلاد السياسية لم تكن شديدة التطبع بالإسلام، ولهذا فان الإطاحة بالنظام الإمبراطوري من قبل حركة إسلامية أسفر عن كونه ثورة حقيقة. (اوركاد، 2012 : 92).

وكانت هذه الأفكار تلقى قبولا لدى الحركات الإسلامية، وقراها السيد الخامنئي وقام بترجمة بعض ما كتبه قطب إلى اللغة الفارسية بنفسه، وكما كتب السيد علي الخامنئي في مقدمة ترجمته لكتاب سيد قطب (المستقبل لهذا الدين) في عام 1967 : " وقد حاول سيد قطب عبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فصول هذا الكتاب، تقديم روح الدين كما هي، ثم توضيح انه منهج للحياة، وأكد بعباراته البليغة ومنظوره العالمي (مانجي، 2013 : 3-4).

وحاول سيد قطب أن يعطي رؤى خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها مجتمعا يمثل دار الجاهلية في مقاربته الفكرية (دار الإسلام ودار الجاهلية) ، على الرغم من إقامته المؤقتة هناك، وأعطى ربما بعض الانطباعات التي شاهدها في منتصف الأربعينات، بقوله : " الأمريكان وحلفاؤهم مهتمون بالإسلام في هذه الأيام، إنهم في حاجة إليه ليكافح لهم الشيوعية في الشرق الأوسط، والإسلام الذي يريده الأمريكان ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية، إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطيقون من الإسلام أن يحكم لان الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة ، وان طرد المستعمر فريضة، وان الشيوعية كالاستعمار وباء فكلاهما عدو كلاهما اعتداء.(الخرباوي، 2013 : 155-157) .

وهذا البعد الثقافي الواضح المستمد من الثورة الإسلامية وعمق الحضارة الفارسية، كما يشير إلى ذلك الكاتب ولي نصر بقوله أن إيران تمثل الوجه الحديث للإسلام في العديد من النواحي، فاللغة الفارسية على سبيل المثال هي ثالث اكبر اللغات شعبية على شبكة الانترنت (بعد الانكليزية الصينية الماندرينية) وغيرها من الأبعاد الثقافية الأخرى(نصرة، 2007 : 26-27).

ويعلل السيد علي الخامنئي أسباب العداء بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة نقاط من أبرزها : (خامنئي، 2013 : 26-27)

أولا : عدم فصل الدين عن السياسة، وتأسيس الجمهورية الإسلامية على قاعدة إسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الاستقلال السياسي لهذا النظام، بمعنى عدم الاستسلام للغطرسة التي دأبت عليها القوى الكبرى.

ثالثا : التصريح بموقف الجمهورية الإسلامية الواضح حيال قضية فلسطين، والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيوني وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم، يعيش في ظلها المسلمون المسيحيون واليهود في فلسطين.

رابعا : تقديم الدعم المعنوي السياسي لكافة التحركات الإسلامية وشجب الضغوط التي تمارس ضد المسلمين في كافة بقاع العالم.

خامسا : الدفاع عن عزة الإسلام القران الكريم وكرامة الرسول صلى الله عليه وسلم وكافة الأنبياء الإلهيين، ومجابهة مؤامرة توسيع انتهاك حركة المقدسات كما حدث بشان كاتب الآيات الشيطانية.

سادسا : رفض الثقافة الغربية التي تسعى حكومات الغرب إلى فرضها بتعنت وقصور نظر على شتى شعوب العالم، والتركيز على إحياء الثقافة الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي؟

سابعا : مكافحة الفساد والانحلال الجنسي.

وعبر قبلها في حادثة السفارة بقوله : إنني أقول إن ما قام به طلابنا عام 1358 (1979) كان واحدا من أفضل الإجراءات التي اتخذت في هذه الثورة.

وفي عام 1978، ذهب السيد علي الخامنئي في رحلته الوحيدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من اجل المشاركة بصفته رئيس جمهورية إيران الإسلامية في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خطابه ، تحدث في عدة محاور كان من أبرزها طبيعة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكد : أن تاريخ امتنا يحتوي على فصل اسود ومرير ودموي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

انتقادات نظرية ولاية الفقيه

لاقت قطرية ولاية الفقيه الكثير من الانتقادات حول مضمونها وصلاحياتها وعلاقتها بالدين السياسي، ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول نظرية ولاية الفقيه :

- لم يرد في مضمون نظرية ولاية الفقيه توضيح كامل حول الحكومة الولائية والفرق بينها وبين الحكومات الأخرى، وهي الحكومة الولائية هي الحكومة العرفانية، أم المقصود منها الولاية العقائدية وولاية أهل البيت، وهل تعد ولاية الفقيه من أصول الدين الاعتقادية واركان المذهب الشيعي، أم هي مجرد مسالة كلامية بحتة، وهل تعد من الأوليات البديهيات العقلية، وهل هي ضرورة من ضرورات الدين أم من ضروريات المذهب؟ (كدريو، 2015 : 7-12).

واعتقد أن ولاية الفقيه ليست من ضرورات الدين ولا من أركانه ولا حتى من أركان المذهب الشيعي، لان أركان الدين الإسلامي هي الأركان الخمسة المعروفة، وان هذه النظرية هي نظرية سياسية بحتة الهدف منها سياسي وهو تمكين الخميني من السيطرة على الإتباع الشعب عن طريق هذه النظرية.

- تصدى العديد من الفقهاء الشيعة لتنفيذ شرعية مشاركة الفقهاء في السياسة الحكم ابتداء والتأكيد على أن الفقهاء ، وبالجملة رجال الدين، يجب أن يظلوا بعيدا عن السياسة وشؤونها، على أن يتولوا شؤونهم بأنفسهم ، فما أن شرع الفقيه : نور الدين الكريكي العاملي (ت1533م) للاعتراف الشرعي بالسلطات الزمنية وما ترتب عليه لاحقا من ولايات فقهية يتولاها الفقهاء، إلا وتصدى له مجموعة من الفقهاء آنذاك، منهم الشيخ إبراهيم القطي ت1539م، بالاعتراض التنفيذ، والشيخ نور لدين العاملي ت1557م،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن اجتهاد الفقيه الكركي قوبل بالاستنكار من غالبية الفقهاء الشيعة، وحتى وقت متأخر من انبثاق النظرية، ظل الاستنكار هو السمة الغالبية.(أبا الخيل،2015: 1-2).

- انتقد هذه النظرية الفقيه محمد حسين النائيس ت1314هـ، حيث قال : أن السيادة على الأمة لا يمكن أن تسلم إلى الفقهاء لأنه لا يوجد دليل شرعي على ذلك يثبت نقل هذه الولاية من المعصوم إلى الفقيه ، فسلطة الفقيه ثابتة في النطاق القضائي محسب(أبا الخيل، 2015 : 2).
- وكان ابرز من انتقد هذه النظرية محمد مهدي الدين ت2001 وهو رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، وقد انطلق من نقدوا واقعي للنظرية حيث أفاد أن الأمة تعيش عصر الغيبة وغيبة الإمام المعصوم، الأمر الذي لا يمكن معه إقامة حكومة دينية، كما لا يمكن للفقهاء، أو لأحدهم أن ينصب نفسه، وينصبهم غيرهم لخلافة الإمام الغائب، لان هذه الخلافة عن الإمام الغائب لم ترد أبدا عن الأئمة، كما أن الإقرار بالولاية المطلقة للولي الفقيه يعني إبطال الأصل الأول القائل بأنه لا ولاية لأحد على احد.
- وما دام أن الإمام الغائب هو صاحب الحكومة الدينية بحكم ميراثه للنبي صلى الله عليه وسلم ، فيجب الفصل بين السلطات الثلاثة في الحكومة لدينية الحالية التشريعية والقضائية التنفيذية، وهذه بحد ذاتها مخالفة لعقيدة الإمامة الشيعية بل وناسفة لنظرية الغيبة.(شمس الدين، 1998 : 1).
- إذا كانت الغالبية العظمى قد تمسكوا بالوظيفة الحسية للفقيه، فإنهم أيضا أنكروا الولاية المطلقة، بوصفها فكرة مبتدعة لم يقل بها علماء الإمامية لا القدماء ولا المحدثون ، إذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنهم خصوا الفقيه العادل الذي بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق بالولاية الخاصة، فقط، وقد استدلوا بدليلين :

الأول : عدم وجود دليل قطعي مستفاد من آثار الأئمة المعصومين ومروياتهم، يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة مطلقة في دائرتين الأحكام العامة الخاصة.

الثاني : أن إتيان الولاية العامة للفقيه ينتهي لا محالة إلى التسوية بينه وبين الإمام المعصوم، وهذا ما تؤيد صحبة من عقل أو نقل .(المديني، 2008 : 28-50).

من هنا يجب عدم القبول بهذه النظرية ولاية الفقيه ذلك لأنها تعتبر شرك بالله، كما تعتبر طاعة القائد من أكثر التكاليف الإلهية، وان أمر تعجيل عودة الغائب ، وتحقيق زمن الحضور متوقف على مدى استعداد البشر لقبول هذه الولاية الالتزام بها والتعود عليها ويترب على ذلك :

1- عصمة العقل السياسي القائد من الوقوع في الخطيئة، أو الخطأ وانه متعال عن الكبائر الصغائر.

2- من تمام الدين انقياد الأمة الكلي للفقيه الطاعة التامة لإدارته وأوامره بمعنى عدم جواز مساءلته أو محاسبته، ومقاومة الدين يجعل القانون ينقاد له وليس العكس.

3- الفقيه هو الحاكم الأوحد وجميع أقواله تعد معصومة من قبيل اليقنيات المؤكد من الكليات المتعالية على الشكوك والظنون.

4- من صلاحيات الفقيه احتكار السلطة العليا في التشريع الفقه ومنهم الأحكام بحيث يصبح الحاكم معصوما عن الزلل والخطأ، لا احد من الأمة يخطئه في أمر من الأمور ولا يعترض عليه ولو كان مجلسا للشورى.

5- المؤسسات الرئاسية الشورية كالحكومة ومجلس النواب هي مجالس صورية لان القرار الأول الأخير بيد الولي الفقيه، ذلك لأنهم لا يملكون شيئا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية

تشكل نظرية ولاية الفقيه احد مصادر السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك بوصفها تجسيدا للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على الفكر الشيعي، حيث تبنى الدستور الإيراني النظرية نظرية ولاية الفقيه، وقد نصت المادة (5) في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي ، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير ، ونصت المادة (177) على انه لا يمكن تغيير ولاية الفقيه، أو مضامين المواد المتعلقة يكون النظام إسلاميا، أو أهداف جمهورية إيران الإسلامية، وتحتل السياسة الخارجية في إيران موقعا مركزيا، حيث تشكل ولاية الفقيه احد أهم مصادر السياسة الخارجية بوصفها تجسيدا، للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية ، فمنصب الولي الفقيه، تشكيل احد المحاور الأركان الأساسية المؤثرة في سياسة إيران الخارجية وتوجيهها . (البطنجيي، 2015 : 1-2).

يتناول الفصل الثالث المباحث التالية

المبحث الأول : وصية الخميني السياسية.

المبحث الثاني : السياسة الخارجية لولاية الفقيه تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثالث : السياسة الخارجية لولاية الفقيه تجاه الغرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

وصية الخميني السياسية

ركزت وصية الخميني السياسية على الثورة الإسلامية التي هي حصيلة جهد ملايين البشر (كما وصفها الخميني)، وان هذه الثورة استشهد من اجلها ملايين البشر، والتي هي أمل ملايين المسلمين المستضعفين في العالم، ووصف هذه الوصية بأنها تقوم على الثورة الإسلامية التي بدورها تقوم على هدية غيبة من الله تعالى، وان الحكومة الإسلامية القائمة على ولاية الفقيه منها سعادة الدنيا والآخرة، وان الدافع الإلهي ووحدة الكلمة هما سر النصر للأمة الإسلامية، وان هناك ثمة مؤامرة على الثورة الإسلامية وعلى الأمة بأنها امة رجعية متخلفة من قبل الغرب المستعمر الصهاينة.(الخميني، 1988 : 10-35).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : شخصية الخميني السياسية.

المطلب الثاني : ركائز وصية الخميني السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

شخصية الخميني السياسية

يتمتع آية الله روح الله الخميني بشخصية فذة، ذات أبعاد مختلفة كالعرفان، والفقه الفلسفة، الكلام والسياسة، ففكرة السياسي جزء من فكرة الواسع والشامل، وبكونه مؤسس وقائد تظام يرتكز على مبادئ العقيدة الإسلامية، يتمحور فكرة السياسي حول فكرتين رئيسيتين الحكومة والاجتماع .(مؤسسة الإمام الخميني، 2017 : 1).

أولا : التعريف بشخصية الخميني.

ثانيا : خصائص فكر الخميني السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : التعريف بشخصية الخميني

ولد آية الله الخميني سنة 1902 في بلدة خمين جنوبي غربي مدينة قم الإيرانية مدينة تضم في نواصيها نحو تسعين قرية يمتد أقدمها إلى ألف وخمسمائة سنة مضت، ولم يتجاوز عمره 3 سنوات عندما قتل والده بين منطقتي خمين وآراك، امة تدعى هاجر بنت ميرزا احمد، نشا آية الله الخميني في قم وتتلمذ في النجف، وبعد عودته من الأخيرة اخذ يلقي الدروس في المدرسة الفيفية بقم وتزوج 1927 من ابنة الشيخ محمد الثقفي الطهراني، وكان موقع الحوزة العلمية في قم مؤثرا، وذلك من خلال جهود آية الله الحائري وحضور آية الله البرجردي.(هويدي، 1991 : 5-6).

يعتبر الخميني مرجعا دينيا في الشيعة الاثنا عشرية، وهو مجتهد أو فقيه خبير في الشريعة الإسلامية، ومؤلف أكثر من 40 كتابا، لكنه معروف في المقام الأول لأنشطة السياسة، أمضى أكثر من خمسة عشر عاما في المنفى لمعارضته للشاه محمد رضا بهلوي، تناول نظرية ولاية الفقيه في كتاباته ووعظه لتشمل الحكم السياسي الثيوقراطي منق بل الفقهاء الإسلاميين (مركز، الجزيرة، للدراسات، 2007 : 1) .

وللخميني أثره البالغ في قيادته لتاريخ إيران المعاصر، منذ قيادته للحركة في طهران في حزيران / يونيو 1963 ، حيث لم يكن معروفا آنذاك في الأوساط المرئية الوطنية.(قادري، 2011 : 63).

قاد الخميني الثورة الإيرانية عبر البيانات من باريس ، عندما تأكد عدم آية الله الخميني العودة إلى إيران بالتعاون مع الجنرال هايرز بإغلاق مدارج المطار بوجه الطائرات، بحجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحافظة على حياة الخميني، إلا أن قطاعات من الجيش أعلنت عدم رغبتها في النزول إلى الشوارع لإخماد المظاهرات مما حدا باختيار إلى الرجوع عن قراره.(كتاني، 2011 : 302).

ثانيا : خصائص فكر الخميني السياسي :

إن الخميني كمفكر إسلامي شيعي له آراؤه الخاصة به والمشتقة من نظرية ولاية الفقيه التي صاغها أثناء وجود في المنفى قبل الثورة الإيرانية 1979م، وقد يكون هناك تطابق في وجهات النظر بين فكر الخميني والعديد من المصلحين ودعاه التغيير الإسلاميين في الاستناد إلى الإسلام كفكر وعقيدة منه حيث المبدأ أو الشعار في الخطوط العريضة التي ترتكز على مبدأ تحكيم الإسلام في الحياة واعتباره منهجا مركزيا للتغيير وصل المشكلات في الحياة لا يعني بالضرورة تطابقا تاما مع الآخرين في طريقة التفكير الأسلوب ومنهجية العمل السياسي، من هنا فان أهم ما يميز فكر الخميني السياسي التي تتميز بالخصائص المرتكزات الآتية :

1. حاكمية القانون الإلهي : الحكم لله باعتبار أن العقيدة الإسلامية عقيدة صياغة الإنسان، وان ليس في الإسلام حاكمية إلا لقانون واحد هو القانون الإلهي، وهذا ما يميز فكر الخميني الحاكمية للقانون الإلهي أو النص المقدس المتمثل في نظرية ولاية الفقيه، باعتبار أن ولايته امتداد لولاية الإمام المعصوم وتصديقا لقوله تعالى : " إنما وليكم الله ورسوله والذين امنوا" (سورة المائدة : الآية 55).
2. مبدأ أداء التكليف الشرعي : إن الحركة التغيرية للخيمني تبدأ من النوعية التبليغ مرورا بالخطاب السياسي الاستنهاضي للأمة وصلا إلى الثورة الدموية وإقامة الحكومة الإسلامية من مبدأ أن الإنسان مأمور أن يبذل كل ما في وسعه في إحقاق الحق ومحاربة الباطل في كل المراتب والمراحل بحسب قدرته وإمكاناته حيث أن الإنسان مأمور بأداء التكاليف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الدور المركزي للأمة : يعتقد الخميني أن الدور الرئيس في التغيير يمكن في تحرك الناس، حيث اعتبر أن كل القوى تعجز عن الصمود إمام قدرة الشعب العظمية وعندما يريد الشعب لن يتمكن احد من معارضته، من هنا فقد كان طبيعة المنهج السياسي الذي تبناه الخميني ارتكز على اعتبار دور الأمة دورا هاما ومركزيا وفاعلا أساسيا في حركة وإحداث التغيير السياسي المنشود.(الخميني، 1980 : 59).

4. وحدة وتكامل النظرة الشريعة : اهتم الخميني بجميع جوانب الشريعة، ولم يرجح جانب على حساب جانب آخر ، فلم يهمل العبادات الجوانب الروحية، والدينية والتربوية الفردية، لمصلحة المعاملات الجوانب الاجتماعية السياسية، بل كان الخميني شموليا، حيث وأزل بين العمل الدعوي والتربية الروحية العبادية، من جهة بين العمل السياسي السعي للثورة الوصول إلى النظام والسلطة لتحكيم الإسلام في جميع الجوانب الاجتماعية السياسية للمجتمع من جهة، وكان يرى الخلل الذي تعاني منه الأمة الذي يمكن قفي تغليب الاهتمام بجانب دون الاهتمام بالجوانب الأخرى، أو التركيز على جانب حساب آخر عند من سبقه من المجددين والمصلين الإسلاميين. (الخميني، 1980 : 120).

ومما سبق، وحسب المرتكزات التي تتميز فكر الخميني فان الخميني ينطلق من فكرة السياسي من وحدة الدين والسياسة ، لذا يجب عدم الفصل بين الدين والسياسي لان السياسة الإسلامية سياسة تقوم على وسائل شرعية هدفها مصلحة الإنسان، حيث أن الدين الإسلامي يحوي قوانين لتنظيم جميع شؤون الحياة، فالدين نظام سياسي اجتماعي اقتصادي تكامل، وتحت هذا النظام تستند جميع حاجات الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

ركائز وصية الخميني السياسية

كان الخميني قد أنهى كتابة وصيته السياسية الإلهية بتاريخ إيراني 26 به من عام 1361، وقد تم إيداع نسخة من تلك الوصية منها بناء على مرسوم صدر في 22 تير 1362م، لدى مجلس خبراء القيادة الثورية الإيرانية كامانة، وقد السنوات الأولى أجرى الخميني بعض التعديلات على وصيته، وتضمنت تلك الوسيلة عددا من الركائز، السياسية الهامة في فكر الخميني السياسي وذلك على النحو الأتي :

1- الثورة الإسلامية هدية إلهية وتحقق بالتأييد الإلهي ولا غير (مؤسسة تعظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 2015 : 1-3).

2- على الشعب الايراني ان يحافظ على منجزات الثورة الاسلامية:

أ) الثورة الإسلامية هدية آلهة وتحقق بالتأكيد الإلهي ولا غير :

يعتبر الخميني أن الثورة الإيرانية الإسلامية هدية الغيب الإلهية لأنها اعتمدت في حركتها وثقافتها وإيمان الناس بها على قاعدة المدد الإلهي : فهي ثورة تختلف عن باقي الثورات الأخرى من حيث النشأة، ومن حيث أساليب المواجهة، ومن حيث الدوافع التي فجرت الثورة النهضة.

الثورة الإيرانية الإسلامية، هي نهضة إسلامية، وقد انطلقت لتحقيق الأهداف الإسلامية التي هي أهداف إنسانية بالكامل، إن كل آمالنا تتمحور كما يقول الخميني، حول تطبيق الإسلام وأحكامه التي تمثل ضمانا لاستقلال المسلمين وحريتهم وذلك فقد دعا المسلمين إلى أو حدة حتى يتمكنوا من تحقيق الآمال التطلعات وتطبيق أحكام الدين الإسلامي والثورة الإسلامية هي حركة دينية إسلامية من كافة النواحي، والسياسة ترحل فيها، فالإسلام دين سياسي، والسياسة ضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركة، المسلمون ضعفاء لا يستطيعون مواجهة الغرب، وهناك فرق من اجل تحرك الشعب لمصالحة، ،وقد تحولت الثورة من إطار المادية إلى إطار المعنوية.

- الثورة الإيرانية هي ثورة إسلامية خالصة وليست ثورة وطنية أو إسلامية أو حزبية، وذلك لان الشعب الإيراني يعشق الإسلام ويحبه وهو شعب مكافح.
- الثورة الإيرانية الإسلامية لم تكن من صنع قوة عظمى إحدى تريد أن تخرجها بقوة السلاح وتقمعها، بل انطلقت بين ظهراني الشعب الإيراني بنسائه رجاله وأطفاله وشيوخه، الأمر الذي يعطيها صفة الشعبية.
- الثورة جاءت لإقامة الحكم الإلهي وذلك لأنها : ثورة إلهية أي ثورة لله ومن اجل الله عز وجل حيث أن المتظاهرين طالبوا بالجمهورية الإسلامية وسيادة الحكم الإسلامي وإقامة أحكامه وإقامة العدالة المساواة.

ب) حفاظ الثورة الإسلامية على الشعب الإيراني : (ارذشب، 2013 / 1-4)

- يتحدث الخميني عن عملية حفظ الثورة الإسلامية على الشعب الإيراني ذلك لان الشعب كان يتمتع بالروح الدينية، والذين التفوا حول علماء الدين وتصدوا للمخططات البريطانية والأمريكية والصهيونية رافضين كل محاولات عزله عن دائرة الحضارة الإسلامية ، ودعمه للقضية الفلسطينية .
- تتميز الثورة بروح الانتماء الحضاري.
- تتميز الثورة الإيرانية بترسيخ الثورة للهوية الإسلامية لإيران، ولذلك كان الشعارات المرفوعة في أيام الثورة هي المطالبة بالتحرر من نظام الشاه والاستقلال من التبعية لأمريكا وإسرائيل ثم المطالبة بالجمهورية الإسلامية.
- تتميز الثورة أيضا بأنها :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) شعبية : شملت فئات الشعب الإيراني.

ب) الرسالية : لم تكن مطالب الثورة محدودة بإصلاحات محدودة في مجال الحكم أو الاقتصاد أو السياسة بل كانت ثورة أطاحت بكل النظام القائم، وإقامة مكانة نظاما مختلفا تبين أهدافا رسالية منبثقة من عمقه الحضاري.

ج) السلمية : رغم جماهيرية الثورة ، ورغم مواجهة المسيرات السلمية من هجوم عسكري شرس سقط فيه مئات القتلى إلا أن الجماهير حافظت على انضباطها والترقب بأوامر الخميني.

د) سرعة إقامة دولة المؤسسات : ما إن سقط نظام الشاه حتى بدأت القيادة في إجراء استفتاءات وانتخابات شعبية متوالية لانتخاب نوع النظام، ومجلس خبراء الدستور وإقرار الدستور ومجلس الشورى وانتخاب جمهورية وبناء الدولة القائمة على أساس المؤسسات الشعبية الرسمية في سرعة لا نظير لها في التحولات الثورية العالمية.

ومع كل ما واجهته الثورة الإيرانية من تحديات داخلية وخارجية كبيرة منذ بداياتها وبعد انتصارها وإقامة دولتها، فإنها حققت على كافة الأصعدة تحولات نوعية عميقة مؤثرة ، حيث نجحت في التخلص من دائرة النفوذ الأمريكي الصهيوني ، كما أن إيران أصبحت من دول عدم الانحياز ومن المدافعين عن حقوق الشعوب المستضعفة في العالم ولأجل ذلك كله يجب حفظ الثورة على الشعب الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السياسة الخارجية لولاية الفقيه تجاه المنطقة العربية

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، أعلنت سياستها الخارجية بمعايير مطلقة وشاملة ، بينت فيها دور إيران في خدمة الإسلام، ونادى قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني بوحدة المسلمين، متجاوزا الحدود السياسية القائمة بين الدول الإسلامية، وكان المبدأ الثاني الذي أعلنه الإمام الخميني في ظل الصراع بين الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، ودول العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو لا شرقية ولا غربية، والاعتماد على الذات، أما المبدأ الثالث فهو رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها الدول الكبرى لحماية الدول، والمبدأ الرابع هو دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي،وعلى رأسها حركة التحرير الفلسطينية. (محافظة، 2013 : 237).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية لولاية الفقيه.

المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية العربية وموقفها منت أزمات المنطقة بعد 2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

إن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وأسسها تنبع من الدستور الإيراني ومن أهم تلك الأهداف المبادئ ما يلي : (محمدي، 2013 : 1-2)

1- السعي إلى تأسيس امة عالمية واحدة : من منطلق الآية القرآنية : " إن هذه أمتكم امة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (المؤمنون، الآية 52)، إذ أنهم راوا الإسلام يدعو جميع المسلمين إلى الوحدة ، ولذلك يتحتم على الحكومة الإسلامية العمل لتأسيس ائتلاف إسلامي عالمي تجتمع امة الإسلام كافة تحت لوائه حتى يتسنى تحقيق امة واحدة نهاية الأمر، ويرون أن هذا الهدف ذاته لطالما كان يخيف أعداء الإسلام، ومن خلال تأسيس نظام فكري وروحي يتوحد تحت مظلته جميع المسلمين، وعليه يجب على المسلمين السعي والتغيير من اجل هذا الهدف.

2- حماية المستضعفين من المستكبرين : ينص البند الرابع عشر من الدستور الإيراني على أن الحكومة الإسلامية في إيران تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وان الاستقلال الحرية وإقرار حكومة العدل والحق لهو حق مكفول لجميع شعوب العالم، وعليه فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في نقطة من بقاع الأرض، وتباعا تتحرك سياسة إيران الخارجية على نصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين الأمر الذي من شانه تحقيق الأمة العالمية الواحدة.(الدستور الإيراني، 2015 : م14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- صيانة الاستقلال وحماية الحدود : ينص البند الثالث والخمسون بعد المئة من الدستور على صيانة استقلال الأراضي الإيرانية وبقاء حدودها بعيدة عن كافة أشكال التهديدات الخارجية ومن ثم جعلت السياسة الخارجية الإيرانية استقلال بلادها والدفاع عن حدودها وثغورها محور اهتمامها. (الدستور الإيراني ، 2015 : م153)

4- الدعوة : من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية أيضا ووظائفها الدعوة، بمعنى دعوة غير المسلمين إلى الإسلام استنادا إلى قوله : " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (النحل : الآية 125).

5- مبدأ لا شرقية ولا غربية : منذ قيام الثورة في إيران وهي ترفع هذا الشعار في سياستها الخارجية وذلك الشعار الذي يعني الحياد بالمنظور السياسي (الحياد عن الكتلة الشرقية الغربية.(محمدي، 2013 : 2).

ويحدد الدكتور علي اكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني الأسبق المرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية على النحو الأتي : (نوفل، 1992 : 8).

أولا : الاعتماد الثابت والراسخ على مبدأ (لا شرقية ولا غربية) والاستقلال وعدم الخضوع لأحد، وبعد انهيار النظام الشيوعي هناك فرصة تاريخية لشعوب العالم الثالث لكي تتحرر.

ثانيا التمسك بالإسلام في العالم الإسلامي والصحوة الإسلامية، واعتماد الإسلام للخلاص وبناء الأجيال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: تتعرض الأمة الإسلامية لهجمات ومؤامرات، والتكتلات التي كانت موجودة في السابق أصبحت اليوم تكتلا جديدا (واحدا) مبينا على الطغيان في مواجهة الأمة الإسلامية، ولذلك تشعر إيران الإسلام بقلق شديد حيال التطورات في البوسنة والهرسك وقمع المسلمين، ويهمنا أن نؤكد ضرورة وقف التدهور دعم الشعب الإسلامي وقضيته في البوسنة والهرسك، ونشعر أيضا بالقلق تجاه التوتر بين أرمينيا وأذربيجان، ولقد أصبح الشعب هناك ضحية ما يجري،وإيران ترفض التطورات الأخيرة كلها وتعارض أي تغير جيوسياسي في المنطقة وتعمل لإنهاء الحرب وعودة الأوضاع إلى طبيعتها هناك .

رابعا : الاهتمام التام بالقضيتين الفلسطينية واللبنانية وبالشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين يواجهان تهديدات خطيرة من خلال الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على حقوقها، وإيران الإسلام تعتبر أن دعم الشعب اللبناني الفلسطيني، وخصوصا المقاومين في جنوب لبنان الأراضي المحتلة، من أهم واجباتها الأساسية، وهي لن تبخل في تعزيز هذا النضال وتنمية قدراته لمواجهة الصعاب.

ولأنه من الصعوبة فهم السياسة الإيرانية الحالية من دون الرجوع إلى الجذور المبادئ الأيديولوجية التي نشأت عليها الثورة عام 1979 حيث إن المبادئ التي ارتكزت عليها الثورة ولاحقا الدولة هي : الإسلام والتشيع الثورية والثقافة الوطنية المكانة الإقليمية والدولية، والحاجات الطبيعية لإيران كجزء من المجتمع الدولي، فضلا عن أن السياسة الخارجية الإيرانية تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية وكسب الاحترام على صعيد العلاقات الدولية ونشر القيم الإسلامية.(مركز الوحدة العربية، 2001 : 532).

وأيضا ثمة مقاربة لمهندس السياسة الخارجية الإيرانية الدكتور علي اكبر ولايتي، يعطي فيها دور التأثير الإيراني على مستوى السياسة الخارجية لذلك يقول إن بلادنا معنية بالتطورات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـي جمهوريـات آسـيا الوسـطى بـسبب القرابـة الجغرافيـة والتاريخيـة والثقافيـة، وخـصوصا أن لهـا حـدودا مـشتركة طويلـة مـع هـذه الجمهوريـات، وأيـضا يـرى الـدكتور ولايتـي أن الإدارة الأمريكيـة تنسب عن غير وجه حق انهيار الشيوعية إلى تفوق أيديولوجيتها وسياساتها، وتصر على السعي لملءالفراغ الناشئ هناك لمصلحتها محذرا من أن مصادر عدم الاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى قد تمهد الطريق لنفوذ أمريكي متعاظم في المنطقة هنا يوضح وجهة النظر الخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية وتأثير إيران في الجهوريات الإسلامية من الطبيعي أن تصير مسؤوليتنا اكبر، نظرا إلى الدور الحيوي لجمهورية إيران الإسلامية في المنطقة، وفي ضوء التيار الجارف نحو الاستقلال في جمهوريات آسيا الوسطى فان جمهورية إيران الإسلامية تملك الثقافة الإسلامية الغنية قاسما مشتركا مع الدول المجاورة ولديها القدرة على ملء الفراغ الفكري والاقتصادي في هذه الجمهوريات وتلبية حاجاتها الثقافية.(نركز الوحدة العربية، 2001 : 9).

ولذلك تبقى مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، التي يمكن تلخيصها أيضا :

معاداة الامبريالية، والاكتفاء الذاتي، والاستقلال، ودعم المستضعفين، ومعاداة الصهيونية، لذلك يؤكد الرئيس روحاني انه يبحث عن سياسة خارجية معتدلة وبناءة، وسيتواصل طوال مدة ولايته النظر في هذه المبادئ في السياسة الخارجية الإيرانية التي هي جزء لا يتجزأ من فكر المرشد الأعلى وقيادته.(sermin, 2013 : 64) .

لذلك يمكن القول أن ابرز العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية : (عبد القادر، 2014 : 152).

أولا : روح المغامرة : حيث شكل الإسلام والقومية الفارسية القيم التي ارتكزت عليها الجمهورية الإسلامية سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : واقعية مرنة وسياسة دبلوماسية مرنة : حيث انتقلت السياسة الإيرانية في بداية الثورة من الاندفاع الثورية إلى سياسات خارجية أكثر واقعية ومرونة.

ثالثا : متغيرات الجيوبوليتك : حيث التبدل الداراماتيكي في بيئة الجيوبولتييك، المحيطة بإيران منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم حرب الخليج الثانية الثالثة واحتلال أفغانستان.

رابعا : الاثنية التعددية الإيرانية : حيث التنوع واضح في الاتجاهات القومية والدينية. (وكالة مهر الإيرانية ، 2013 : 1-2).

خامسا : معالجة المشكلات الاقتصادية .

خلاصة السلوك السياسي والاجتماعي للثورة الإسلامية في العام 1979 تمثل الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة، وتحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكليات يمكن أن تكون هي نفسها مصدرا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية في البلاد، ووفقا للدستور وأداء السياسة الخارجية، يمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات : (مرجع القل، 2006 : 37) .

1- التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية السيادة الوطنية.

2- الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر التعارض مع الكيان الإسرائيلي.

3- إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

ويوضح الخبير في الشؤون الإيرانية محمود سريع القلم في متابعة الموازية لأهداف السياسة الخارجية الإيرانية، أن موضوع التنمية الاقتصادية الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية، لا يتنافيان لا يتناقضان مع الوسط الخارجي رغم أن إفرازاته يصاحبها نوع من الخلاف التنافس الطبيعيتين ، ومن ناحية أخرى إذا كان هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إيجاد مجتمع ديني هدفا داخليا بحتا، تسخير طاقات البلاد لإيجاد المؤسسات الثقافية السياسية والاقتصادية المحلية اغنائها على أساس التعاليم الإسلامية الشيعية، فانه يبدو أن الوسطين الإقليمي والدولي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لن يمكنهما زج انفهما في شؤون إيران خصوصا مع الاستقلال السياسي الذي تتمتع به، وبعبارة أخرى، فان لدى إيران القدرة الفكرية النظرية السياسية لاستثمار الطاقة الكامنة لبناء نظام إسلامي، كما أن الأزمات والتناقضات الزمانية كلها تحدث حينما نتقدم بموازة الهدفين الآخرين نحو تحقيق الهدف الثالث، أي أن تعتمد إيران، وتزامنا مع مسيرتها التنموية الاقتصادية وبناء المجتمع الديني، على حل القضايا السياسية الاجتماعية للعالم الإسلامي(سريع القلم،2006 : 44).

ووفق البعض فان السياسة الخارجية الإيرانية تتبنى أربعة نماذج رئيسة هي التبني التحفيز الذاتي والمساومات التصلب : (مباشر، 2012 : 325).

1- إستراتيجية التبني : حيث تعتمد على الالتزام بالأعراف الشرعية الدولية، وقد ظهرت بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة حرب الخليج الثانية حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على بغداد.

2- إستراتيجية التحفيز الذاتي : وتهدف إلى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية والإقليمية الآسيوية والخليجية العربية، وفي إطار هذه الإستراتيجية أعلن هاشمي رفنسجاني استعداد بلاده للتوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق يوم 3 شباط / فبراير 1991 وقد رفض البيت الأبيض الفكرة في اليوم الأول.

3- إستراتيجية المناورات : تدخل هذه الإستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية وتهدف إلى تحقيق أعلى معدل من الربح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- إستراتيجية التصلب : تهدف هذه الإستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن الغرب وخاصة الولايات المتحدة وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسة للثورة وعدم التخلي عنها، وهذه الإستراتيجية ليس لها علاقة فقط بالنواحي القانونية الدستورية بل تمتد إلى ما يسمى بالنفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين ذات الجذور التاريخية والثقافية وعادة ما تبدو بشكل تصريحات حادة من قبل العلماء للهجوم على الهيمنة الخارجية أو عند إستراتيجية الحشد التجييش الداخلي الخارجي وإبراز الظلم الواقع على الذات من قبل الآخرين التي تسمى Camerlism self – image، وهذه الأنماط الإستراتيجية الأربعة في سياق السياسة الخارجية الإيرانية تكشف النقاب عن مدى تعقيد إجراءات صنع القرار الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تتصف السياسة الخارجية الإيرانية وخاصة تجاه المنطقة العربية بطبيعة معقدة وغير مفهومة في بعض الأوقات، فالباحث المهتم بهذه السياسة يجد عند متابعته لمرتكزات تلك السياسة وخطوطها الثورية الابهامات ظاهرة في جوانب كثيرة منها، حيث يتداخل فيها الديني بالقومي والثورية بالبراجماتية والإثارة المراوغة وتوزيع الأدوار اللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية. (الاحوازي، 2013 : 1-2).

يتناول هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق.

ثانيا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه اليمن.

ثالثا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق

في الحلة مع العراق، لا شك أن العراق وإيران بلدان محوريان في الشرق الأوسط ، وطبيعة العلاقة بينهما تحدد شكل المنطقة برمتها، ولم تكن العلاقات العراقية الإيرانية في اتجاه واحد، على الرغم من المصالح المشتركة بين البلدين، بل شهدت حالات استقرار في بعض الأوقات مقابل بعض المشكلات في أوقات أخرى، وهذا بطبيعة التداخل الجغرافي بين البلدين، وبالتالي فان الأحداث والمتغيرات السياسية أظهرت أن من مصلحة العراق المنطقة إيران تحديدا بروز العراق كقوة إستراتيجية سليمة وتكاملية مع دول الإقليم، فعراق مجزأ أو ضعيف أو تابع سيقود الداخل العراقي الإقليمي إلى صدامات انهيارات وفق وجهة النظر الإيرانية.

وكانت إيران من أوائل الدول المرحبة التي أعلنت تأييدها للشعب العراقي أثر سقوط النظام السابق، وكذلك في موضوع الاعتراف بمجلس الحكم والحكومات العراقية اللاحقة، كما أن العراق هو الآخر عمل على تنشيط العلاقات بين البلدين التي شهدت تطورا ملحوظا، إضافة إلى التنسيق بينهما الذي تمخض عن توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون، ومنذ بداية التغيير في العراق سنة 2003 سعى العراق إلى الحكمة الابتعاد عن المشاكل، حتى في أصعب الظروف، ورفض وجود منظمة مجاهدي خلق المعارضة على أراضيه، وكانت إيران منذ سقوط نظام صدام، منفتحة على النظام السياسي الجديد في العراق واستمرت العلاقات في حال تفاعل مستمر بشكل أو بآخر، وهذا يدل على عدم إمكانية حصول أي تغيير كبير في السياسة الإيرانية الخارجية في الملف العراقي ، ويبدي قائد الثورة اهتماما واسعا بهذا الملف، وحاولت بغداد منذ التغيير أن تلعب دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر الإيرانية الغربية، كان آخرها اجتماع للمفاوضات الإيرانية مع مجموعة 5+1 في بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمقابل يعد الرئيس روحاني علاقة طهران مع بغداد إستراتيجية، وأكد ضرورة الإسراع بالتعاون بين البلدين في مسار رغبات الشعبين الإيراني العراقي ومصالحهما، من اجل إزالة الإجراءات العدائية السابقة في عهد حزب البعث، وأشار روحاني إلى : أننا نعد العلاقات بين إيران والعراق وإستراتيجية ، ونسعى لتوفير أرضيات التنمية طويلة الأمد للعلاقات بين البلدين في كل المجالات خاصة في المجالات الاقتصادية البنى التحتية (العالم، 2013: 11).

لذلك من المتوقع عدم تغيير السياسة الإيرانية في تجاه العراق، وخصوصا مع أحداث الموصل في حزيران / يونيو 2014.

وقدمت إيران المساعدة بكافة أشكالها لدعم العراق في حربه مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS، سابقة بذلك التحالف الدولي ضد التنظيم.

ووفق محمد شريعتي ممثل إيران السابق لدى منظمة التعاون الإسلامي،إن زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى طهران في تشرين الأول / أكتوبر 2014، كأول زيارة له يراد منها إرسال عدة رسائل منها أن إيران هي من ساعدت العراق في حربه ضد داعش، وتأكيد العراق على ضرورة مشاركة إيران في تحالف مكافحة الإرهاب، الدولي، ويعتقد البعض أن زيارة العبادي إلى إيران أثبتت خطا الولايات المتحدة بخصوص عدم وجود إيران في الائتلاف. (Cshariati, 2014 : 1).

ثانيا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه اليمن :

مرت العلاقات الإيرانية اليمنية بالمراحل التالية :

- المرحلة الأولى : 1990-1992 : حيث نشط الاتصال السياسي بين البلدين، والتغاضي عن الخلافات فيما بينهما على أثر الحرب الإيرانية العراقية، وتم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي، وقد اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية في هذه الفترة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصلحة المصالحة ، واعتماد السياسة البراغماتية الاقتصادية.(أبو طالب ، 1994 : 223).

- المرحلة الثانية : 1992–1994 : وهي مرحلة توحيد شطري اليمن، وقد كانت العلاقات بين إيران واليمن في هذه المرحلة قد اخذ شكلا دبلوماسيا دون أن يجري أي نوع من التعاون بين البلدين.(العود، 1998 : 30–31).
- المرحلة الثالثة : 1996–2003 : مرحلة تعزيز آفاق التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية العلمية، وقامت السياسة الخارجية لإيران في هذه الفترة على أساسي الاحترام المتبادل والمصلحة المنفعة للطرفين.
- المرحلة الرابعة 2003–2013 : مرحلة التأزم في العلاقات بين إيران واليمن، حيث أن إيران في بداية الأزمة اليمنية قامت بالتدخل في تلك الأزمة لصالح الحوثيين واتسمت سياسة إيران الخارجية في هذه المرحلة بالتورية المراوغة وتوزيع الأدوار وتهديد الأمن القومي لليمن. (مصطفى، 2013 : 1) .
- المرحلة الخامسة 2013–2018 : مرحلة الأزمة الحقيقية في اليمن، حيث تعد الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة، والقوى السياسية والقبائل على حد سواء، وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل الخارج وشكلت إطارات الأزمة الحالية، ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي ، وعلى وجه التحديد بين ما يعرف بالحوثيين وحزب التجمع اليميني للإصلاح والقوى المتحالفة معه، علما بان الطرفين كانا قد عملا معا بشكل مباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إيران فقد دعمت الجماعة الحوثية منذ بداياتها، وذلك عبر الجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية كما استثمرت إيران في الحوثيين عسكريا وامنيا من خلال تدريبهم في إيران ولبنان حسب الرئيس اليميني هادي عبد ربه منصور ضلا عن دعم قناة إعلامية تابعة للحوثيين ، وكل هدف إيران من ذلك هو أن تكون إيران دولة رخوة تستطيع أن توظفها في تحجيم الدور السعودي ودول الخليج، كما تشكل لها نفوذ استراتيجيا على مضيق باب المندب معبر الملاحة الدولية. (نوفل، وآخرون، 2015 : 35).

ثالثا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان :

اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان بالتعاون والمصلحة المتبادلة، وذلك من خلال ذراعها الرئيس في لبنان وهو حزب الله ، لم تكشف إيران بمساندة حزب الله من خلال تأسيس الحزب في عام 1982 بل قدمت وما زالت كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والإعلامي والمؤسسي والعسكري كي يصبح الرقم الذي لم يمكن تجاوزه في المعادلة اللبنانية، وقد ساندت إيران حزب الله في تحرير الأراضي اللبنانية، سنة 1982 حتى جلاء الاحتلال الصهيوني 2000، واعتداء عام 2006 حرب تموز ، وتقوية نفوذ الحرب بل أعلنت إن دعم الحزب هو واجب مذهبي وثوري، وضغطت على الحكومة اللبنانية بالنشاء قناة لحزب الله، قناة المنار وأصبح حزب الله احد الأذرع الإيرانية، في لبنان والمنطقة لتحقيق مكاسب سياسية إيرانية، وخلق حالة من التوازن السياسي مع الجانب الإسرائيلي، أما سياسة إيران تجاه الدولة اللبنانية فقد اتسمت بالمصلحة المتبادلة حينا، والثورية ، والخداع مرة أخرى.(المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2016 : 1-5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب

هناك ثلاث مدارس فكرية في النظام السياسي الإيراني فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي (موسيان، 2014 : 1-2)

المدرسة الفكرية الأولى : " تعتقد هذه التي ينتمي إليها السيد الخامنئي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتخلى عن سياساتها القائمة على الهيمنة ونتيجة فان جمهورية إيران الإسلامية تفرض هذه الهيمنة الأمريكية، وتعتقد أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو إسقاط النظام القائم في إيران وإقامة نظام جديد، مثل نظام الشاه الذي كان يقبل العلاقة بين الراعي والعميل.

وبسبب عدم الثقة العميقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فان دعاة هذه المدرسة ينظرون بمنتهى الريبة إلى أية جهود مصالحة ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن هذه المدرسة أيضا لا ترفض رفضا قاطعا انفراج العلاقات بين البلدين. (موسيان، 2014 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أهداف السياسة الخارجية تجاه الغرب.

وحيث أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية تأسست على معارضة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها سلطة مارست وصاية سابقة مباشرة على البلاد، بل بصفتها رمزا للامبريالية والاستكبار العالمي، وفق وجهة نظر تلك المدرسة لذلك ثمة اعتقاد أنصار هذه المدرسة بان الأمريكيين ليسوا على استعداد لتقديم أي تنازلات اقل من تغيير النظام الإسلامي.

المدرسة الفكرية الثانية : ترى أن هناك عداء متأصلا بين نظام إيران الإسلامي والغرب ويقولون : إن الطريق إلى النجاح الكبير هو المقاومة، حتى تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بإيران، وتحترم هويتها كما هي، ومن وجهة نظرهم فان التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية يعني قبول الهزيمة ، ولهذا يجب اعتبار ذلك خطا احمر. (موسيات، 2014 : 2) .

ونعتقد ما حصل في تشرين الثاني / نوفمبر 1979، واحتجاز الرهائن الدبلوماسيين في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 444 يوما بسبب صدمة لا تزال حاضرة في أذهان تلك المدرسة.

أما المدرسة الفكرية الثالثة : فيتفق ممثلوها مع فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تغيير النظام إذا استطاعت إلى ذلك سبيلا، ومع ذلك فإنهم يعتقدون أن هناك مصالح مشتركة كثيرة، وان هذه المصالح المتبادلة تعاني من العراقيل نتيجة للعلاقات العدائية بين البلدين، وعلى سبيل المثال يرون أن الإرهاب والتطرف يمثلان عدوا مشتركا وخطيرا لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وهذا الاتجاه يؤكد أن دائرة المخاطر على الطرفين تفرض عليهما التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤكد مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق هنري كنسجر، في كتابه الجديد النظام العالمي وفي فصل خاص عن منهجية التعامل الأمريكية مع إيران، جهل العالم الغربي ومنهم الأمريكي بالتعامل مع إيران، فيقول : إن ثورة آية الله الخميني في القرن العشرين ضد نظام الشاه صورت على أنها حركة معارضة تطالب بالديمقراطية المساواة الاقتصادية في الجوانب التي فشل فيها نظام الشاه، ولكن تبين فيما بعد أنها جاءت بتصورات اكبر وأعمق، لشكل موازين، القوى، ما قبل عصر وستفاليا.(Kissinger. 2014 : 152) .

ولا اعلم معنى حديث كسنجر 91 عاما إذا اعتمدنا التفسير العصري المنطقي لعلاقة إيران بشكل الدولة الحديث ووفق منطق تعدد الأقطاب في إطار العلاقات الدولية، وما علاقة معاهدة وستفاليا التي جاءت لمعالجة شكل الدولة القومية في أوروبا، بسياسة إيران الخارجية، تلك المعاهدة التاريخية التي استفاد من خلالها بعض الدول أكثر من غيرها، وحازت خلالها هولندا وسويسرا الاستقلال وأصبحت فرنسا قوة عظمى، وانعكست سلبا على ألمانيا، وما علاقة شكل هذا النظام القديم بما يجري اليوم في عصر العولمة.

ثم يستدرك لاحقا بالقول : ضرورة فتح نهج جديد للعلاقات الأمريكية الإيرانية مع تطور التفاوض في البرنامج النووي الإيراني، وكثيرا ما يستشهد بمثال العلاقات السابقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتطورها، من العداء.

إلى القبول المتبادل ، ثم إلى التعاون خلال مدة قصيرة نسبيا عام 1970 وكأن كنسجر هنا يحاول التذكير بدوره السابق في موضوع العلاقات مع الصين الشعبية، دبلوماسية البينغ بونغ(Kissinger, 2014 : 165).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول : من حيث المبدأ يجب على الولايات المتحدة الأمريكية التفاهم مع إيران على أساس الفهم الجيوسياسي، وفق مبادئ وستفاليا، وتطوير مفهوم التوافق وفق النظام الإقليمي، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام كما يرى كنجسر، بحاجة إلى إيجاد دور متوازن في الشرق الأوسط في طبيعة علاقاتها مع إيران والكيان الإسرائيلي لكونها، وفق كسنجر لا تتحيز إلى طرف مقابل طرف آخر، ولكي لا تنجذب إلى إستراتيجية متناقضة الأطراف لتتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من أن تكون عاملا حاسما، ما إذا كانت إيران سوف تنتهج طريق الإسلام الثوري، أو الأمة العظمية المشروعة وفق نظام وستفاليا، وبالتالي : وفق كسنجر على الولايات المتحدة أداء هذا الدور وليس الانسحاب.(Kissinger, 2014 :168-169) .

حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية ثوابت سياسية في إيران تعكسها حقائق سياسية وإستراتيجية تنطلق من مصالح أمريكية ثابتة، فهذه المصالح لم تعتمد تقتضي المحافظة على استقلال إيران بعيدا عن الخطر السوفيتي، وابتدءا من القرن التاسع عشر، وحاولت بريطانيا الدفاع عن إيران من اجل الوصول إلى الهند والطرق البحرية المؤدية إليها دون وقوع أجزاء كبيرة من إيران تحت السيطرة الروسية كما جرى مع دول آسيا الوسطى المجاورة التي احتلها القياصرة، ولولا تدخل الولايات المتحدة في عام 1946 لكان اقلم اذربيجان شمال غربي إيران وقع تحت السيطرة السوفيتية تمهيدا لتقسيم البلاد، وخلال الحرب الباردة ساعدت إيران في مقاومة السوفيت في أفغانستان التغلغل إلى الشرق الأوسط، وعليه نرى أن المصلحة الأمريكية سارت مع أهداف إيران في الاستقلال، حيث كان هناك اعتقاد عند صانعي القرار في الولايات المتحدة في تلك الحقبة أن الشاه دعم الولايات المتحدة دعما عميقا أيام الحرب الباردة وان حافز الولايات المتحدة لم يكن العاطفة بقدر تقدير الأهمية الجغرافية لإيران ومواردها والتعداد السكاني لها، (كسنيجر ، 2002 : 197-198).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذا المعنى يقول مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق هنري كنسجر : لا يوجد حافز جيوسياسي أمريكي للعداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن إيران مستمرة في توفير الأسباب التي تبقي أمريكا بعيدة عنها، فقد عبرت الولايات المتحدة من خلال العديد من الإدارات عن استعدادها لتسوية العلاقات مع إيران، ويمكن لإيران لعب دور حيوي وحاسم أحيانا في الخليج في العالم الإسلامي، ولا تحتاج الحكومة الأمريكية الحكيمة إلى أية توجيهات بشان الرغبة في تحسين العلاقة، مع إيران، ويردف كسنجر قائلا : هناك أوقات يتعين فيها أن تكون المصالح الاقتصادية مستعدة للخضوع للمصالح الأمنية الأوسع، والزعامة المقيمة في أوروبا تخضع للجزاءات التي أجازها الكونغرس الأمريكي منتهكي العقوبات، فمن الصعب تبرير تطبيق قوانين خارج حدود الأراضي الأمريكية على الحلفاء، وهذا يتطلب إعادة النظر في الموقف. (كسنجر، 2004 : 197-198).

السياسة الأمريكية تولي إيران الاهتمام لأسباب متعددة منها أن لإيران تأثيرا كبيرا في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا نتيجة اضمحلال النفوذ الروسي، من هذا المنطلق تعد إيران لاعبا جيواستراتيجيا، كما أن إيران تعد محورا جيوبولوتيكيا مهما، يوفر دعما مبنيا للتنوع السياسي الجديد في آسيا الوسطى، وذلك بسبب تحكمها بالساحل الشرقي من منطقة الخليج العربي، وتعد حاجزا إمام أي تهديد روسي على المدة البعيد، كما أن هناك موضوع المنافسة في البلقان الاوراسية التي تدور بين دول ثلاث متجاورة هي روسيا الاتحادية وتركيا وإيران مع فرضية احتمال دخول الصين كمنافس رئيس في نهاية الأمر. (برنسجكي، 1999 : 66).

لذلك يتحدث برنجسكي في كتابه : رقعة الشطرنج الكبرى، عن البلقان الاوراسية محددا تسع دول هي : كازاخستان وطاجاكستان وتركماستان وأذربيجان وارمنيا وجورجيا وأفغانستان، مضافا إليها تركيا وإيران، هذه الدول التي لها دور جيواستراتيجي في المنطقة المذكورة، وتركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيران من وجهة نظر بريجنسكي هي أكثر أهمية وحيوية من الدول الأخرى في المجالين السياسي والاقتصادي، وبذلك يكون كل منهما لاعبا جيواستراتيجيا مهما في المنطقة، كما أن إيران لست مهمة لدورها كلاعب جيواستراتيجي فحسب بل لكونها محورا جيوبولتيكيا أيضا تكتسب ظروفها الداخلية أهمية حاسمة في مصير المنطقة، وتعد قوة متوسطة الحجم لها تطلعات إقليمية قوية ، ولهذه الأسباب ، بدأت الإدارة الأمريكية تبحث عن السبل الكفيلة للتقارب مع إيران، وفي هذا الشأن يقول كسنجر : تقتضي الحاجة الدبلوماسية التقليدية ضرورة تحسين العلاقات إما مع العراق، وإما مع إيران بحيث تشكل إحدى هاتين الدولتين جزءا من توازن القوى في المنطقة، وفي الوقت نفسه إذا ضم الحلف إليه طرفا واحدا من دون تقديم مقابل فانه لن يحظى بمساندة الرأي العام ينبغي بذل مجهود رئيس للتوصل إلى إجماع لدى الدول ذات التوجه الأطلسي على أن تمد الدبلوماسية إلى ممارسة ضغوط معقولة وتتفق علة مقترحات تتعلق بإيران وبإتباع سياسة ثابتة ومتماسكة وتصالحية، وان اتخاذ إيران قرارا بإجراءات ملموسة يمثل الأساس الوحيد الذي يعتمد عليه من اجل علاقة تعاون بعيدة المدى.

وربما يعتقد أن الرغبة الأمريكية في تحسين العلاقات مع إيران ، أصبحت أكثر إلحاحا منذ أن فاز محمد خاتمي في الانتخابات التي جرت في إيران في 23 أيار / مايو 1997، وهو صاحب وجهات نظر فكرية من الحضارة الغربية، يقول في هذا الشأن، : يفصل بين الحضارة الإسلامية القديمة أو حضارة المسلمين على الأصح، وبين حضارتنا المعاصرة، حضارة الغرب، وهي حضارة ايجابياتها ليست بالقليلة وسلبياتها ليست بالأقل وكانت ايجابيات حضارته وسلبياتها حقيقية قائمة يتأثر بها على نحو ما مصير البشرية جمعاء، ويردف خاتمي قائلا : فقد رأى البعض في الغرب تجليا من تجليات الشيطان وبؤرة للخبث الفساد، فأوصوا بايصاد كل الأبواب بوجهه صونا لفكرنا وحياتنا من التلوث، غافلين أن الحضارة الغربية أمر واقع ذو جذور في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاريخ متسع باطراد، نشا في سياق ويتحرك في سياق، وان رفض الحضارة الغربية والزراية عليها لا يغيران من واقع وجودها وقيامها شيئا ولا يقللان من نفوذها وتأثيرها في مجتمعنا وحياتنا وهو ما نشهده كل يوم. (خاتمي، 2004 : 17-19).

فضلا عن ذلك، فقد أشار خاتمي في اجتماع الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي في طهران إلى حوار الحضارات، ناهيك بشمول خطابه أمورا تؤكد على الحوار الثقافي بين الأمم (كنسجر، 2002 : 20) .

وقد أكد خاتمي الموضوع نفسه في أثناء كلمته إمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة الخمسين عام 1988(جمال الدين، 2001 : 61).

وأكثر من هذا فقد استخدم خاتمي تعبير الشعب الأمريكي العظيم كمبادرة منه للتقارب من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الشأن ، بعث خاتمي برسالة إلى الأمريكيين جاء فيها، فإذا كان القرار الأمريكي يؤخذ في واشنطن، وليس في تل أبيب، فان المصالح القومية للأمة الأمريكية لا تبرر مطلقا استمرار القطعية بين الأمتين الأمريكية والإيرانية، ناهيك بانعدام الحوار بينهما .(الحسيني، 1999 : 22-24).

وقد كشف خاتمي، شروط نجاح أي حوار، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر بين واشنطن وطهران بقوله : إن على الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أرادت أن تفتح ثغرة حقيقية في جدار انعدام الثقة المزمن بين الجانبين، أن تتخلى قبل كل شيء عن سياسة اعتبار الدول الأخرى اقل منزلة منها، وفي غير ذلك فان أي حوار لن يكون مجديا ولن يفضي إلى نتائج ايجابية، وهناك سياسة الحذر من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران ، هذه السياسة لها علاقة :

1- وجود الخلافات بين وجهات النظر الأمريكية والإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- من الممكن أن يمارس الكيان الإسرائيلي ضغوطا على الإدارة الأمريكية اعتقادا من هذا الكيان بان إيران تشكل مصدرا من مصادر تهديد أمنه القومي.

ولا يمكن مقارنة خاتمي بالشيخ حسن روحاني ، لأننا نعتقد أن المقارنة غير صحيحة رغم تقارب التوجهات الظروف، فقد انتهت حقبة خاتمي على مستوى الخطاب، لكن حتى الخطوات العملية الأخيرة، تبدو قد تمت على مستوى التفويض من قبل المرشد بشكل واضح وعملي.

وعلى الرغم من العداء ضمن دبلوماسية الصوت العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فقد أعطى القادة الإيرانيون مؤشرات عديدة منذ نهاية عام 2005، على رغبتهم في فتح قنوات لمفاوضات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لبحث المسالة النووية والمسائل الأخرى العالقة بين البلدين . (عبد القادر، 2013 : 441).

بالمقابل يتعرض اوباما لضغوط من أعضاء مجلس الشيوخ الصقور مثل جون ماكين وماركو روبيو ليندسي غراهام وروبروت منديز، وسيحاول إقناع إيران بالتمسك بوعودها، ويقف اوباما إمام مفترقين : إما انتظار ما ستعود عليه سياسة الليونة مع إيران من مكاسب، وإما العودة إلى النهج المتشدد في السياسة الحالية مع خيبة أمل من الأداء الإيراني، بالمقابل يواجه حسن روحاني نصيبه من الصعوبات، وهو يحتاج إلى منع التصريحات الاستفزازية من داخل منظومة الحكم. (sermin, 2013 : 65).

وعلى الرغم من وجود زعم وادعاء أمريكي بان الشيخ حسن روحاني فاوض الولايات المتحدة الأمريكية بنفسه أيام أزمة الرهائن في طهران عام 1986(Harris, 2013 : 26).

لكن ثمة دعوات أمريكية تنادي بالحوار مع إيران بعد صعود الرئيس روحاني للرئاسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أوضح رايان كروكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق في أفغانستان والعراق أهمية الحوار مع إيران، واعتبر السفير الأمريكي : أن الحوار مع طهران هو الذي قاد تفاهمات مهمة، كذلك اتفاقات ضمنية حول القضايا الأمنية المختلفة في أفغانستان، لكن تصريحات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حول محور الشر عام 2002، والذي اختتمها بالقول إن : الولايات المتحدة لا تزال في حالة عداء صريح مع إيران على الرغم من تعاون القيادة الإيرانية مع جهود الحرب الأمريكية، لكن كروكر يشير إلى حدوث حوارات فيما بعد حول العراق أسفرت عن ترتيبات مهمة أفادت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والمنطقة، وعد كروكر إيران لاعبا عقلانيا يجيد فنون اللعبة.(crocker, 2013 : 1-2).

لذلك تبقى سياسة الحوار مع طهران متغيرا جديدا في السياسة الأمريكية تجاه الملفات العالقة، ولكنها لا تزال متغيرا نظريا على مستوى الخطاب السياسي لم تصاحبه خطوات تنفيذية في الولاية الأولى للرئيس باراك اوباما الذي لم يقدم تفاصيل أو خطوات محددة بشان سياسته تجاه إيران، واكتفى بالتأكيد على أن الحوار سيكون محور هذه السياسة.(عبد القادر،2010: 245).

لكن حسب الرؤية الإيرانية فان التطورات السورية ومجيء الرئيس روحاني، شكلا عنصرا ضاغطا على الغرب للحوار مع إيران، ويعتقد بعضهم أن هناك فرصة تاريخية لتحقيق التقارب بوجود اوباما الانتصار في ظل ظروف حساسة، على الرغم من أن اوباما لم يكن مهتما بانجاز الانتصار الدبلوماسي الذي سعى إليه بل عمد إلى فرض العقوبات التي كان يامل تجنبها، وعلى الرغم من التواصل واسع النطاق، والفوائد الإستراتيجية الواضحة، والفرصة غير المسبوقة للحوار، وجد اوباما نفسه في الولاية الأولى في علاقة مواجهة مع إيران.(باريس، 2012 : 277).

المدرسة الواقعية التي ينتمي إليها الرئيس الأمريكي باراك اوباما، تحدثت بشكل مسبق عن نية أمريكية لتغيير سياستها تجاه إيران، وحاولت إدارة المحافظين الجدد بشتى الطرق أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناى بنفسها عن الحوار الدبلوماسي المباشر، لكن ربما بسبب التعقيدات الإقليمية اقتنع صناع القرار في الولايات المتحدة بان التفاوض أمر لا بد منه، لا سيما بعد حرب العراق وأفغانستان وعجز الإدارة الأمريكية عن تحقيق أهدافها، وبان الدرس الرئيس الذي ينبغي استخلاصه بعد قيام الحربيين في المنطقة، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفشل بكل معنى الكلمة في حربها على الإرهاب، إذا لم تستعن بأحد الأطراف المحورية في المنطقة بل الأساسية وهي إيران. (منشوري، 2010 : 37).

ولذلك يصر الكثير من المتابعين اليوم على ضرورة تبني سياسة فتح الأبواب لمفاوضات مباشرة وغير مشروطة وشاملة على مستويات دبلوماسية رفيعة، ومن أيد هذه الفكرة (غاري سيك الذي عمل في قضية إيران في مجلس الأمن القومي الأمريكي في زمن فورد كارتر وريغان رأى أن منهج العقوبات الصارمة لم يتمكن من إيجاد أي حل، وفق نظرهم بل زاد الأمر سوءا.(منشسوري، 2010 : 37).

حتى أن قائد الثورة السيد علي الخامنئي وصف المفاوضات الأخيرة بين طهران ودول 5+1 حول الملف النووي الإيراني بأنها كشفت العداء الذي تكنه الولايات المتحدة لإيران وشعبها، وأوضح السيد الخامنئي أن أعداء الثورة واقفون اليوم أيضا بكل قواهم ولم يتخلوا عن عدائهم لكنهم سيتراجعون لو اضطروا إلى ذلك، ونبه السيد المرشد إلى أن : النصيحة الدائمة للمسؤولين هي الاهتمام بالطاقات الداخلية لحل المشاكل ولا ينبغي عقد الأمل على الخارج، واعتبر قائد الثورة أن الأعداء لم يعرفوا الشعب الإيراني قط، وهن يتصورون انه استسلم إمامهم بسبب ضغط الحظر الحصار الاقتصادي، لكنهم مخطئون، وأضاف أن إحدى ثمار المفاوضات الأخيرة هي انكشاف عداء أمريكا لإيران وشعبها والإسلام المسلمين. (صحيفة السفير، 2014 : 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمفاوضات ما زالت جارية مستمرة، والمفاوضون الأمريكان الأوروبيون يتحدثون عن تفاؤل حذر للوصول إلى اتفاق شامل، فيما تمارس إيران أقصى درجات ضبط النفس في التصريحات العلنية، على أمل تعزيز مناخ جديد، وكان آية الله السيد الخامنئي وصف المحادثات النووية بأنها جزء من الصراع بين القتال التسوية. (Kissinger , 2014 : 166).

ووفق وزير الدفاع الأمريكي السابق جون بانتيا ورئيس CIA ، ففي أوائل عام 2012، كانت القيادات الإسرائيلية قد بدأت تتحدث على نحو متزايد عن البرنامج النووي الإيراني ودار حديث إيراني مستمر بضرب مصالح الكيان الإسرائيلي في حال تعرضت مصالح إيران للخطر، وبالتالي فان الأمور كانت تتجه نحو الصدام. (panetta, 2014 : 403).

حتى إن مساعد الرئيس اوباما والمفاوض الأمريكي دينس روس يرى أن من الصعوبة التوصل إلى تفاق شامل على وجع التحديد لأنه يتعلق بالتراجع عن قدرات قائمة بالفعل وكان الاتفاق المؤقت في الأساس، عبارة عن إستراتيجية سقف مقابل سقف أي أن إيران تضع سقفا لبرنامجها، عبر عدم زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي أو مخزون اليورانيوم المخصب الذي تملكه عند مستوى 5%، بالمقابل وعدت الولايات المتحدة بعدم تبني أي عقوبات جديدة في الستة أشهر المقبلة مع تخفيض العقوبات التي تتعلق بالبتروكيماويات السماح لإيران بالحصول على 4.2 مليارات دولار من الأموال المجمدة سابقا، وبالتالي فان تتبي منهجية سقف مقابل سقف، لم يكن أمرا سهلا ولكنه اقل صعوبة من تبني منهجية التراجع مقابل التراجع، ويتفق روس مع رؤية الرئيس اوباما ووزير الخارجية جون كيري في أن ممارسة ضغوط إضافية الآن من شانها أن تقوض جهود الرئيس روحاني، وتعطي الإيرانيين مبررا للانسحاب من المفاوضات بين الطرفين.(Ross, 2014 : 1-7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

وجهة النظر الإيرانية حول برنامجها النووي

تشير الدلائل إلى التقدم إيران في إنتاج أسلحة نووية، ويؤكد بعضهم دعاوي طهران أنها لا تسعى إلى حيازة القنبلة ، لان الإسلام يحرم أسلحة الدمار الشامل، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانيات من القرن الماضي، قام العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية في بعض المعارك، ولكن الإيرانيين لم يردوا بالمثل لان آية الله الإمام الخميني كان يعتبر أن هذه الأسلحة ينبغي تحريمهما طبقا للشريعة الإسلامية، وفي تشرين الأول / أكتوبر من العام 2003 ، اصدر مرشد الثورة الإسلامية في إيران، السيد على الخامنئي ، فتوى شفوية تحرم إنتاج أسلحة الدمار الشامل بأي شكل من الأشكال، من هذا المنطلق أكدت إيران أنها لا تسعى إلى حيازة القنبلة، كون الإسلام يحرم أسلحة الدمار الشامل.

من ناحية أخرى، أكد آية الله السيد علي الخامنئي في خطاب له حول موضوعات عدم الانتشار النووي، مخاطر إنتاج أو تخزين أسلحة نووية، مضمنا كلامه موقف الشريعة الإسلامية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة وتعتبرها حراما، (درويش، 2011 : 8-10).

ويبدو أن الولايات المتحدة والدول الغربية تنظر إلى فتوى آية الله علي الخامنئي نظرتين: الأولى أن هذه الفتوى تعد ضمانا والولايات المتحدة في ممارسة الضغوط على إيران، ولعل هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع إيران إلى الحصول على الطاقة النووية، من بينها كيفية الحصول على الطاقة الكهربائية إمام حرب الاستهلاك المحلي للطاقة، ورغبة إيران في الاحتفاظ بالنفط والغاز هاس : إن السذاجة أن نصدق أن إيران، البلد الذي ينعم باحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي وثاني اكبر احتياطات النفط في العالم، تحتاج حقيقة إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء (هاس، 2007 : 130)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن وجهة النظر هذه تناقض الرأي لذي تمسك به وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كسنجر والذي وقع ذات الرقم 292، والتي فسرت آنذاك بأنه تم التحضير لاتفاق تجاري محض بين الشركاء.

وهذا الوضع يبين بجلاء مبدأ الكيل بمكيالين، فالمنطق بسيط إلى حد البدائية : إن كانت الدولة حليفة للولايات المتحدة ، فكل شيء مسموح لها، بما في ذلك بناء السلاح النووي، بحيث يتم اعتباره محض تجارة، لكن ما إن تتغير سياسة هذه الدولة لا تعود حليفة للولايات المتحدة ،حتى تكون أي بحوث في مجال تخصيب اليورانيوم من اجل بناء السلاح النووي ، وتصبح الطاقة النووية كمالية اقتصادية للدولة المعنية.(اللايبف، 2008 : 60).

لهذا ترى إيران أنه يمكن الاستفادة من حقها الطبيعي وفق القانون الدولي باستخدام البرنامج النووي للأغراض السلمية، وان الدوافع النووية قائمة على أسس علمية واقتصادية رافضة الشكوك الغربية بوجود ودافع عسكرية، ولذلك صرح السيد المرشد إمام مجلس الخبراء في آذار / مارس 2006 بان (القدرة العلمية هي أساس القدرة الاقتصادية السياسية، وأية دولة لا تمتلك طاقة كهربائية، ولا تعتمد الطاقة النووية ستواجه مشكلة أساسية، لذا فالطاقة النووية احتياج حقيقي، وعلى المسؤولين أن يستثمروا في التحرك باتجاه التقنية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية :

1- من الطبيعي القول بتأثير ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية وكل تفاصيل الحياة السياسية الداخلية والخارجية فإيران تقيم حكم ديني نثيولوجي ثيوقراطي بناء على نظرية ولاية الفقيه التي جاء بها آية الله روح الله الخميني .

2- أيديولوجيا إيران كدولة إسلامية تم إعلانها عام 1979 ثورية تجمع بين الإمامة المثالية المعصومة ومبادئ الثورة الحسينية ضد مل تسميه الظلم الاستبداد والخلل والانحراف، وبين الأفكار الأممية اليسارية في دعواتها التحرير الطبقات المسحوقة في العالم والتحرر من الاستعمار وتلك الأفكار من صميم ولاية الفقيه.

3- كانت السياسة الخارجية الإيرانية ولا تزال محل جدل بسبب نظرية ولاية الفقيه بسبب طبيعتها المعقدة ولما تحويه من الثورية الغموض والتحرك السريع في بعض الأوقات الأمر الذي انعكس سلبيا على السياسة الخارجية الإيرانية وفي تداخل مفاهيم القومي والثوري والبراجماتي، والانتقال تارة بين دائرة المذهبية وتارة بين دائرة المصالح.

4- إن سياسة إيران الخارجية ما هي إلا نتاج الأيديولوجية الثورية التي تحاول أن تتبناها ، والمبنية على المذهب الشيعي الاثنى عشرية وولاية الفقيه وقد شكلت إيران عن طريق تلك الأيديولوجية التمدد أي نشر تلك النظرية عن طريق التوسع، الأمر الذي ضاعف الجدل بين السنة والشيعة وقد تمحور الخطاب الإيراني تحت مفهوم ولاية الفقه الذي يعد من أكثر المفاهيم إشكالية بين الطرفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- تبنت إيران في سياستها الخارجية خطابا سياسيا دعائيا منبثق عن الخطاب الديني كجزء أساس من سياستها الخارجية ، مما أملى عليها سياسة لنشر الوعي بين المسلمين لمعتقدات الثورة الإيرانية، ومن ثم نظرية ولاية الفقيه.

6- استخدمت إيران مصطلح تصدير الثورة المنبثق من نظرية ولاية الفقيه لذلك نراها تستخدم عامل الثورية والخديعة أحيانا في سياستها الخارجية وما يتماشى مع أهدافها الخاصة، فالثورة الإيرانية حسب اعتقادها إنما جاءت للتخلص من الظلم الاستبداد ولكن افعلها في سوريا اليمن ولبنان والعراق هي عكس تلك النظرية فهي تساعد نظام الأسد ضد شعبه على سبيل المثال.

7- كان عاملا التاريخ والدين ونظرية ولاية الفقيه هما الإطار المحدد لسياسة إيران تجاه الدول العربية من قبل ظهور الدولة الحديثة، ويمكن القول إن عامل الدين ولاية الفقيه يبدو كحاضن سياسي لمحددات العلاقة بين إيران وغيرها وخاصة البلدان العربية.

8- إن سلوك إيران السياسي المستمد من المادة (152) في الدستور الإيراني المتعلقة بسياسة إيران الخارجية، ما هو إلا محاولة لتوظيف عامل الدين (نظرية ولاية الفقيه) في السياسة الخارجية كقوة ناعمة من اجل تعزيز حضورها السياسي في المنطقة وخاصة في العراق، وسوريا، واليمن ، ولبنان.

9- كان الخطاب السياسي الإيراني يحاول دائما أن يعكس الهوية الدينية الشيعية القائمة على نظرية (ولاية الفقيه) الأمر الذي أدى إلى تراجع الخطاب القومي.

10- بعد تحددي وبلورة ملامح السياسة الخارجية الإيرانية من خلال الأبعاد السابقة تظهر لنا أنماط السلوك السياسي الإيراني المبني على نظرية ولاية الفقيه، على النحو الأتي : أولا :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمط توسعي إمبراطوري أو حركي نشط. ثانيا : نمط عدم الانحياز أو الحياد ورفض الانضواء في تحالفات تحت مظلة دولة كبرى.

ولذلك لم تكن نظرية ولاية الفقيه قد أثرت تأثير أساس في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، فقد كانت تتغاضى عن تلك النظرية في بعض الأوقات لتحقيق مصالحها الخاصة وخاصة في القضايا الخارجية العليا وعلاقتها مع الدول الكبرى.

ثانيا : التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي :

1. العمل على إيجاد نشرات تعريفية عن نظرية ولاية الفقيه في إيران للطلبة الدارسين لسياسة إيران الخارجية.
2. العمل على إجراء المزيد من الدراسات الأبحاث حول هذا الموضوع لأهميته في دراسة السياسة الخارجية الإيرانية.
3. تعميم نتئج الدراسة الحالية نظرا لأهميتها في التعرف على نظرية ولاية الفقيه في مفاصل مؤسسات الدولة في إيران وصناعة قرارها الخارجي.
4. إيجاد مساقات خاصة للتعريف بنظرية ولاية الفقيه التي ما زال يجهلها خلال العلوم السياسية الدارسين لسياسة إيران الخارجية.
5. العمل على إيجاد مسرد خاص بمصطلحات نظرية ولاية الفقيه ودروها في السلوك السياسي الإيراني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

- شريعتي ، علي(2002)، التشيع العلوي الصفوي، دار الأمير، بيروت، لبنان، ط1.
- الخميني، آية روح الله(2011)، الحكومة الإسلامية، درا الولاء، بيروت لبنان، ط1.
- الخميني، آية روح الله(1418هـ)كتاب البيع، ترجمة محمد حسن قديري، مؤسسة العروج، طهران، ايران، ط1.
- القمي، أبي جعفر علي بن الحسين بن بابويه(1991)، كمال الدين وتمام النعمة، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، طهران ، إيران، ط1.
- سليم ، محمد السيد(1998)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط2.
- بوحوش، عمار، والديبات، محمد محمود(2001)، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجزائر، ط1.
- لعروصي، محمد(2015)، المرشد في المنهجية القانونية، (ب.ت)، الجزائر، ط2.
- محافظة ، علي(2013) ، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.
- لاريجاني، محمد جواد(1995)، الإستراتيجية القومية دراسات في معالمها وأهدافها، ترجمة علاء الرضائي، دار التعارف، بيروت.
- النعيمي، احمد نوري(2009)، السياسة الخارجية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السعيد، محمد عبد المؤمن(2014)، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحكامية للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث ، القاهرة، العدد196، نيسان / ابريل.
- نيفين ، عبد المنعم، مسعد(2002) صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- السليمي، منصف (1997)، صناعة القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات الأوروبي ،(ب.م).
- كاتزمان، كينث(2013)، العقوبات الأمريكية ضد إيران، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والدراسات الإستراتيجية، بيروت.
- عتريسي، طلال(2012)، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، دار الساقي، بيروت.
- مجيد، ياسين(1998)، العلاقات الإيرانية الروسية والتعاون ضد الاحتواء المزدوج ، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد44، أيلول/1995.
- الدستور الإيراني، لسنة 1979، طهران ، إيران.
- الحسيني ، محمد صادق(1999)، الخاتمية ، المصالحة بين الدين والحرية، دار الجديد، بيروت.
- مونشبوري، محمود(2013)، انتخاب روحاني، هل وعد بالتغيير أم سيبقى على نفس المنوال ، مجلة رؤية تركية ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية ، سيتا، العدد4.
- قبيسي، هادي(2006)، مباني النظام الإيراني، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد121، شتاء2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ايزدي، بيزن(2000)، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1.
- خزار، فهد فربان(2002)، العلاقات مع إيران في ضوء خصائص موقعها الجغرافي وأهميتها الجيواستراتيجية والجيوبولتيكية ، مركز الدراسات الإيراني، جامعة البصرة، العراق.
- صدقيان، محمد صالح(2013)، سعيد جليلي، المرشح المصاب في حرب العراق، صحيفة الحياة، بيروت ، الجمعة 2013/3/31.
- خامنئي، علي(2012)، كلمة المرشد الأعلى خامنئي في تلفزيون المنار، بيروت، لبنان.
- علي ، محمد ناظم(1997)، النظام السياسي في إيران دراسة في النظام الجمهوري، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
- نصر، ولي(2007)، صحوة الشيعة، الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، دار الكتب العربي، بيروت.
- صادق، السيد(2013)، السياسة الخارجية للدول الإسلامية رائسها واحوالها وأهدافها، مركز الهدف للدراسات، ب.م.
- البدارين، غدير مفلح(2013)، السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة ، جامعة ال البيت، المفرق.
- آبادي، عضنفر ركن(2013)، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت.
- بوختا، ويلفريد(2003)، من يحكم إيران بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كتاني، سليمان(2001)، الإمام الخميني شرارة باسم الله واحتراق الهشيم، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران.
- كارتر، جيمي(1985)، كامب ديفيد، حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة ، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت.
- والبرج، لنداس(2013)، الأعلم عند الشيعة دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد، مكتبة عرسان للطباعة والنشر ،بغداد.
- جانجي ، اكبر(2013)، من هو اية الله علي حسيني الخامنئي، انظر: www.majalla.com/arb/2013/12/artice.
- صحيفة جمهورية إسلامي(2013)، السيد علي خامنئي، طهران، إيران، 2013.
- خامة يار، عباس (1997)، إيران والاخوان المسلمون دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، للبحوث والتوثيق، بيروت.
- شومان، توفيق(2004)، السلطات الدستورية في إيران، الصلاحيات والأدوات، مجلة شؤون الأوسط، العدد114، بيروت، لبنان، ربيع 2014.
- اللباد، مصطفى (2004)، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران ، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث، القاهرة، العدد140، نيسان/2004.
- وكالة آسيا،(2013) ، السياسة الخارجية الإيرانية، انظر الرابط: www.asisanewslb.com/prthxnm.23.html
- وزارة الخارجية الإيرانية السياسة الخارجية الإيرانية طهران، إيران.
- الصمادي، فاطمة(2012)، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هوليس ، روزماري(2002)، إيران العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد258، 2002.
- هنتر، شيرين(2001)، إيران بين الخليج وحوض قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، الإمارات العربية.
- مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث(2009)، سياسة احمد نجاد الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر، 2009/4/31.
- الخميني ، آية الله، روح الله (1988)، الحكومة الإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- سليم، محمد السيد (2009) ، ما هو نظام ولاية الفقيه، محاضرة من جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة مصر، 7 تموز /يوليو 2009.
- عناد، احمد (2007) ولاية الفقيه النشأة والأهداف، جامعة بابل، كلية العلوم السياسية، بغداد العراق، 20/أيلول / سبتمبر 2009.
- آية الله روح الله الخميني(1990) المكاسب المحرمة، مؤسسة اسماعيليان، للطباعة النشر والتوزيع ، قم، إيران ، ط3.
- الكاتب ، احمد (2005) تطور الفكر السياسي الشيعي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
- النعماني، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم (2006) مدين للنشر، قم، إيران.
- المجالي، عبد الحميد (2017) ولاية الفقيه ما هي، صحيفة الدستور الأردنية، الأردن، عدد يوم 8 حزيران، يونيو، 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ناصر، عبد الرحمن (2016)، ولاية الفقيه : الأسس النظرية، والبعد التاريخي موقع اضاءات، انظر الموقع : www.idazat.com/16/2/2016/6:25
- الخميني، آية الله(1995) أنوار الهداية، في التعلقية على الكفالة، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، طهران، إيران، ج1.
- اللباد، مصطفى(2008) حدائق الأحزان، إيران، ولاية الفقيه دار الشروق، بيروت، لبنان.
- اكدير، محمد (2018) الشيعة بين ولاية الفقيه وولاية الأمة، د.ن، بيروت، لبنان.
- قانصوه وجيه (2017) ولاية الأمة جاء كبديل عن ولاة الفقيه ، مركز دراسات العربية، دبي، 10/أيار / مايو 2017 ، دبي، الإمارات.
- الهاشمي، حسن مطر (2010) ولاية الفقيه دراسة في نظريات فقهية، مركز الدراسات سيد صادق حقيقي، طهران، إيران، 1431هـ/2010،
- الشربيني، أبي شجاع حمد بن احمد 1425هـ، 2004م، الإقناع شرح ألفاظ أبي شجاع، تحقيق عادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي، التميمي الاسفراييني، أبو منصور ت429هـ، الفرق بين الفرق وبيان الفرصة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي ت(المجموع شرح المهذب مع تكملة السكبي المطبعي، بيت الأفكار الدولية، بيروت، لبنان، 2005م.
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب الشافعي، 1409هـ، 1989م، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق احمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سيري، محمد(2017) بعد 38 عاما من الثورة الإيرانية، ماذا تعرفون عن النظام وولاية الفقيه، موقع رصيف 22، انظر الموقع : raseef22.com/19/10/2017/8:45
- ركن آبادي، غضنفر،(2013) الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت.
- الدستور الإيراني، (2015) ديباجة الدستور، مجلس شورى إيراني، طهران، إيران.
- شمس نسيب، (2013) رئاسة الجمهورية في إيران الدستور الإيراني، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 144، بيروت، شتاء 2013.
- قيس، هادي(2006) مباني النظام الإيراني، مجلة شروط الأوسط، بيروت، لبنان، العدد 121، بيروت، شتاء 2006.
- البدران، عبد العظيم (2014) كيف تحكم إيران دراسة في صنع السياسات العامة بعد 1989، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، لبنان.
- الدستور الإيراني(2015) الدستور الإيراني المعدل لعام 1979، مجلس شورى إيراني، طهران، إيران.
- مركز دراسات الجزيرة، (2013) الولي الفقيه الدور والصلاحيات مركز الدراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، 27 شباط/ فبراير، 2013.
- شبكة المعارف، الإسلامية (2009) ولاية الفقيه في عصر الغيبة، شبكة المعارف الإسلامية، طهران، إيران، ط8.
- قادري، علي (1999)، الخميني، روح الله سيرة ذاتية ، ترجمة منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كتاني، سليمان، (2006) الإمام الخميني، شرارة، باسم الله واحترق الهشيم، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، إيران.
- كارتر، جيمي(1985) كامب ديفيف : حرب على الحرب رهائن طهران، الحسابات الخاسرة، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، ، بيروت ، لبنان.
- البرج، ليندا اس (2013) الأعلم عند الشيعة دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد، ترجمة هناء خليف غني، مكتبة عدنان للطباعة والتوزيع النشر، بغداد، العراق.
- جاني، اكبر (2013) ، من هواية الله علي حسيني خامنئي، موقع المجلة الالكتروني على الرابط : http://www.majalla.com/2/10/2013/10:33
- صحيفة جمهوري إسلامي (2013) أمريكا في فكر الإمام الخامنئي، مؤسسة الإمام الخميني الدولية للثقافة الدراسات، طهران، إيران.
- خامة يار، عباس (1997) إيران والإخوان المسلمين دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق، ترجمة عبد الأمير الساعدي، مركز الدراسات للبحوث التوثيق، بيروت، لبنان.
- اوكاد، برناد(2012)جغرافية إيران السياسية تطلعات الجغرافيا السياسية، ترجمة فاطمة على الخوطة، جدوى برس ناشرون، بيروت، لبنان.
- الجمري، عفاف، (2006) المرجعية وولاية الفقيه (1-2) مجلة الوقت القاهرة، العدد 183، الثلاثاء 28 رجب 1427هـ، 22 آب / أغسطس 2006.
- مركز دراسات العربية (2013) أهم الأسس الفكرية الآراء السياسية للإمام الخميني، مركز دراسات العربية ، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 كانون الثاني / يناير، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ياسين، عبد القادر (2006) التحول العاصف، سياسة إيران، الخارجية ، بيروت، لبنان، ط1.
- الخلف، علي، (2018)صراع المصالح الأيديولوجية في سياسة إيران الخارجية، صحيفة الوطن السعودية، الرياض، انظر الموقع : www.alwafal.com/17/5/2018/11:49
- الخروباي ، ثروت(2013) أئمة الشر، الإخوان والشيعة، امة تلعب في الخفاء، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.
- عبد القادر، علي (2003)إيران تركيا والحرب الأمريكية العراقية، مركز زائد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- شومان، توفيق، (2004) السلطات الدستورية في إيران، الصلاحيات والأدوار، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 114 ربيع 2004.
- ايزدي، بيزن(2000) مدخل إلى السياسة الخارجية الجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد صباغ، الدار الثقافية للنشر بيروت، لبنان.
- كديور، محسن (2015) الاجتهاد التجديد، الترجمة مركز البحوث المعاصرة، منشورات مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت، لبنان، ط1.
- ايا الخيل، يوسف عبد العزيز(2015) ولاية الفقيه : معارضوها من الشيعة أكثر من مؤيديها، صحيفة الرياض، الرياض، السعودية، العدد 17099، 18 نيسان / ابريل 2015.
- شمس الدين، محمد مهدي (1998)، ولاية الفقيه وعصر الغيبة، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المديني، توفيق(2008)، محور الصراع في إيران : ولاية الأمة أو ولاية الفقيه، جريدة، الوسط التونسية، تونس، العدد 18223، 2008.
- البطينجي، عيد (2015)، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية مجلة آراء العدد 101، الجزائر، الجزائر.
- مؤسسة الإمام الخميني (2017) ، على نهج الإمام ، الفكر السياسي للإمام الخميني، مؤسسة الإمام الخميني، طهران، إيران، 22/ كانون أول / ديسمبر 2017.
- هويدي، محمد فهمي (1991)، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1.
- مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث (2017) آية الله الخميني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 12/شباط/ فبراير ، 2017.
- قادري، علي(2011)، الخميني روح الله سيرة ذاتية، ترجمة منير سعودي مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، إيران، ط2.
- كتاني، سليمان (2011)، الإمام الخميني شرارة باسم الله واحتراق الهشيم، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، إيران، ط2.
- ساليفان، وليم(1991)، أمريكا وإيران، ترجمة مجدة الشواف، دار المتلقي للنشر، ليماسول، قبرص .
- أنصاري، حميد (1999)، حديث الانطلاق نظرة في الحياة العلمية والسياسية للإمام الخميني من الولاة وحتى العروج مركز بقية الله الأعظم ، طهران، إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخـامنئي، علـي، (2018) أبعـاد شخـصية الإمـام الخمينـي، الموقـع الرسـمي للإمـام الخمينـــــــــــي ، انظـــــــــــر الموقـــــــــــع : http://www.Imam-khomein.com/11/2/1977/13:13
- الخميني، آية الله روح الله (1980) الحكومة الإسلامية، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران، إيران.
- الخميني، آية الله روح الله (1980) الكلمات القصار ، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران، إيران.
- مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، (2015) الإمام الخميني (قدس سرة) والثورة الإسلامية، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، إيران.
- ارذشب، محمد علي (2013)، محطات إسلامية الإمام الخميني قدس سره، الثورة الإسلامية، في إيران، شبكة المعارف الإسلامية ، طهران، إيران، 6 شباط / فبراير / 2013.
- محافظة علي، (2013) إيران بين القومية الفارسية الثورة الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات النشر، بيروت.
- محمـــد ، منـــو جهـــد(2013) الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة انظـــر الموقـــع : http://www.alrased.net/up;oad/files/Iran
- نوفل، ميشال(1992)، إيران في عالم متحول جدلية التواصل الانقطاع في السياسة الخارجية ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 13، بيروت، لبنان ، تشرين الثاني / نوفمبر.
- مجموعة من المؤلفين (2001) العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد القادر، نزار (2014) إيران والقنبلة النووية والطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت.
- وكالة مهر الإيرانية (2013) سلوك الثورة الإسلامية الإيرانية، وكالة مهر الإيرانية، طهران، 11/ تشرين الثاني / نوفمبر.
- سريع القلم، محمود (2006)، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 121، بيروت، لبنان.
- مباشر ، عبده (2006) إيران تاريخ من إصلاح العظمة دار المعارف، القاهرة، مصر.
- أبو طالب، حسن(1994)، الوحدة اليمنية ، مركز دراسات الوحدة ، العربية ، كانون الثاني يناير 1994، بيروت، لبنان.
- العود ، عبد الله احمد (1998) السياسة الخارجية اليمنية مجلة أبحاث سياسية، العدد 2، وزارة الخارجية ، صنعاء، آب / أغسطس 1998م.
- التقرير الاستراتيجي اليمني (2000)، الأوضاع في اليمن صنعاء، اليمن.
- مصطفى، نصر طه (2013)، عن النشاط الاستخباراتي الإيراني في اليمن، /12/كانون أول ديسمبر 2003.
- نوفل، احمد سعيد وآخرون، (2015) الأزمتان اليمنية العراقية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1.
- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (2016)، الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات الدلالات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، طهران، إيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موسيان، حسين(2014)، مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات الأبحاث، الدوحة، قطر.
- كسينجر، هنري (2002)، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة غمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.
- بريجنكسي، رينغيو(1999)، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار للنشر، عمان، الأردن .
- خاتمي، محمد (2000)، مدينة السياسة قصور من تطور الفكر السياسي في الغرب، دار الجليل، بيروت، ط1.
- قناة العالم (2013) خبر لقاء حسن روحاني مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في 5 كانون الأول / ديسمبر 2013 (انظر الموقع) : http://www.alalam.ir/news/25/12/2013/7:32
- الاحوازي، صباح الموسوي(2013) ، إيران تتخر كيان الأمة، مجلة البيان، العدد (307) ربيع الأول 1434هـ/25شباط/فبراير 2013 .
- الحسيني محمد صادق (1999)، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، دار الجديد، بيروت، لبنان.
- جمال الدين، محمد السعيد (2001) حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 10، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية الأهرام، القاهرة، أيار / مايو 2001.
- عبد القادر، نزار(2013) إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد القادر، اشرف عبد العزيز(2010)، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001 –2009م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي .
- باريس، ترتيا(2012) إيران المجتمع الدولي القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، ترجمة زينة إدريس، الدار العربية للعلو ، ناشرون، بيروت، لبنان.
- منيشوري، محمود (2010) العلاقات الأمريكية الإيرانية نحو تبني واقعية جديدة، مركز الإمارات للدراسات البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي.
- صحيفة السفير اللبنانية (2014) السيد الخامنئي تفاوض مع الشيطان لدفع شره، بيروت،لبنان، عدد يوم 10/ كانون الثاني / يناير
- هاس، ريتشارد(2007)، الفرصة لخطة تغيير أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل اليأس، العبيكات للنشر، والتوزيع، الرياض.
- بييف، فيض (2008) إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء 2008.
- عباس، عامر (2012) البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان.
- درويش، فوزي(2011) الفتوى النووية، الدين السياسة في إستراتيجية الانتشار النووي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، العدد 136م، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني / نوفمبر، 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

- Sermin Przeczek(2013) Iran forgeign policy ortadogu analiz, ankra 2 N57 Iurkey.
- Shariati, Mohammad, (2014) Iraq seeks Regional Balance 27 Monday October . : http://www.iridplomacy.irien/Regional-Blance.html Kissinger, Henry(2014) world order penguin New York U.S.A
- Sermin Przeczek(2013) Iran forgeign policy ortadogu analiz, ankra 2 N57 Iurkey .
- Harris, shane, (2013) when Rouhaniment ollie North and strang the white House along to get more weapons, foreign policy, septemher 26 .
- Crocher, Ryan C(2013) Talk to Iran it work The New York Times November 3 ,2013 .
- Panetta, Leon wo , thy sigtts with Jim New ton amemoir of leaders ship in war and peace penguin New York 2014.
- Ross, Dennis(2014) How to slove obama,s Iran Dilemma The washing to Institute washing ton U.S.A.
- Ganji, Alkmaar(2013) who is Ali Khomeini? The world view of Iran supreme laager foreign a ffairs volume 92, No 5 September / October 2013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com